شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (٧٦) ٢٠٠٩/٢/١٥



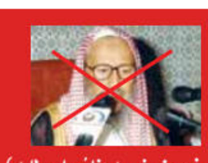
صيف سعودي ساخن:
رواية فشل التسوية مع الذات



عودة
القاعدة للرياض

دراسة: معضلة مشروعية الدولة

الإنشقاقات المتناسلة من ثنائية السلطة



(أُعفي من منصبه بناءً على طلبه)

ليس انقلاباً أبيضاً بـ (وعاظ سلاطين جدد)



دولة التأجيل

جدلية الديني والسياسي في الإصلاح

تبنّي الإصلاح بعد ذبحه



كيف ترى السعودية إيران؟

الآثار سنهدمها وأنتم اعترضوا!



تقرير: حقوق الإنسان متدهورة

أزمة الخلافة في السعودية

العنف ضد المرأة

هـذا الـعـدد

دولة التأجيل

تأجيل انتخابات الصحافيين الى ٢٦ فبراير ٢٠٠٤، تأجيل قرار تأنيث محلات بيع الملابس الصادر في ١٥ مايو ٢٠٠٦ إلى أجل غير مسمى، تأجيل فتح باب المنافسة على رخصتي (الجوال) و(الثابت) في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٦ إلى وقت آخر، تأجيل إجتماعات مجلس التنسيق اليمني السعودي في ٨ أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ما بعد رمضان المبارك، تأجيل أول مؤتمر للإقتصاد المعرفي في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٧ إلى شهر يناير من العام التالي، تأجيل موعد استلام عروض مصفاة جازان في ٢٩ يناير ٢٠٠٩ إلى شهر سبتمبر من العام نفسه..هذه حصيلة جوجلة عاجلة من قرارات التأجيل التي شهدتها البلاد في غضون السنوات الأربع الماضية، وهناك عشرات قرارات التأجيل التي تتفاوت في نوعها وأهميتها بل وفي لطافتها، ومن أبرزها ماورد في إعلان إحدى الشركات بأنها قررت (إفتتاح باب التأجيل..)، حتى بات التأجيل جزءً من الخصوصية الثقافية في هذا البلد، وعلامة فارقة في بيروقراطية الدولة..

ولاغرابة في الأمر، ولو قدّر لموسوعة غينيس للأرقام القياسية أن ترصد أكبر عدد من قرارات التأجيل لما عدت هذا البلد، بل الأهم من ذلك كله هو طول أمد التأجيل. فقد امتدّ قرار تأجيل الإصلاح في الدولة منذ ١٩٦٢ إلى ١٩٩٢ يعني ثلاثة عقود متواصلة، لا يكاد يخلو عقد فيها من تصريح من ملك أو أمير رفيع المستوى من (عزم مؤجّل) على إدخال إصلاحات سياسية إلى البلاد، بل تكاثرت التصريحات في نهاية السبعينيات حتى صار الحديث عن قرار قريب لا يتجاوز بضعة شهور، وأن الترتيبات جارية من أجل البدء بالإصلاح، وإذا بالعدوى المزمنة تتسلل إلى القرار فتلقيه في غياهب التأجيل مجدداً، وهكذا يعيش بلد بأسره على مائدة الآمال المؤجّلة..

وإذا ما انسدّت آفاق التأجيل، ولم يعد ثمة مفر من خطوة عملية، جاء القرار كسيحاً، أو متردّياً، فلا يسمن ولا يغني من جوع، كما كان حال الأنظمة الثلاثة (الأساسي، والشورى، والمناطق) التي أعلن عنها الملك فهد في مارس ١٩٩٢، والتي قدّمت وصفة نموذجية في التقهقر للوراء قرنين كاملين، بتفويض أمور البلاد والعباد إليه وحده لا شريك له. ولأن التأجيل جبلة متوارثة، فقد انتظر السكّان زمناً قبل أن يتشكّل مجلسا الشورى والمناطق، وبعد إتمام خطوة إعلان الأسماء، كان على أعضاء المجلسين إنتظار قرار الإفتتاح.. عملية لا يكاد تخيّل سريانها الباعث على الضجر..وبالرغم من ذلك، بقي مجلسا الشورى والمناطق هيكلين عظميين لا يكسوهما سوى الإسم الذي أسبغ على كل منهما. أما بقية القرارات فدخلت في آلية التأجيل حتى صارت نسياً منسياً، فلا حرية فردية، ولا احترام لحقوق الإنسان، ولا حماية للملكية الفردية، ولا شيء من ذلك بتاتاً، فقد إلتزمت العائلة المالكة بأمانة عالية بكل خصائص دولة النهب والقهر.

ولأن قطار التأجيل يسير على سكة الاستبداد السياسي، فقد ارتهنت الدولة بأسرها بعد مرض الملك فهد سنة ١٩٩٦، ما يقرب من عقد كامل، فلم يصدر قرار سياسي يثير الإهتمام، بل بات ولي العهد، الملك الحالي، يمارس دور رئيس حكومة تصريف الأعمال، متسلّحاً بوعود آجلة للقيام بإصلاحات في البلاد، فور اعتلائه العرش.

وقبل أن يسبق العذل السيف، قرّر عبد الله أن يخوض مع الخائضين في سياسة التأجيل، فبعد أن أوهم المؤّملين خيراً في لهجته الإصلاحية، فاجأهم بانسحاب ماكر، تاركاً لرجل الأمن الأول في البلاد كيما ينهي مهمة نحر الإصلاح من القفا، وعمد إلى اعتقال الإصلاحيين في ١٦ مارس ٢٠٠٤، لتدخل البلاد دورة تأجيل جديدة..ولكن هذه المرة بقطع دابر الإصلاح من جذوره.

ولأن التمويه صنو للتأجيل، رمت العائلة المالكة قصعة خبز يابسة في هيئة نصف إنتخابات المجالس البلدية بعد أن ضيّقت الخناق عليها بإجراءات قانونية، وتدابير أمنية مكثّفة كيما لا تعود قادرة على الخروج من قمقم السلطة.. وجرت الإنتخابات بنصف تعيين ونصف انتخاب مع غياب المرأة ناخبة ومرشّحة.. وبعد إتمام عملية الإنتخابات، وتشكّل المجالس البلدية، بقي الأعضاء سنة كاملة بلا مأوى يلجؤون إليه لعقد جلساتهم، ولا مقرّات يداومون فيها، وتأجل الحديث عن ذلك كله لأجل غير مسمى، وبعد سنة وبفعل جهود ذاتية حصل الأعضاء على مكان في مبنى المحافظات، واقتصرت نشاطاتهم على متابعة أمور خدمية محدودة..

وكان على أعضاء المجالس خوض نضال عسير من أجل الحصول على مخصّصات مالية تعين على تنفيذ بعض المشاريع الخدمية، بعد أن ضاقت بهم انتقادات الناخبين، الذين رأوا لأول مرة في تاريخ هذا البلد صناديق الإقتراع في الأماكن العامة..لم يكن بطبيعة الحال مشهداً مريحاً لوزير الداخلية ولا لأمراء العائلة المالكة، حتى قال قائلهم بأن ذلك مجرد لعبة يتسلون بها، فلن يتغيّر شيء!

الآن، وبعد مرور أربع سنوات على المدة القانونية المقررة لدورة المجالس البلدية، سمع الجميع في مطلع فبراير من وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير متعب بن عبد العزيز بأن ثمة توجّهاً لتأجيل الإنتخابات البلدية الى ما بعد سنة من نهاية الدورة الأولى. هذا على المستوى الرسمي، أما على المستوى الشعبي فهناك تسريبات من أعضاء المجالس البلدية بأن النيّة معقودة على التمديد للمجالس الحالية لعامين آخرين.

وبصرف النظر عن دوافع التمديد، فقد باتت معلومة، فإن قرار التأجيل يؤكّد حقيقة أن الإصلاح التدريجي ليس مجرد وهم فحسب، بل جرى استعماله في سياق تعطيل الإصلاح، ولم يأت للرد على القائلين بالإصلاح الفوري والشامل..وإذا ما نجحت العائلة المالكة في تأجيل الإنتخابات البلدية هذه المرة، فإنه يلتحق بفعاليات أخرى طالها التأجيل منها الحوار الوطني، وهيئة الصحافيين، ولجنة العمل والعمال بالرغم من كونها منتجات حكومية، أريد منها قطع الطريق على المؤسسات الأهلية..

إذاً، ما نشهده في الوقت الراهن عبارة عن تمسك بثابت وطني وهو (التأجيل)، الذي ندعو لخادم الحرمين أن يجعله مناسبة وطنية سنوية، وإن كنا نخشى أن يطالها قرار بالتأجيل هي الأخرى، فتصبح زيادة التأجيل تأبيداً.

(أُعفي من منصبه بناءً على طلبه)!

هل هو إنقلاب ملكي أبيض يأتي بـ (وعاظ سلاطين جدد)؟

ناصر عنقاوي

أسماء عديدة كررت مراسيم ملكية إقالتها يوم ٢٠٠٩/٢/١٤ تحت عنوان (يعفى منصبه بناءً على طلبه)!

بعضهم اعتبرها مذبحة للجناح السديري الذي ينتظر وفاة زعيمه ولي العهد الأمير سلطان في نيويورك.

وبعض آخر رآها مؤامرة من العائلة المالكة، تشي باتفاق مشترك لإضعاف المؤسسة الدينية.

كثيرون وجدوا في إزاحة وجوه قديمة والإتيان بوجوه جديدة مجرد تغيير في الوجوه لا في السياسات.

وبعض آخر رأى ما جرى مجرد (تعديل) لا (تغيير).

قال قسم من المحللين أنه جاء تجاوباً مع طلبات واشنطن. وقال آخرون بأن لا علاقة لما جرى بالإصلاح ولا بحقوق الإنسان ولا بما يزعم من حوار وطني.

ماذا جرى؟

لقد أطيح برئيس مجلس القضاء الأعلى، الشيخ صالح اللحيدان، فأُعفي من منصبه (بناءً على طلبه طبعاً)، وتم تعيين رئيس مجلس الشورى الشيخ صالح بن حميد بدلاً منه.

وصالح اللحيدان هو الذي أفتى بقتل ملاك القنوات الفضائية الفاسدة، ومعظمهم فيما هو معلوم من الأمراء السعوديين. واللحيدان اعتاد على اشهار عدائه للملك عبدالله حتى قبل أن يصبح ملكاً، وكان يرفض أية طلبات منه، حتى مجرد أن يقابل شخصاً أو شخصية من داخل المملكة! وكان يقول بأن عبدالله لا يستطيع أن يفعل له شيئاً.

الآن تمّت الإطاحة به بعد أن نضج التشهير به داخلياً وخارجياً.

ما جرى أكثر من الإطاحة بشخص. فهناك هيئة كبار العلماء، التي تم توسيعها لتشمل ٢١ عنصراً. وقد أطيح بالطاقم العجوز القديم، وجيء باشخاص آخرين قيل أن أكثرهم شباب (في الأربعينيات من العمر). بعض هؤلاء وهابيون ينتمون الى المنطقة الجنوبية تستطيع تمييزهم تحت مسمى العائلة التي ينتمون اليها: الغامدي، القرني، الحكمي، الخ.

هل كانت العائلة المالكة تريد ارسال رسالة الى مشايخها الوهابيين (النجديين) بأنها لن تكون رهينة بيدهم، وأنهم لم يتجاوبوا بما فيه الكفاية مع الدولة حين كانت تمر بمحنة ما بعد ١١/٩، من أجل إحداث تغييرات ولو شكلية تخفف الضغط عن الوهابيين ودولتهم وحكامهم، فلم يتنازلوا حتى عن الشكليات ما أدّى الى معاقبتهم وتوجيه رسالة واضحة لهم تقول: بأن العائلة المالكة تستطيع أن تأتي بوهابيين آخرين أكثر مطواعية وشباباً ولكن من خارج نجد؟! وأن شرعية حكم العائلة المالكة ليست محصورة في مشايخ نجد، بل يمكن ان تأتي الشرعية من مشايخ آخرين وهابيين من مناطق أخرى؟

ما جرى يمكن اعتباره (مذبحة) لهيئة كبار العلماء.

طاقم جديد لا علاقة وثقى له بالقدماء. بحيث بدا أن تهميش كبار علماء نجد وإزاحتهم ضرورة لآل سعود وحكمهم. فهل هذا ما حدث فعلاً؟ أم أنه سينظر اليه على أساس انه تهميش لنجد وليس للمذهب الوهابي، باعتبار ان من حل مكان القدماء العجزة مشايخ شباب ولكنهم وهابيون أيضاً؟

ايضاً هل كانت الإطاحة بمشايخ الطبقة الوهابية النجدية الأولى قد تم بالتوافق بين الجناح السديري مع الملك أم لا؟

كلنا يعلم أن الجناح السديري هو المسيّر والمنشّط للمشايخ، وهم أداة بيد هذا الجناح يستخدمه ضد الملك، والمشايخ أقرب ما يكونوا الى الأمير نايف، فهو الذي يزودهم بمصادر القوة، ويقدم لهم الحماية، فيما يدافع عن اخطائهم كما يفعل اخوانه ايضاً سلمان وولي العهد سلطان. ولا يمكن أن يتخلّى هذا الجناح السديري عن أحد أهم مصادر قوته وهم المشايخ فيقبل بتصفيتهم من مواقعهم بدون توافق.

ولأن الملك ضعيف، فمن الصعب - وإن كان غير مستحيل - أن نحلل ما جرى وكأن (الملك تغذّى بالسديريين قبل أن يتعشّوا به). أي قبل أن يقيلوا الملك بتغطية شرعية وفتاوى من المشايخ الذين أزيحوا الآن من مواقعهم البيروقراطية العالية.

من الصعب توقع ذلك، لأن الملك ضعيف للغاية، وهو لا يتمتع بالجرأة في معالجة الأمور، ولم يعود المواطنين على حلول راديكالية، وهو قد قبل أن يكون ثالث ثلاثة في حكم المملكة، له معظم الواجهة (الإسم والسمعة كملك) في حين ان الدولة تدار من قبل سلطان ونايف.

لذا يميل البعض الى تحليل الأمور بشكل مغاير، ويعتقد بان اتفاقاً جرى بين الجناحين - خاصة وأن سلطان ولي العهد على أبواب القبر - بحيث يتخلّى الجناح السديري عن معارضته لضرب الوجوه المتحجرة في المؤسسة الدينية غير المطواعة بما فيه الكفاية للعائلة المالكة، على أن لا يعترض الملك في المقابل على أن يصبح الأمير نايف ولياً للعهد القادم خليفة لشقيقه سلطان في حال توفي هذا الأخير.

بمعنى آخر، فإن ما جرى من (مذبحة) للمشايخ الكبار، إنما هو جزء من اتفاق أوسع بين الملك والجناح السديري، حول موضوع (الخلافة) او (ولاية العهد).

لكن.. إن كان ما قام به الملك بجهده وحده، وبدون رغبة من الجناح السديري، أي أن الملك انتهز فرصة مرض سلطان فقام بما قام به مدعوماً بجناحه الذي ينتظر بعض أعضائه أخذ مواقعهم ويطيحوا

بموقع السديريين المتميز منذ الستينيات الميلادية الماضية.. إن كان هذا هو ما حصل فعلاً، فحينها تصبح المعركة مختلفة اللون.

في التاريخ يمكن أن يحدث مثل هذا. شخصية سياسية ضعيفة تقرر فجأة أن تكشر عن أنيابها فتطيح بخصومها السياسيين. لنتذكر ما فعله السادات بمراكز القوى الناصرية. يومها لم يكن يمتلك القوة ولا يهش ولا يبش، ولكنه فعل ذلك. حتى الملك سعود رغم ضعفه حاول الإطاحة بفيصل، لولا خذلان المشايخ له. الآن الملك عبدالله قد يكون قرر الإطاحة بالسديريين (السدارة) لينفي صفة الضعف عن نفسه، وليزيح ركاماً كبيراً من النكات الشعبية التي تطلق عليه والتي تسخر من ضعفه السياسي وضعف منطقه وضعف أعضاء جناحه الذين عادة ما يطلق عليهم صفة (الدبش)!

قد يكون الملك قرر فعل ما فعله بالمشايخ بدون اتفاق مع الجناح السديري. وحتى لو كان باتفاق فإن الجناح السديري يستطيع الزعم اذا ما تعرضت مواقعه للخطر بأنه لم يتفق مع الملك على ذلك.

هذا يعني التالي:

ـ ان المشايخ الغاضبين المستائين من قرارات التصفية لن يسكتوا، وسيحركون الشارع أو أتباعهم بقدر كبير، وستكون حركتهم أقوى فيما لو ساندهم الجناح السديري. المشكلة ليست في تغيير وجوه قديمة بأخرى ناعمة. وليست المشكلة في تغيير وجوه متحجّرة بأخرى أكثر مطواعية لمصالح العائلة المالكة. المشكلة الأكبر ان التغيير عوّم موقع نجد الديني واعتبارها الممثل للمذهب الوهابي، فضلاً عن تمثيلها الديني لكل التنوع المذهبي في المملكة.

ـ لأول مرة في تاريخ المملكة الحديث تتفق الأطراف السلفية (النجدية بالتحديد) على موقف مشترك من العائلة المالكة. فلا الصحويون حصلوا على شيء من التغيير الجديد، وكأن النظام يقول لهم بأنكم غير موثوقين (وعندنا غيركم)، ولا التقليديون الموالون عادة للعائلة المالكة شفعت لهم تقليديتهم ودفاعهم عن الحكم فبقوا في مناصبهم، ولا المعارضون والقاعديون وغيرهم راضين في الأساس عن الحكم. الجميع اعتبر ما جرى موجّهاً ضدّه، وأنه جرى تجاوزه، والأهم انه جرى تجاوز التراث السياسي والتاريخي للنخبة النجدية.

ـ ثالثاً إن العائلة المالكة رغم تطعيمها هيئة كبار العلماء بمشايخ من خارج التيار السلفي. فإن هذا التطعيم محدود، وهدفه إظهار تلك العائلة وكأنها تمثل التنوع المذهبي السنّي في السعودية، عدا الصوفية والشيعة طبعاً. أي ان العائلة المالكة تريد الزعم بأن شرعيتها الدينية بأن تحكم تأتي من مختلف مكونات التنوع وليس من المذهب الوهابي الأقلوي المفروض على الشعب منذ قيام الدولة السعودية. هذا الزعم غير دقيق بل غير صحيح. فالكلمة لازالت للوهابية، والمشاركون في هيئة كبار العلماء من المذاهب الأخرى مجرد أقلية أقرب ما تكون الى أن تكون ديكوراً، ولكن وجودهم حمل إشارة سياسية ذات مغزى مهم.

التغييرات السياسية

زيد أعضاء مجلس الى ١٧٠ عضواً. كلهم معيّنون. أي أن التغيير جاء في الوجوه والأعداد وليس في الصلاحيات ولا طبيعة التمثيل. ما يعني أنه لو صار عدد أعضاء مجلس الشورى ألفاً! فإن ذلك لا يعني توسيعاً للمشاركة الشعبية في الحكم، ولا استجابة من العائلة المالكة لما تزعمه من تغيير سياسي متدرج. ومع أنه مجلس معيّن، فإن التمثيل للمناطق والمذاهب غير متوازن على الإطلاق. مع أن الأمير سلطان ولي العهد، صرح قبل بضعة أشهر، بأن مجلس الشورى القادم سيكون أكثر تمثيلاً لكل (القبائل) والمناطق!

لازالت نجد تستحوذ على النسبة الأكبر من أعداد مجلس الشورى رغم أن سكانها لا يصلون الى ربع السكان.

ولازال حضور مشايخ الوهابية أو من يمثل المذهب الوهابي فاقعاً في المجلس. في حين أن نسبة تمثيل الشيعة (١٥٪ من السكان) هي أقل من ثلاثة بالمائة (خمسة أعضاء) وكذلك الحجازيين لا يزيد تمثيلهم عن ١٤٪، في حين أن عددهم السكان يفوق الـ ٢٨٪ من السكان.

ثم إن رئاسة المجلس لاتزال نجدية، وقد أعطي المنصب لأحد أعضاء عائلة ال الشيخ، كما أن أكثر اللجان يرأسها نجديون.

في الوزارات، لم يتغير شيء ذو أهمية. طار وزير وجيء بآخر. لكن المهم في التغيير الوزاري المحدود هو أن الملك عيّن أحد الأمراء المقربين منه ـ وهو من خلفية استخبارية ـ وزيراً للتعليم العالي، كما أن نائبه من جماعة الملك أيضاً. بمعنى آخر أن وزارة التعليم صارت كاملاً بيد الملك.

هذا لا يغير الحال كثيراً في لعبة الصراع على الحكم بين أجنحة العائلة المالكة.

تعيين امرأة نائبة وزير التعليم (ترعى تعليم المرأة) مجرد رسالة للغرب بأن النظام منفتح على متطلبات الغرب بشأن حقوق المرأة السعودية!

باقي التعديلات الوزارية هي من نوع ما يجري في كل بلدان العالم الديكتاتوري أو الديمقراطي، ولا تحمل أهمية خاصة.

الوزارات السيادية لم يتغير حالها منذ عقود.

وزارة الدفاع لازالت بيد سلطان (ولي العهد ووزير الدفاع) منذ عام ١٩٦٢، أي أنه في وزارته منذ ٤٧ عاماً فقط!

وزارة الداخلية بيد نايف منذ عام ١٩٧٥م.

ووزارة الخارجية بيد سعود الفيصل منذ مقتل أبيه عام ١٩٧٥م.

خالد بن سلطان يقوم بتلميع نفسه، في الصحافة المحلية وفي الحياة التي يمتلكها، لكي يكون خليفة لوالده. فيما عمّه نائب وزير الدفاع عبدالرحمن يريد الاستيلاء على الوزارة.

وزارة الداخلية يديرها عملياً محمد بن نايف، فيما عمّه الأمير احمد نائب وزير الداخلية يريد مجرد استعادة موقعه ولا يحلم بأن يسيطر عليها!

وزارة الخارجية لم تعد فاعلة فالأمراء الكبار يصنعون السياسة وسعود الفيصل مجرد موظف صغير لا يحل ولا يربط كثيراً.

هذه التغييرات التي استغرقت من الإعلام العربي وقتاً كثيراً لا علاقة لها بالإصلاح السياسي والمشاركة الشعبية. هي مجرد ترتيب للبيت الداخلي السعودي استعداداً لما بعد وفاة ولي العهد سلطان.

وهي تغييرات او تعديلات لا علاقة لها بتطوير حقوق الإنسان في السعودية وزيادة دور المرأة، مع ان الملك عين رئيساً جديداً لهيئة حقوق الإنسان (الحكومية). فالعاملون في هذه الهيئة كما وصفتهم ناشطة حقوقية مجرد (وعاظ سلاطين جدد).

هل يعلن الشعب تمرّده؟

العائلة المالكة تدفن الإصلاح في الداخل وتمثّله في الخارج!

محمد السباعي

جنّدت العائلة المالكة فئات المجتمع كيما تحارب معها ضد مخاطر موجّهة ضدها وحدها دون سواها، وأوهمت الجميع بأن الحرب على التطرف والعنف سيؤسس لمرحلة جديدة يكون فيها باب الأصلاح مشرعاً على مصراعيه، بل وأكثر من ذلك، وهبت كل من أراد النيل من التشدّد الديني فرصة كافية كيما يطلق حريته في التعبير على أقصى مدى يمكن أن تصل إليه، طالما أن عملية إفراغ التوتر ستتم خارج حدود سلطة العائلة المالكة.

وقع الجميع طائعين في مطب الحرب ذات البعد الأحادي، فصار الكلام عن تطرف ديني، وغفل كثيرون عن التطرف السياسي، حتى خيّل لهؤلاء أن مركز الأزمة يدور حول أولئك الذين عطّلوا عجلة الإصلاح عن الدوران، بفعل العنف بطابعه الديني. وزادوا الطين بلة أن انساق كثيرون في مهمة طلاء صورة العائلة المالكة، حين تكفّلوا بمهمة صنع ثقافة وطنية بمقاييس العائلة المالكة، فصارت الأخيرة تحشدهم تباعاً في محافل ومؤتمرات ولقاءات عن الحوار الوطني تارة، والحوار بين الأديان أخرى، ليصبحوا بعد برهة من الزمن جزءً من الديكور السياسي للدولة السعودية.

وسار الوهم مع أولئك الحالمين بالإصلاح، لأن ثمة وعداً مقطوعاً صنع في لحظة مكر، بأن البلاد مقبلة على عهد إصلاحي غير مسبوق، وصار الوعد دافعاً للمزيد من التنظير للوطن وحدة، وولاء، وبراءً، ومشاغلة، وتعطيلاً لاستحقاقات سياسية وتاريخية منتظرة. وطال الإنتظار، حتى بعد أن أتمّ كثير من الحالمين مهمّة مشايعة الدولة في حربها على الإرهاب الداخلي، وما إن لاح في الأفق زوال الأخطار المباشرة للعنف على الدولة، حتى أعلنت حرباً من نوع آخر، ولكن هذه المرة ضد من وقفوا معها في حربها ضد من شهروا السلاح ضدها وحدها، وبدأت بالتمهيد لذلك بتصريحات مواربة بأن الدولة تسير في طريق التطوّر، ولا يجب الاستعجال في السير، ونحن نؤمن بالتغيير من الداخل، ونرفض الضغوطات الخارجية..كان ذلك منطق وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، أحد روّاد الإصلاح المزعومين. وبعد أقل من شهر على مثل تلك التصريحات المريبة، شنّت أجهزة الأمن حملة اعتقالات في مارس ٢٠٠٤، وأقفلت ملف الإصلاح ووضعته على رف الإنتظار، بل حتى كلمة الإصلاح صارت محاربة، ولم تعد صالحة للإستعمال الآدامي، وبدأ الكلام عن تطوير، والذي ما يلبث هو الآخر يصبح خبراً من الماضي..

لا تسمع هذه الأيام، من قمة الهرم السياسي إلى أدناه، من يتحدث عن الإصلاح أو حتى التطوير، فكما أغلق باب الإصلاح بإحكام بعد

وقع الجميع طائعين في مطب الحرب على التطرف الديني، وغفل كثيرون عن التطرف السياسي، حتى صار مركز الأزمة يدور حول جهة مجهولة

أزمة الخليج الثانية، يغلق مرة أخرى هذه الأيام، فلا حديث يعلو فوق حديث الوطن الشمولي، الذي وحده النجدي من يتقن الحديث عنه، لأنه وحده المستفيد منه. واللافت، أن الإصلاحيين أنفسهم، إلا فئة قليلة مازالت صامدة على خط الإصلاح، أوقفوا الحديث عن الإصلاح بعد أن أصابهم ما أصابهم من حيف الدولة وجورها، فتفرّق الجمع وولوا الدبر، لأن وحدة الإصلاحيين كانت هزيلة، ولأن لا إصرار راسخ على مواصلة الدرب مهما كلّف من تضحيات..

هكذا، نجحت العائلة المالكة في امتصاص غضب النخب من جهة، وشاغلت الناس في معركة الأرزاق عبر سوق الأسهم من جهة ثانية، كيما ينصرف الجميع عن استهدافات مباشرة وحقيقية، فيما ذهبت العائلة المالكة بزهو الإنتصار على الإرهاب والتطرف، وصارت تفاخر وتتاجر بالتجربة الفريدة في الحرب على الجماعات المتشدّدة، التي لولا وقوف الفئات الأخرى معها في تلك الحرب لما نجحت ولا نالت نصيباً من الثواب الغربي..

الملك، رائد الإصلاح، وبطل التغيير، هو الآخر لم يعد تسمع منه سوى لهجة الوطن، والخوف على الوطن، ووحدة الوطن، والولاء للوطن، وباقي الأساطير الوطنية، التي لا يلهج بها اليوم سوى النجدي المقرّب من العائلة المالكة، أو من يرجو نعمة عاجلة منها. وصار الملك، الذي لم يتعرّف على الوطن بمعناه الحقيقي إلا من خلال عرائض الإصلاحيين، يحاكم الرعية وفق معايير وطنية، ولكنه لم يتقن من تلك المعايير إلا الولاء للوطن، والوحدة الوطنية، حتى يواري سوءة الولاء للعائلة المالكة. ولذلك، لا يشعر الملك ولا الأمراء الكبار، وخصوصاً الأمير نايف بالتناقض بين الوطن والطائفة. فحين يكرر الأمير نايف، وزير داخلية الوطن الإفتراضي، بأن هذه الدولة سلفية، ونفتخر بأنها كذلك، لا يلتفت إلى كل تراث السياسة في العالم حول مفهوم الوطن، وشروط تكوينه، ومقتضيات وحدته..لا يعنيه ذلك كله، فالعين مصوّبة نحو السلطة، ووحدها تحدد معنى الأشياء، وسواء كان الوطن طائفياً أم فئوياً أم مناطقياً، فما يجب ليس سوى ما يقرره الماسك بالسلطة، وما دون ذلك مجرد ثرثرة فارغة، شكلاً ومضموناً..أليس هكذا ما يتداوله الأمراء في المجالس الخاصة؟!

هل يتذكر أحد ما قاله الأمير سعود الفيصل في ٢٩ يوليو ٢٠٠٤، بأن (المملكة بدأت بالفعل عملية الإصلاح)، أي بعد شهور قلائل على اعتقال الإصلاحيين، ثم يقول (وقد بدأنا حواراً في البلاد حول كافة مناحي الإصلاح)، في الوقت الذي كانت عريضة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) التي رفعها الإصلاحيون في الأول من يناير ٢٠٠٣، كانت تدعو لحوار وطني شامل، فصارت الدعوة،

من بين دعوات أخرى وردت في العريضة، سبباً لاعتقالهم، وإرغامهم على التوقيع على تعهّدات بعدم الإدلاء بأي تصريح أو إجراء أي حوار مع قناة إعلامية..ولاندري عن أي حوار كان يتحدث سعود الفيصل، ومع من، ولأي غاية؟

أتدرون ماهي البداية الفعلية للإصلاح التي تحدّث عنها وزير الخارجية سعود الفيصل؟ تلك كانت الإنتخابات البلدية التي جرت قبل أربع سنوات، ٢٠٠٥، والتي جاءت بنصف كساح ونصف جذام، وانتهت الى سلسلة خيبات..ويجري اليوم حديث متصاعد بين الناس بأن المجالس البلدية الحالية ستواصل عملها لسنة أخرى، بحسب تلميحات وزير البلديات الأمير متعب بن عبد العزيز في الأول من فبراير، وهناك كلام بين الأعضاء أنفسهم بأن التمديد قد يصل إلى سنتين..

لا يحتاج الأمر الى ذكاء خارق، فكل ما في الأمر أن هذه المجالس مرتبطة بصورة مباشرة تنظيماً وإشرافاً وتوجيهاً بوزير الداخلية، ولا يروق له أن تشهد البلاد أكثر من تجربة إستثنائية واحدة، ولأن العائلة المالكة بأسرها لا تطيق الديمقراطية أو الإصلاح، فهي لا تريد أن يعتاد الناس على ممارسة الانتخابات، فيطمعوا بما هو أكبر من ذلك، في الوقت الذي يعيش العالم مهرجاناً انتخابياً مفتوحاً يبدأ من الولايات المتحدة وصولاً الى الشرق الأوسط..مايثير السخرية حقاً أن تكون السعودية أكثر بلد نال من أوسمة الليبرالية، والديمقراطية، والإنفتاح، والتسامح، والاعتدال لم ينله حتى المؤسسون الأوائل لهذه المفاهيم..ولكن قاتل الله المال كيف ينفع الباحث عنه ولكن بزوال مصداقيته..وإلا منذ متى كان يتحدث المستبد عن الحرية والديمقراطية، والإقصائي عن التسامح والتعايش، والاستئصالي عن السلم الأهلي..لولا أن ثمة من قبل الدنيّة في كرامته أفسح في المجال أمام حملة العلاقات العامة التي بدأتها السعودية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولكن حين أرادت أن تصنع من العدم وجوداً، خرج رماداً.

على أية حال، فنحن نعترف بأن العائلة المالكة مرّرت كذبة كبيرة على السكّان بمن فيهم الإصلاحيين، وبخبرتها الطويلة في المكر نجحت مرة أخرى في أن تسوّق بضاعة فاسدة وأوهمت بأنها مصّممة وفق أرقى المعايير العالمية. ومع إدراكنا الراسخ بأن الخاتمة لن تكون لصالح العائلة المالكة، وما تفعله ليس سوى مسلسل طويل من الهروب من القدر، إلا أن للفئات التي شاركت بوعي أو بجهل أو عفوية وفطرية في معركة الحكومة ضد الإرهاب دروساً أن تتعلمها من تجارب لا يكفي فيها مجرد إنتظار المزيد من الوقت كيما يأتي فرج الإصلاح، فقد اعتادت هذه العائلة على الإنتظار حتى أدمنته، فحقوق الرعية في حساباتهم قابلة للتأجيل، طالما سمحت سياسة الترهيب والترغيب بذلك، أما حقوق السلطة فلا تهاون فيها ولا تلكؤ..

إذا كان الحال كذلك، فمالذي يجعل الناس تضبط ساعة حركتها على توقيت العائلة المالكة، ولماذا تصبح أولويات الأخيرة أولوياتهم، ولماذا لا يكون العكس، أليست السلطة وديعة في يد من يمسك بها، ولولا الناس ما كان هناك حاكم ولا حكومة..فهل ترك شعب كامله أرضه من أجل حكومته، أليست الأخيرة هي من تزول والشعب باق.. فما هو مطلوب من الناس، والإصلاحيين في مقدمهم، أن ينبذوا أجندة الحكومة وأولوياتها، باللسان كأضعف الإيمان بالإصلاح والكفر بالإستبداد والإحتكار الشامل للسلطة والثروة..

رهان العائلة المالكة دائماً على الإنطفاءة السريعة لحماسة الجمهور، وخصوصاً بعد زوال المؤثر، والذي غالباً ما يكون خارجياً، إما بسبب حرب قريبة من الديار، أو تغييرات كبرى في المنطقة، أو توتّرات أمنية عاصفة، ما يدفع بالعائلة المالكة إلى الانحناء للعاصفة وتداعياتها في الداخل، قبل أن تبدأ بالرد وإعادة أمور السلطة إلى نصابها..هكذا كانت في فترة المد الناصري، وكذا كانت في بداية الثمانينات، وواصلت السياسة

حان الوقت لبدء التمرّد الثقافي تمهيداً للتمرّد السياسي، ولا بد من مخالفة الحكومة في مواقفها السياسية، ومقاطعة لقاءات الحوار الوطني لوقف المهزلة

ذاتها في حرب الخليج الثانية، وبعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر، ثم احتلال العراق..فلم تحد عن سياسة الإنحناء ثم الرد. واذا ما تتبّع المراقب لتصريحات الملوك والأمراء السعوديين في الإصلاح، سيجدها دائماً مرتبطة بأزمات، وليس بمبادرات مستقلة، لأنها ببساطة تدرك سلفاً طبيعة الأزمة المستحكمة في العلاقة بين المجتمع والعائلة المالكة، وتدرك أيضاً بأن لا حل يمكن أن يزيل الأزمة إلا بالإصلاح، ولكنه حل غير مقبول، كونه يتطلب إقتطاع جزء من السلطة ونقله إلى المحكومين، وكيف يكون ذلك وقد تربّى أبناء


اخذناها بالسيف، ولازال بيدنا!

العائلة المالكة على أن ما فوق الأرض وأسفل منها ملكاً خاصاً لهم وحدهم، لا يشاركهم فيه أحد.

نعتقد بأن الوقت قد حان كيما يبدأ التمرّد في شكله الثقافي كمرحلة أولى وصولاً الى التمرّد السياسي، لأن هناك فيما يبدو نزوعاً لدى العائلة المالكة لدفع الناس لخوض معاركها مع الخارج، وفي الداخل، وصار مطلوباً من كل فرد أن يكون جاهزاً لتلبية نداء الوطن ـ السلطة ـ العائلة المالكة، كيما يتحوّل إلى ناعق بإسمها، ومدافع عن مواقفها وإن جاءت مطرّزة بكل أشكال العار، كموقفها من غزّة..وغريب أن يجادل بعض المفتونين بهلوسات العائلة المالكة بأن مخالفة موقف الحكومة في القضايا السياسية يعتبر خيانة للوطن..هنيئاً لكم بهذا العفن!

في تقديرنا، أن مخالفة الحكومة في مواقفها السياسية يعتبر خطوة في الطريق الصحيح، وكذلك مقاطعة لقاءات الحوار الوطني، الذي تحوّل الى حدث هزلي لا يستحق مجرد الوقوف عنده، فقد تخلى عنه حتى من كانوا يحشدون الدنيا من أجل المشاركة فيه، فإذا هم يتسللون من أبوابه الخلفية بعد أن خلع الحوار رداءه، وكشف عن دناءة أهدافه، فإذا بالمشاركين قد صحوا على خديعة وقعوا فيها تحت شعار الحوار، الذي لم يعالج سوى مشكلة الحكومة، التي باعتهم للخارج، كجزء من تصدير الصورة الجديدة..الليبرالية للغاية!

نعم، الإصلاح لم يبدأ حتى يتوقف، وعن سابق تصميم لم تشأ العائلة المالكة أن تقدّم تنازلاً دونما ضغوطات جديّة تهدّد السلطة، فاختارت زخارف الإصلاح، على أن ترغم الناس على دفع تكاليفها الباهضة، فتقمع في الداخل الحريات وتتصدر مؤتمرات حقوق الإنسان في جنيف، وتفتقر الى مؤسسات أهلية مستقلة، ولكن تشارك في أكبر مؤتمرات المجتمع المدني في العالم.. فقد ذهبت العائلة المالكة بالإصلاح، فهل تتوقف المطالبة الشعبية بإقراره، حتى لا ينطبق المثل: أشبعتهم سباً وأودوا بالإبل.

دور علماء الوهابية..

جدلية الديني والسياسي في الإصلاح

محمد فلالي

من المشروع أن نسأل عن حقيقة دور علماء الدين في العملية الإصلاحية سلباً كان أم إيجاباً، خصوصاً وأن كلاماً كثيراً يدور على ألسنة الناس، وخصوصاً الإصلاحيين عن أن علماء المؤسسة الدينية يتحمّلون الجزء الأكبر من مسؤولية إعاقة عملية الإنتقال الى الديمقراطية، فيما لا دليل أو أدلة ملموسة سوى ما قرأه الناس في الكتب عن معارضة العلماء لإدخال بعض المنتجات الحديثة في بنية الدولة، أو الإعتراض على سن قوانين جديدة مخالفة للشريعة..وكل ذلك صحيح، ولكن هل ما يقال صحيح أيضاً عن أن عالماً أبدى اعتراضه على الإنتخابات، أو المؤسسات الأهلية، أو الحريات العامة المنضبطة..أم أن ما يقال لا يعدو ترجيعاً لصدى عبارات كان الأمراء يسرّون بها إلى بعض زوّارهم الذين يعبّرون لهم عن الرغبة في الإصلاح، فيسمعون كلاماً من قبيل، أن العائلة المالكة تطمع في القيام بإصلاحات ولكن العلماء هم من يعطّلون تلك الرغبة، تماماً كما كانوا يحمّلون المجتمع مسؤولية تخلفه..

لا يعني ذلك بتاتاً، أن العلماء يجنحون للإصلاح، بمعناه السياسي، أو يمكن أن يضطلعوا بالتنظير له، فضلاً عن قيادة مسيرة الإصلاح، فتلك رغبة لا تتحقق دونما إحداث تغييرات جوهرية في بنية تفكير العلماء أنفسهم، ولكن السؤال هنا: هل للعلماء دور حقيقي في شؤون الإصلاح المتّصلة بالسلطة؟

سؤال كهذا يفترض أن ينبني على سؤال آخر وهو: هل يتقاسم العلماء السلطة مع أمراء العائلة المالكة؟

وفق مقتضيات التحالف التاريخي بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود، أن الشؤون الدينية تكون للأول وسلالته من بعده، وتكون الشؤون السياسية للثاني وسلالته من بعده، وكان يعني ذلك من حيث المبدأ وضع حد فاصل بين السلطتين الدينية والزمنية، ولكن التجارب اللاحقة كشفت عن تداخل بين السلطتين في أحيان كثيرة، وبعد قيام الدولة السعودية الحديثة سنة ١٩٣٢، باتت سلطة العلماء خاضعة للسلطة السياسية، التي تهيمن على نشاطاتهم، ومصادر تمويلهم، وحتى تشكيلاتهم الإدارية..ما جعل العلماء مجرد جزء من بيروقراطية الدولة. فقد رضخوا لمعادلة تبقي على القدر المسموح من سلطة دينية يمارسون عبرها أدواراً دعوية وإرشادية في المجتمع..

بات من الضروري الإصغاء الى المناقشة الهادئة التي أثارها ابراهيم السكران في موقع (السعودية تحت المجهر) على شبكة الإنترنت في العاشر من أكتوبر الماضي، تحت عنوان (الاصلاح في السعودية..ليس مسألة فقهية). وتنبع أهمية مقالة السكران من كونها تنبّه إلى نقطة قد تبدو مهملة في أغلب المناقشات التي تجري حول الإصلاح السياسي، من زاوية ما يقال عن دور تعطيلي للعلماء فيه. ويرى السكران بأن ما يقال عن أن الإصلاح السياسي يتم عبر بوابة الإصلاح الديني، تأسيساً على تجربة أوروبية سابقة أو كتابات سياسية ودينية، من قبيل (طبائع الأستبداد) للكواكبي، ليس سوى تصويراً نمطياً لمشكلة يراد لها أن تخرج على هيئة قضية شرطية (إذا حدث كذا صار كذا). وبسبب إخفاق

> **الحديث عن نهضة دينية تمهّد السبيل لنهضة سياسية هو حديث البيضة والدجاجة، إذ أن هذا التوالي الإفتراضي يصدر عن عقلية مناكفية وتعطيلية**

العلماء في الخروج بصورة نزيهة أمام غالبية السكّان في هذا البلد، بفعل ليس تشدّدهم الديني وخضوعهم لإملاءات السلطان، ولكن لأنهم دمّروا كل إمكانيات الجذب والإستقطاب وسط الفئات الإجتماعية التي نالت من فتاوى التكفير على خلفية مواقف مذهبية أو أيديولوجية، الأمر الذي خلق انطباعاً عاماً بأن علماء المؤسسة الدينية الرسمية هم المسؤولون عن تعطيل كل أشكال التغيير في البلاد، وزاد عليها سلوك مؤسسات وشخصيات على صلة وثيقة بالعلماء، من قبيل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي أسرفت في تشدّدها خلال السنوات الأخيرة، وكشفت تجارب الغارات التي يشنها رجال الهيئة تحت عنوان (الخلوة غير الشرعية) أو منع المنكر، وتحذير الناس من الوقوع في الحرام والشبهات، حتى أن بعض من وقع تحت أيديهم قد فارق الحياة..

لاشك أن الحديث عن نهضة دينية تمهّد السبيل لنهضة سياسية هو حديث العربة والحصان، أو البيضة والدجاجة، إذ أن هذا التوالي الإفتراضي يصدر عن عقلية مناكفية وتعطيلية، أي لأن العائلة المالكة لا تعزم على السير في طريق الإصلاح، ولا تنوي حتى القبول المبدئي بمناقشته حيثياته، فإنها ترمي بكرة اللوم على غريمها الودود، أي العلماء..ولأن الناس كرهت سلوك رجال الدين بسبب تشدّدهم، فقد قبلوا بل وزادوا على منطق السلطة في تحميل العلماء كل مشاكل المجتمع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، فيما تهنأ العائلة المالكة بأنها لم تصب بأي سوء من ذلك كله..

حين توفي العالم الكبير السيد محمد علوي المالكي، بادر الأمراء الى حضور مجالس العزاء في الحجاز، ما يعطي انطباعاً بأن ليس هناك من مشكلة بين العائلة المالكة وأهالي الحجاز، وإنما المشكلة مقتصرة على علماء متشدّدين..لا يهم الأمراء سمعة العلماء، فهم جزء من آلية التوظيف السياسي، وإذا ما احتملت ولو نسبة ضئيلة من الخسارة فإن لا العلماء ولا غيرهم في هذا البلد يمكن تقديره حق قدره.. ويقال بأنه حين كان يشكو رجال الشيعة في المنطقة

الشرقية من سياسة التمييز الطائفي، كانوا يسمعون كلاماً موحّداً من الأمراء الكبار، بمن فيهم حليف العلماء الأمير نايف، بأن تلك ليست سياسة من الدولة ولا تمثل وجهة نظر العائلة المالكة، ولكنها مواقف وتصرّفات من قبل العلماء المتشدّدين..

ينقل عدد من شخصيات الحجاز ونجران والإحساء بأن زيارة أي من علماء المؤسسة الدينية الكبار يتطلب أحياناً إذناً من الأمراء الكبار مثل سلطان ونايف وسلمان، حتى قيل بأن المفتي السابق الشيخ بن باز كان يسأل ضيوفه إن كانوا قد حصلوا على إذن بالموافقة من هؤلاء الأمراء باللقاء به، ومن المعروف أن رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ صالح اللحيدان مازال يأتمر بما يقوله الأميران سلطان ونايف.

في عهد الملك فهد، وبالرغم من الحظوة التي وهبها للعلماء، فإنه كان كثيراً ما يهجم عليهم ويشتمهم، ولا يملكوا من أمرهم سوى الترجيع والتعويذ، وقد غضب على أعضاء في هيئة كبار العلماء بعد تصاعد نشاط مشايخ الصحوة، فأجبرهم على تقديم الإستقالة، ووضع آخرين مكانهم..

المفتي الحالي، وبالرغم مما يقال عن أنه يتشبّث بموقفه المبدئي ولا يكترث للنتائج، فإنه بقي ملازماً للملك عبدالله مشرعناً لمؤتمراته، وخططه، وسياساته.. بعد ذلك، لنعود ونتساءل مع السكران حول دور علماء المؤسسة الدينية في ملفات الدولة، فهل العلماء هم اللاعب الأساسي في ملف التنمية، وهل البعد الديني في الأصل على صلة حميمية بهذا الملف؟ نعم إذا أريد اختزال التنمية والإصلاح في قضايا مثل (قيادة المرأة، وبطاقة المرأة، وتوسيع الاختلاط، والحفلات الموسيقية، والسينما، وحرية التجديف السردي، الخ) بحسب السكران فهنا تصبح القضية دينية، بالرغم من أن البعد السياسي ليس مستبعداً، فقد اعلن الأمير نايف مرات عدة بأن قيادة المرأة للسيارة مخالف لأحكام الشرع، ولم يقل ذلك اعتماداً على فتاوى علماء، كما أن إقرار المقترح بالسماح للمرأة بقيادة السيارة لم يناقش في مجلس (هيئة كبار العلماء)، وإنما في مجلس الشورى، الذي تداول أعضاؤه الحديث فيه وأصدروا لائحة أولية لتنظيم العملية.. وكذلك السينما، فقد كانت قضية سياسية قبل أن تكون دينية، لأن الأمراء يمقتون التجمّعات، ولولا ما ترجوه العائلة المالكة من الرياضة لمنعتها بكل صنوفها الجماعية..صحيح أن فساد العائلة المالكة المالي والأخلاقي قضية منبوذة دينياً وإجتماعياً، وليست متوقفة على موقف محدد من العلماء، إلا أن للأخيرين مطلق الحق في وضع ضوابط أخلاقية على ممارسات الدولة وسياساتها خصوصاً تلك التي تعرّض قيم المجتمع وتراثه للإنتهاك..

ولكن أن يقال مثلاً، بحسب السكران، أن قضايا التنمية والإصلاح مثل (الإسكان، والتعليم، والصحة، والمواصلات، والتضخم، والدين العام، والفساد الاداري، الخ) هي مورد اعتراض العلماء، وهم من يقفون ضد إمكانية وضع حلول لها، فذلك تبرير غير مسبوق..نعم، قد يرى بعض العلماء بأن الإصلاح السياسي بالطريقة المقترحة من قبل قوى سياسية مثل حركة الإصلاح الدستوري، أو التي تدعو الى شراكة شعبية في صنع السياسات والبرامج المتعلّقة بالدولة، بأن ذلك يتعارض مع مبدأ ولاية الأمر، التي خصّصت، بحسب تفسير ما، بالأمراء والعلماء معاً، ولكن هل يعني ذلك رفض علماء المؤسسة الدينية لمطلق الإصلاح السياسي؟

لاشك أن الصورة التي يرسمها السكران تتسم بالواقعية نسبياً، وهي تعبّر عن مشكلة المواطن التي تتطلب حلاً جذرياً، ولا دخل للعلماء في التسبّب بوقوعها. يقول : يشارف الفرد السعودي اليوم على التقاعد وهو لم يتمتع بمسكن خاص.. وحين يصل الابن لمرحلة الثالث ثانوي تعلن حالة الطوارئ بحثاً عن قبول جامعي.. وحين يتخرج شقيقي تبدأ العائلة كلها في استجداء كل العلاقات حتى الجد العاشر بحثاً عن واسطة توفر له أية وظيفة .. أية وظيفة .. وحين تمرض والدتي لا ألجأ إلى الواسطة فقط .. بل ألجأ إلى (الواسطة بالأسانيد) يعني واحد يعرف واحد، والواحد يعرف آخر، لين نصل إلى شخص مقرب من مدير المستشفى ليوفر لها سريراً.. وتنخفض القوة الشرائية لراتبي مقابل ازدياد قيمة السلع .. وراتبي هو هو لم يتغير .. وتزداد الطرق كل صباح اختناقاً مرورياً ..

ويمضي السكران في رسم الصورة اليومية لحياة المواطن: ويتناقص الأمن بصورة مرعبة تبدأ بالأحياء الفقيرة والمكتظة حتى تصل إلى أحياء

تحميل العلماء مسؤولية تعطيل الإصلاح، لتخرج العائلة المالكة متبجّحة بأنها سبقت المجتمع بمراحل في تفكيرها الإصلاحي.. كذبة سوداء

الطبقات الوسطى.. ليصبح كسر السيارة والتهام كل محتوياتها بما فيها حاسوبك الشخصي الذي يحوي كل ملفاتك وأعمالك أمراً عادياً لايستدعي من الضابط الذي يتلقى البلاغ إلا أن يشعرك ببرودة أن قضيتك عادية جداً، وتصير كل يوم كم مرة، ولاتكبر الموضوع يعني..

وأكثر ساعات قراءتي هذه الأيام تكون في اليوم الذي أراجع فيه وزارة من الوزارات.. لأن ساعات الانتظار الطويلة تتسع لجرد أغلب الكتاب ومشاهدة المارة بالقدر الكافي جداً..

وحين أصل المطار قبل نصف ساعة .. يشيح الموظف بوجهه عني ويقول 'الرحلة قفلت'.. وفي الرحلة التي بعدها يؤخروننا ساعة كاملة لأن أحد أبناء الذوات اتصل بهم من جواله الشخصي وقال إنه في الطريق ..

بالله ياسادة .. إشرحوا كيف استطاع الصحيحان وابن قدامة وابن تيمية خلق كل هذه الأزمات؟

ويخلص للقول بأن (أكبر خديعة معاصرة ابتلعها الشاب السعودي المثقف هي إيهامه أن مصادر التراث هي التي صنعت أزمة التنمية!)



ويضيف (وهذه الخديعة بالذات هي أكبر خدمة تلقاها المتنفذون على مر تاريخنا المحلي ..حين يستطيع المتنفذون تصريف طاقة النضال في الشاب من الشجاعة في الصدع بالحق في وجوه الظلمة إلى الشجاعة في التجرأ على عقيدة المجتمع ذاته.. فهذا مكسب سياسي لامحدود.. فأفضل وسيلة للاحتفاظ بالنفوذ (تغذية النزاعات الخفيفة المحدودة والمحكومة استراتيجياً) كما كان يقول العم كيسنجر (Low intensity conflicts).

ولذلك فإن التصوّر الشائع حول العلماء والمشايخ بأنهم قادرون على تحريك خيوط اللعبة كلها.. وأنهم لو ضغطوا باتجاه ما.. لسارت الدولة في هذا الاتجاه .. وتفريعاً على تغولهم السياسي هذا فالمسؤولية مسؤوليتهم .. وأن المشائخ لو أججوا الشارع للمصالح الشعبية لتحققت ثورة نهضوية، ونحو هذه التصورات البسيطة جداً ..

ويرى بأن ذلك تصوّر طفولي، لأن الدارس للحالة السعودية يوقن بأن (الدولة هي اللاعب الرئيسي والحقيقي..وأن كل القوى الأخرى ثانوية جداً). ويرصد السكران قضايا عارضها العلماء وصارت واقعاً ملحوظاً: مثل المعاملات الربوية والبنوك الربوية، التنباك والشيشة، الحفلات الغنائية، عقود التأمين التجاري الذي أصبح إجبارياً، توسعة المسعى..

إذا كان الحال كذلك، يصبح السؤال مشروعاً: أين يكمن إذاً نفوذ العلماء؟ فإذا كان هذا النفوذ لم يأت أكله في الموضوعات ذات الطابع العقدي، فهل سيأتي أكله في الموضوع السياسي الذي هو في الأصل حكراً على آل سعود وحدهم دون بقية خلق الله في هذه الأرض.

ليس في ما قلناه هنا تنزيهاً لدور العلماء في العملية الإصلاحية، لإدراكنا في ضوء التجارب السابقة جميعاً بأن رؤيتهم في الإصلاح تتعارض جزئياً أو ربما كلياً مع رؤية غالبية الإصلاحيين، ولكن أن يتم تحميل العلماء مسؤولية التعطيل، لتخرج العائلة المالكة سالمة بل ومتبجّحة بأنها سبقت المجتمع بمراحل في تفكيرها الإصلاحي فتلك كذبة سوداء.

هل ستدخل اسرائيل الى الرياض من بوابة العداء لإيران

السعوديون وصنع (الأعداء)

محمد الأنصاري

دولة قامت على صنع الأعداء، في الداخل والخارج، فكان مبرر وجودها إعلانها الخصومة مع الدولة العثمانية، حتى قال مؤسس الدولة عبد العزيز بن سعود (لو كان في جسمي شعرة تحب العثمانيين لقلعتها). وبقيت نزعة العداء متوارثة داخل العائلة المالكة، وتحكم سلوكها حتى اليوم، فهي تنظر إلى دول الجوار باعتبارها أعداء، لابد من تدميرهم، والخلاص منهم، أو على الأقل ضرب طوق العزلة حولهم، فقدّمت الأموال في الخمسينيات لإسقاط النظام في سوريا في عهد حسني الزعيم، وأوعزت للأميركيين بضرب مصر وسوريا والعراق، وأشعلت الحروب الأهلية في اليمن، وخطّطت لقلب نظام الحكم في قطر في التسعينيات، ثم دفعت الأموال لقلب نظام الحكم في سوريا منذ ٢٠٠٦، وحرّكت الحروب الطائفية في العراق ولبنان.. كل ذلك ومازالت مملكتهم تتمسك بمواقف ثابتة من الأشقاء العرب والمسلمين، وترفض التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، وتؤكد على روابط الأخوة والتعاون لمافيه خير الأمتين العربية والإسلامية.

يتداول الملوك السعوديون عبارات توصيفية للدول العربية ذات دلالالة خاصة، من قبيل أن (اليمن خيركم وشركم منها)، و(لا تأمنوا العراق وما يطلع خير منه)، و(واتركوا الأتراك ما تركوكم)، بل حتى المناطق في الداخل لها توصيفات ذات طبيعة خصامية من قبيل (أهل الحجاز دجاج لكن بمناقير من حديد).. لم تكن هذه العقلية البدوية التي اعتادت أن تؤسس المواقف على قاعدة أن كل ما حولك أعداء، بل زادت عليها بأن تحوّلت الى عقلية تدير دولة حديثة.

ما يلفت الإنتباه أن الكيان الإسرائيلي لم يكن في يوم ما وارداً، من الناحية العملية، في قائمة الأعداء، ما خلا بعض العبارات التي كانت ترد في وسائل الإعلام المحلية منذ سنوات بعيدة، والتي جرى التخلي عنها في عهد الملك فهد، حيث تم استبدال كلمات من قبيل العدو الصهيوني باسرائيل، وحتى الشهداء الذين يتساقطون برصاص القوات الصهيونية لم يعودوا شهداء، بل أصبحوا مجرد قتلى، شأنهم شأن من يقتل في حوادث السيارات أو الفيضانات، أو حتى الزلازل.

لم يحدث أن نظّمت الدولة السعودية، منذ نشأتها حتى اليوم، حملة تثقيف بالقضية الفلسطينية تفضي إلى تصنيف الكيان الإسرائيلي في خانة الأعداء، وحتى خلال حملات التبرّع للشعب الفلسطيني التي كانت تجري في الستينيات وبداية السبعينيات كانت تتم تحت شعار مساعدات إنسانية للشعب الفلسطيني، وليس دعماً لقضية فلسطينية مشروعة ضد كيان محتل. مع الإشارة هنا إلى دور العمال العرب والأساتذة الفلسطينيين الذين لعبوا دوراً رئيسياً في تعميم الوعي بالقضية الفلسطينية بوصفها قضية العرب المركزية.

دولة بقيت منتجة للأعداء، ولا تعيش سوى عليها، شأن الدولة العبرية، ما يكشف عن طبيعة ناشزة للكيان الذي تأسس منذ البداية، ما يدفع للتأمل دائماً في خطابها السياسي والإعلامي، الذي وإن بدا تصالحياً أحياناً مع الآخر، إلا أنه يجنح دائماً إلى تفجير خصومات في السر من أجل العيش في (جزيرة آمنة)، ومع ذلك فإن التناقضات الداخلية كفيلة بتفجير الخصومات الكامنة.

بلغت درجة الخصومة مع الزعيم جمال عبد الناصر إلى حد توسّل آل سعود بالولايات المتحدة والغرب للدفع باتجاه حرب ضروس لإزالة خصم حسبته مصدر تهديد لوجودها، وخاضت معه حرب استنزاف طويلة في اليمن، وفرحت بنكسة حزيران ١٩٦٧ لأنها انتهت بانكسار التيار الناصري، وابتهجت برحيل قائده سنة ١٩٧٠. وحتى الرئيس العراقي صدام حسين، وبالرغم من وقوفها معه في الحرب ضد إيران سنة ١٩٨٠ وإنفاقها عشرات المليارات من الدولارات لغاية معروفة، لم يكن يسلم من ويلات الخصومة المستفحلة لدى آل سعود ضده، فحرّضت عليه الولايات المتحدة، بعد أن وقع صدام في خطيئة تاريخية باحتلاله الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠. وتذكر وثيقة أميركية رفعت الى الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون بأن الملك فهد طلب من أمين عام الأمم المتحدة الأسبق بطرس غالي تثبيت الحصار المفروض على العراق. والسبب ببساطة أن رفع الحصار قد يؤدي الى استعادة صدام حسين قوته مجدداً، الأمر الذي يهدّد جيرانه، وخصوصاً السعودية، التي كان يبطن صدام لها ثأراً تمنى تنفيذه لو سمحت له الأوضاع الدولية.

دولة منتجة للأعداء، وتعيش عليها، شأن الدولة العبرية، ما يكشف عن طبيعة ناشزة للكيان الذي تأسس منذ البداية، ما يدفع للتأمل في خطابها السياسي والإعلامي

وبعد أن تخلّصت من خصمين لدودين جمال عبد الناصر وصدام حسين، وجدت السعودية نفسها وقد انفردت بالمنطقة، محقّقة ما وصفه الكاتب المصري محمد حسنين هيكل (الحقبة السعودية). ولكن، لم تهنأ طويلاً بهذا الإنفراد المحفوف بالريبة، فقد تفجّر العنف في ١٢ مايو ٢٠٠٣، أي بعد شهر

واحد من احتلال العراق، وسقوط نظام صدام حسين. ومع ذلك، بدأت خطاب الخصومة مع النظام الجديد في العراق، على قاعدة مذهبية، فحرّضت عناصرها الذين كانوا بالأمس يقاتلون ضد الخصم الشيوعي، ومن أجل درء أخطار داخلية، صارت الفتاوى التحريضية ذات الطابع العدائي تتجه لتحريك الجهاديين الى خارج الحدود، حيث المواقع التي أشبعها الخطاب الديني/السياسي الرسمي كراهية كيما تكون مؤهلة للقتال، يشارك فيه من فتنوا بثقافة الكراهية والخصومة ضد الآخر.

وبعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في ١٢ فبراير ٢٠٠٥، تفجّرت الخصومة في شكل إنتقامي، ضد قوى لبنانية محلية، وقوى إقليمية عربية وعجمية، فأرادت أن تشعلها حرباً طائفياً في لبنان كرد فعل على خسارة رجلها القوي، وأوعزت لقوى سورية معارضة وحكومات أوروبية وأميركية لإسقاط النظام في سوريا، بتهمة التورّط في اغتيال الحريري.

ومن عجائب ما كشف في العدوان الإسرائيلي على لبنان في ١٢ يوليو ٢٠٠٦، أن تكون السعودية أول دولة عربية تقوم بتوفير غطاء لعدوان على دولة عربية أخرى، حين وصفت عملية أسر الجنديين الإسرائيليين بالمغامرة، وسوّغت بذلك البيان المشؤوم لحرب دامت ثلاث وثلاثين يوماً على لبنان..وظهرت الخصومة في أقبح صورها، في الفتوى التي أصدرها العضو السابق في لجنة الإفتاء الشيخ عبد الله بن جبرين بحرمة الدعاء لحزب الله في حربه ضد القوات الإسرائيلية.

وقد أفاد الكيان الإسرائيلي من الغطاء السعودي أيضاً في العدوان على غزة في ٢٧ ديسمبر الماضي، واستمر ٢١ يوماً، بعد حصار عربي محض على القطاع دام لأكثر من سنتين، في سياق التمهيد لحرب عسكرية لم يشهد بشاعتها التاريخ الحديث، حيث كانت مشاهد القتل والدمار تغمر شاشات التلفزة الفضائية، في وقت كانت السعودية تمارس دور الكابح لكل تحرّك عربي رسمي أو شعبي، نتذكر ما يعنيه وصف التظاهرات تضامناً مع أهالي غزة بأنه (استنكار غوغائي).

وكما حدث بعد حرب تموز في لبنان، فإن ما جرى بعد الحرب على غزة كان صورة طبق الأصل لما يمكن توقّعه من سياسة سعودية لخلط الأوراق في محاولة لمحو آثار الجرائم الإسرائيلية في لبنان وقطاع غزة. فقد أشتغلت الماكينة الإعلامية السعودية لجهة إشعال الخلافات المذهبية، وجرى استحضار إيران الى مركز الخصومة السعودية، على المستويين الإعلامي والشعبي..ولأن المجازر الإسرائيلية ألجمت السعودية حجراً في غزة، حيث لم تعد تنطلي خطة إقحام إيران في الصورة الخصامية، بالرغم من محاولات كتّاب سعوديين نالوا وسام (العار) في التغطية الإعلامية لمجازر غزة، فانتظرت السعودية الى حين تختفي مشاهد الأطفال والنساء الذين سقطوا صرعى بصواريخ الطائرات الإسرائيلية، حتى تعيد تحريك لعبة الخصومة في الداخل، على الأقل في الوسط الوهابي الذي لا يحتاج إلى كبير عناء كيما يستعيد ذاكرة الخصومات مع كل مخالف، فقد تكفّلت مصادر التوجيه الديني والسياسي في ذلك كله.

إيران العدو.. حسناً

إيران هي العدو، ليست إسرائيل ولا الغرب ولا أي دولة أخرى في العالم.. هكذا يلخّص الصحوي والليبرالي النجدي في السعودية قائمة عداوات الحكومة التي يتبناها بغباء أو تذاكي في أحيان كثيرة..

لم يعهد هذا البلد نقاش من نوع الذي يجري في منتديات صحوية وليبرالية سعودية مقرّبة من الحكومة، يجنح إلى تعديل قائمة الأعداء، أو يضع إسرائيل، الدولة المحتلة الغاصبة لفلسطين في ميزان الاعتدال، والمقارنة مع دول أخرى في المنطقة أو في العالم بأسره، وحتى المعسكر الشيوعي لم يخضع لمنطقة المفاضلة مع الكيان الإسرائيلي..

لحظنا منذ حرب يوليو ٢٠٠٦ على لبنان، أن لهجة جديدة تتسرب الى الأوساط الإعلامية والثقافية السعودية، تنزع إلى تخفيض القضية الفلسطينية تحت وابل من الأفكار الوطنية التي انهمرت على حين غرة، وصار الحديث عن أعداء جدد ليس من بينهم اسرائيل ولا الولايات المتحدة، رغم أن هذا الموقف يصدر في أبشع الفترات التي شهدتها المنطقة بفعل السياسات العدوانية السافرة الإسرائيلية والأميركية..

تصوّروا كيف يجرأ كاتب ينتسب إلى أسرة آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مؤسس المذهب الرسمي في السعودية، ويقول بأنه لاتهمه القضية الفلسطينية، وليست بأولوية بالنسبة له، بل لا يجد غضاضة في الذهاب بعيداً إلى حد إدخال إيران في خانة الأعداء وإخراج إسرائيل منها، والسبب في ذلك كما يرى بأن (إيران دولة توسّعية، وتسعى الى الهيمنة على المنطقة)، ويقول بأن (من يضع إيران في درجة أقل من إسرائيل فهو يفرط في وطنه). وزاد أحدهم على ذلك، ومازلنا نتحدث عن تيار ليبرالي نجدي، لا يكاد يختلف في سماته الشمولية عن أي تيار فكري أو سياسي نشأ في أحضان أعتى الديكتاتوريات في العالم، (صدقت زميلي.. ايران هي عدونا الأول والأوحد والأخير عبر العصور، ليست اسرائيل ولا اليهود ولا أمريكا ولا الصليبيين أعداؤنا، ولن يكونوا أبداً أعداءنا..). ويضيف بلغة اعتدادية بأن (محاولة حشرنا في هذا الصراع أجدها أكثر من سخيفه، فلو كانت فعلاً إسرائيل عدوتنا لقامت بعمل عدائي ضد بلادنا خصوصاً وأنها لا تبعد عن شواطئنا سوى بضعة كيلومترات بحريه فقط! بينما ايران تبعد اكثر من ٢٠٠ كم بحري رغم ذلك فقد رأينا منها الويل ..إنهم يريدونا أن ننظر الى الغرب بينما الخطر الحقيقي في الشرق!)..هكذا، إذاً، لم يعد الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين احتلالاً، ولا الاحتلال الأميركي للعراق وأفغانستان إحتلالاً، ولم يعد سوى احتلال ايران في زمن الشاه السابق لجزر ثلاث تحفّها ملابسات سياسية وتاريخية معقّدة، ومع ذلك تبقى إيران الممثلة عن الخطر الحقيقي.

لا يكاد تتمايز التيارات الفكرية المنبعثة من أحشاء السلطة، سواء كانت ليبرالية أو سلفية أو حتى علمانية، فالطائفية تمثّل قاسماً مشتركاً بينها، كونها تتغذى على المصدر الثقافي نفسه، وتحمل معها ذات الخصائص التقليدية النجدية، والقبلية، والمذهبية، فحين تقرأ لكاتب مثل تركي الحمد أو محمد عبد اللطيف آل الشيخ أو مشاري الذايدي، لا تصل إلى نتيجة مخالفة لأي كاتب سلفي نجدي.. فالكل سواء في اعتناق المبدأ الشمولي، سواء جاء في شكل وطني، أو ديني، أو حتى ليبرالي..يملي على الآخر قناعته في الوطنية وإلا أصبح عميلاً، ويملي على الآخر خصومة وإلا أصبح خائناً، ويملي على الآخر نهجاً وإلا أصبح مشبوهاً، وضالاً، ومنحرفاً..

في الحربين الأخيرتين على لبنان وفلسطين، كان التماهي بين التيارين الليبرالي والسلفي في

> **إيران هي العدو، ليست إسرائيل ولا الغرب ولا أي دولة أخرى في العالم.. هكذا يلخّص الصحوي والليبرالي النجدي في السعودية قائمة عداوات الحكومة**

نجد واضحاً، فقد تلاشت الحدود بين التيارين، وصار المنتسبون إليهما يكتبون ويلهجون بلغة طائفية موحدّة، وتبطن هدفاً مشتركاً، أي صنع عدو بديل.. يخبرك الكاتب الليبرالي بأنه غير مكترث لقضية فلسطين، إن كانت على حساب قضيته (الوطنية) التي حين تخضع للفحص الدقيق تكشف عن إقليمية فارطة في شوفينيتها، وعلى أساسها يتم محاكمة سكان الداخل وشعوب الخارج، ويخبرك الكاتب السلفي بأن العدو الحقيقي هو إيران والرافضة وليست إسرائيل، ثم يخوض في مناقشات مذهبية عقيمة وهابطة لا تكاد تترك فرصة للتفكير الحر في قضايا الأمة، بل وأي قضية أخرى، فصنع خصم نهائي بات ابتكاراً وهابياً نجدياً بامتياز..

إن دافعت عن فلسطين أو لبنان أو أي دولة عربية وإسلامية، فأنت متّهم في وطنيتك، وقوميتك إلى جانب التهمة المعلّبة بدينك..ولا خيار من أجل الخروج من غمامة الإتهامات الفارغة، إلا إعلان قائمة براءات من كل قضايا الأمة، من أجل الفوز بشهادة تزكية من الدولة النجدية الوهابية..أليس كل الهلوسات ذات الطبيعة الخصامية من أجل هذا دون سواه.

الوهابيون حرّموا التظاهر ومقاطعة البضائع دفاعاً عن غزة

علماء مسلمون يدينون فتاوى الوهابية السياسية

سعد الشريف

يوماً بعد آخر تفقد المؤسسة الدينية الوهابية سمعتها في الخارج، بسبب مواقف مشايخ الوهابية السياسية، وكانت أكبر خسارة تلقتها تلك المؤسسة قد جاءت في فترة الهجوم الإسرائيلي على غزة، حيث اندغم مشايخ السلطة ضمن السياسة الحكومية المنددة بحماس، أو المعارضة لدعمها، او حتى الدعاء للفلسطينيين في غزة. أكثر من ذلك، بادر بعض مشايخ السلطة السعودية الى إصدار فتاوى تدين المظاهرات المنددة باسرائيل وحلفائها الغربيات، كما فعل المفتي السعودي ورئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ صالح اللحيدان، وكذلك الى اصدار فتاوى تدين المقاطعة الشعبية ـ والتي يجري ا لتحر يض عليها عادة عبر الإنترنت ـ للبضائع الإسرائيلية والأميركية والغربية المتواطئة مع اسرائيل.

الشيخ الدكتور يحي اسماعيل

وقد انبرت ثلّة من علماء المسلمين للرد على مشايخ الوهابية وفتاواهم التخذيلية. من أولئك الأمين السابق لجبهة علماء الأزهر الدكتور يحيى إسماعيل الذي هاجم ما وصفه بـ (فتاوى التخذيل) التي صدرت عن مشايخ في السعودية، والتي حرمت التظاهر لمناصرة الفلسطينيين، والدعوات إلى مقاطعة البضائع الغربية والأميركية.

وقال إسماعيل – وهو أستاذ الحديث بجامعتي الأزهر والكويت – إن المظاهرات التي قامت وتقوم لنصرة أهل غزة هي (وسيلة حضارية تعبر عن صحوة الأمة وتضامنها مع بعضها).. لافتاً إلى أن الأنظمة (لم تترك أمام الشعوب إعلاماً حراً للتعبير عن رأيها ونبضها، فلم يبق أمام الشعوب المكبوتة سوى التظاهر كتعبير صريح ومشهود على رفض العدوان).

واعتبر إسماعيل المظاهرات (ورقة قوية بأيدي الأنظمة التي تخشى الضغوط فتستطيع الدولة الدفع بورقة ضغط الشارع لتواجه بها ضغوط الضاغطين)، مؤكدا أن المظاهرات السلمية (تحيي في الناس الشعور بأن هناك ظلما وقع على إخوة لنا وتستنهض فيهم روح العزيمة والإصرار على رفع الظلم والعدوان).

وحول فتوى رفض الدعوات إلى مقاطعة منتجات الدول الغربية والأميركية أضاف إسماعيل (معركتنا مع الكيان الصهيوني ليست فقط معركة سلاح بل تمتد لتطال مختلف صنوف السلاح ومنها المقاطعة للمنتجات والسلع والعلاقات السياسية). وأكد أن المقاطعة (سلاح حاد جدا وبه يمكن إرسال رسائل للدول القائمة على أساس رأسمالي وتهتم بمصالحها وأسواق تصديرها). وشدد على المقاطعة والمظاهرة والبيان والدعاء وغيرها كلها أسلحة يتعين تفعيلها.

إخوان الأردن يردّون على مفتي السعودية

واستهجن المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن همام سعيد تصريحات مفتي السعودية عبد العزيز آل الشيخ حول رفضه لمبدأ مقاطعة بضائع الدول الأجنبية التي تعادي العالم العربي والإسلامي. مستهجناً من يقاطع البضائع الأجنبية الدانماركية والاسرائيلية والأميركية والبريطانية.

الشيخ همام سعيد

وحذر همام سعيد من أن الاستهزاء بالواجبات الشرعية غير جائز، وأشار إلى أن تطرق مفتي السعودية لأهمية التبادل التجاري بين الدول هو استشهاد في غير موضعه، إذ إن (العالم واسع وتوجد بدائل للتبادل التجاري صادرات وواردات وهذا سلاح لمرحلة وليس حكما دائما). مضيفاً بأن حرب الأعداء واجبة شرعا، والبعد الاقتصادي شكل من أشكال هذا الوجوب، وآيات الجهاد تتضمن جهاد المال إلى جانب جهاد النفس. وتابع بأن مشروعية مقاطعة بضائع المشاركين في حرب المسلمين ثابتة المشروعية وعليها أدلة كثيرة.



وكبير علماء الأزهر يرفض فتوى المفتي..

من جهة أخرى، رفض الشيخ سيد عسكر، الأمين العام المساعد السابق لمجمع البحوث الإسلامية (أعلى هيئة علمية في الجامع الأزهر) الفتوى الصادرة عن المفتي السعودي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، بعدم جواز مقاطعة المسلمين لبعض بضائع الدول الأخرى. ففي بيان قال الشيخ عسكر، وهو عضو اللجنة الدينية في البرلمان المصري، (للأسف الشديد لقد جانب فضيلة الشيخ الصواب فيما ذهب إليه، حيث عمم حكما لا يليق بالمقام). وأضاف: (الفتوى معناها تنزيل الحكم الشرعي على جزئية من الجزئيات، بمعنى أن الأصل في التعامل مع أهل الكتاب – طعاما وشرابا وزواجا – هو الجواز لا التحريم، ولكن هذا الحكم ليس معمما، أي أنه لا يجوز التعامل مع الحربيين من أهل الكتاب في جميع الأشياء السابقة، لأن التعامل معهم فيها يقويهم في حربهم على أهل الإسلام).



الشيخ سيد عسكر

وتابع الشيخ عسكر (كان ينبغي على الشيخ عبد العزيز آل الشيخ أن يعرف – قبل الفتوى – من يريد المسلمون أن يقاطعوه. إنهم أعداء الإسلام ممن يذبحون أطفال فلسطين ويشردونهم ويسبون نساءهم ويدنسون مقدساتهم، ولذا فإذا تعلق الأمر بمقاطعة هؤلاء فإنها تصبح واجبة شرعا).

وكان المفتي السعودي قد انتقد المروجين للمقاطعات التجارية ووصفهم (بالمتنطعين والمطعطعين) أي المتشددين في أمورهم الدنيوية والدينية، مؤكدا أن التبادل التجاري بين الدول جائز.

وقد ووجه المفتي بنقد حاد من قبل المواطنين السعوديين مشيرين الى أن فتاواه كثرت في الآونة الأخيرة، واعتبروها (فتاوى سياسية) أملاها الأمراء السعوديون على المفتي وعلى غيره من مشايخ الوهابية.

رواية فشل التسوية مع الذات

عودة القاعدة.. أم استمرار تدفق منابع التطرف

عبدالحميد قدس

قديماً قلنا بأن من تشتغل (لجنة المناصحة) على تعطيل نزعة التطرّف، في شكله العنفي، لديهم، مصابون بذات الداء، سوى أنهم لا يحملون السلاح، ولكنهم يحملون الفكر الذي يمهّد السبيل للحصول عليه واستعماله، وستبقى الحلقة المفرغة كذلك حتى يصحو الجميع على منهجية علاج ليست مصابة بعدوى المرض نفسه. ما أتقنته اللجنة خلال السنوات الماضية، أنها حرفت وجهة السلاح، ولم تسقطه بصورة كاملة، فبدلاً من توجيهه للداخل، صار يتجّه للخارج، وبدلاً من الدخول في مراجعة شاملة للتراث الفكري المسؤول عن التحريض على العنف، أصبح الهدف يحوم حول تجميد العنف ضد الدولة، وتأجيل الصدام المسلّح مع فئات المجتمع، باعتبار أن المصلحة تقتضي ذلك.

بعد صمت طويل نسبياً، وإطمئنان كاذب، وتمويه مقصود حول قوائم المطلوبين من عناصر القاعدة، بحجة التخطيط لضرب منشآت نفطية، أو مصالح حيوية في البلاد، بدأت تظهر بوادر الإخفاق مجدداً في وضع نهاية حاسمة للتنظيم الجهادي في المملكة. ربما لم يلتفت كثيرون الى جديّة بيانات وزارة الداخلية السابقة حول اعتقال عشرات ومئات العناصر من التنظيم، كونها تندرج في إطار حملات التهويل المفتعلة لتحقيق مآرب سياسية أو أمنية معينة، ولربما من أجل إيصال رسالة لرعاة (الحرب على الإرهاب) بأن المملكة تتعاون بكل ما أوتيت من إمكانيات في قطع دابر العنف، وقد تكون غطاء لتبرير تدابير أمنية كانت أجهزة الأمن تقوم بها طيلة السنوات الماضية. ولكن ما لفت الإنتباه مؤخراً، وخصوصاً بعد خروج بعض المعتقلين السعوديين من جوانتانامو من السجن، والمتزامنة مع عودة عناصر أخرى من جبهات أفغانستان وباكستان والعراق، وخروج آخرين من السجون السعودية، بالرغم من خضوعهم الى برنامج المناصحة الذي وضعته وزارة الداخلية، أن ثمة ما يستحق الإهتمام.

لم تشأ أجهزة وزارة الداخلية أن تتحمّل مسؤولية إستئناف التنظيم القاعدي في السعودية لنشاطه، وكان واضحاً الإشارات المقصودة في بيانات مسؤولي الأمن الى جهات خارجية، باعتبارها المسؤولة عن عودة التنظيم. ولم يكن مستغرباً، أن تشفع وزارة الداخلية بيانها حول قوائم المطلوبين بأنهم على صلة بالخارج، جماعات أو جهات دولية أو حتى فكر مستورد. بيان وزارة الداخلية الصادر في الثاني من فبراير تضمن قائمة بأسماء ٨٣ عنصراً مطلوباً، في خارج المملكة من بينهم معتقلون سابقون في سجن جوانتانامو. حين توضع الجملة الأخيرة مع جملة (أن هؤلاء تبنوا الفكر الضال) تصبح القضية في عهدة جهة مجهولة، حيث ينسب الفكر الضال الى خارج البلاد، تماماً كما هو مكان اعتقال كثير منهم. عشرة من بين قائمة المطلوبين كانوا من العائدين من معتقل جوانتانامو.. وتسعة آخرين

> **لم يكن مستغرباً، أن تشفع وزارة الداخلية بيانها حول قوائم المطلوبين بأنهم على صلة بالخارج، جماعات أو جهات دولية أو حتى فكر مستورد هرباً من الفشل**

كانوا من بين من خضع لبرنامج (المناصحة) قد تم اعتقالهم مؤخراً.

ويأتي بيان وزارة الداخلية بعد يومين من إعلان جناح القاعدة عن تعيين سعوديين إثنين أفرج عنهما من سجن جوانتانامو في مركز القيادة. لم يكن هذا وحده الدافع وراء صدور بيان الداخلية، بل سبقته معطيات أخرى لافتة، من بينها إصدار تنظيم القاعدة في اليمن تسجيلاً مصوّراً على شبكة الإنترنت أعلن فيه عن تغيير إسم التنظيم الى تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، بحيث يضم عدداً من فروع التنظيم في المنطقة، الأمر الذي أثار مخاوف من عودة القاعدة بزخم أكبر في المرحلة القادمة، خصوصاً بعد تهديد قائد التنظيم في اليمن أبو بصير الوحيشي بشن هجمات ضد الغربيين في المنطقة. وظهر السعوديان سعيد الشهري، ومحمد العوفي في تسجيل على الإنترنت يرتديان حزامين ناسفين ويحملان أسلحة، وأعلنا عودتهما لتنظيم القاعدة، وتعهدا بمواصلة (الجهاد)، والشهري هو نائب زعيم تنظيم القاعدة في اليمن، أما العوفي فهو القائد الميداني للتنظيم. مسؤول الداخلية قال لصحيفة (الحياة) في ٤ فبراير بأن نائب أمير التنظيم سعيد الشهري الذي كانت السعودية تسلّمته ضمن الدفعة العاشرة من معتقلي غوانتانامو، وأطلق سراحه بموجب حكم قضائي، وظهر لاحقاً في الشريط المصوّر، لا يمتلك القدرات والعلاقات التي تمكّنه من تحمل مسؤولية القيادة، وقال بأنه (لا يملك العلم الشرعي الكافي، ما مكن قوى الشر من التغرير به وزميله محمد العوفي بكل بساطة وسهولة). لا يمكن بطبيعة الحال الوثوق بتصريح من هذا القبيل، كونه أولاً ليست الحالة التي يظهر فيها عناصر سعودية كانت قيد الإعتقال وتحت إشراف ومتابعة (لجنة المناصحة)، في مواقع قتالية في الخارج.

لا تبدو محاولات الإغراء التي تتبعها وزارة الداخلية في استدراج عناصر التنظيم في الخارج للعودة الآمنة الى الديار، أنها ذات مفعول كبير، بدليل أن بعض من سلّموا أنفسهم ظهروا في مواقع قتالية أخرى سواء في العراق أو لبنان أو أفغانستان، فمن تربى على الفكر الجهادي لا يمكن

أن يتخلى عن مسؤولياته الدينية بسهولة ما لم يحصل على جرعة دينية مضادة. فبرامج إعادة التأهيل من قبل رجال الدين لم تصحّح كثيراً من أفكار الذين عادوا بقدر ما أوقفت عملهم برهة من الزمن، فقد اعترفت الداخلية في يناير الماضي بأن بعض الذين أفرجت عنهم عادوا للإنضمام الى جماعات متشدّدة، وأن تسعة منهم أعيد اعتقالهم، ومنهم معتقلون سابقون في جانتانامو. فالذين كانوا في معتقل جوانتانامو لم يخرجوا منه للعيش في دول أخرى، بل تم تسليمهم الى بلادهم، ولا نشك في أن وزارة الداخلية ولجنة المناصحة قد أمضيا وقتاً طويلاً مع العائدين للتحقيق والتثبّت وإعادة التأهيل قبل قرار الداخلية بالإفراج عنهم، فلماذا يصرّ بيان الداخلية على أنهم كانوا من معتقلي غوانتانامو، دون أن يأتي على ذكر المرحلة اللاحقة، التي قضى فيها هؤلاء شطراً من حياتهم بين أيدي رجال الأمن وأعضاء لجنة المناصحة..ولماذا يشار إلى إخفاق غوانتانامو ولا يشار إلى إخفاق جهتين مسؤولتين؟ أم أن الأمر لا يعدو كونه مناكفة إعلامية ومكابرة على فشل بات واضحاً بالصوت والصورة.

من اللافت أيضاً، أن وزارة الداخلية مازالت تصرّ على توجيه أصابع الإتهام لجهات خارجية، فقد أصبح الخارج سيداً على الداخل، حتى يخيل لمن يقرأ بيانات الداخلية وكأن سيادة الدولة باتت مستباحة، بما يجعل قطاع كبير من السكّان خاضعاً تحت تأثير ممليات خارجية، وثقافة خارجية، وقيادات خارجية..فماذا بقي من السيادة إذاً؟ في الثالث من فبراير، زعم مصدر في وزارة الداخلية بأن العناصر الأربعة الذين ظهروا في أواخر شهر يناير الماضي في شريط مصوّر وأعلنوا إعادة إنشاء تنظيم (القاعدة في الجزيرة العربية)، ماهم إلا (وجهاء لأفرقاء دوليين آخرين)، ولم يوضّح من هم الوجهاء والأفرقاء الدوليين. هل يراد من ذلك مثلاً إحباط أية تكهّنات قد يضعها المراقبون في هذا الشأن، أم أنها رسالة لجهات ما كيما تستدرج للتعاون أو الرد من الأطراف المقصودة، أم أن الأمر غير ذلك تماماً أي كونه متعلقاً بأسلوب اعتادت عليه وزارة الداخلية في الهروب من المسؤولية.

ما تشير إليه التطوّرات الأخيرة، أن فصلاً جديداً من التعاون بين فرعي التنظيم في اليمن والسعودية، بل وتقاسم مركز القيادة بين أعضاء التنظيمين. ما حاول مسؤول الداخلية إثارته بشأن خلافات سابقة داخل تنظيم الجهاد في جزيرة العرب حول مركز القيادة بين عبد العزيز المقرن السعودي وخالد حاج اليمني، وعلى فرض وجوده فهو مرتبط بوحدة التنظيم القاعدي في السعودية في المرحلة السابقة، أما الآن فالحديث يدور عن تنظيم موسّع يشمل اليمن والسعودية، وربما مناطق أخرى قد يتم الإعلان عنها لاحقاً. ما يجعل اليمن قاعدة انطلاق بالنسبة للتنظيم، هو الخبرة الطويلة التي اكتسبها خلال مشاركتها في حرب شطري اليمن، والنزاعات اللاحقة بما فيها الحرب على الحوثيين في صعدة، إضافة إلى العلاقات الواسعة التي بناها التنظيم مع زعماء قبليين ما سمح له ببناء شبكة من طرق تهريب العناصر والأسلحة الى داخل السعودية أو الخروج منها باتجاه اليمن. وبلا شك سيجد كثير من عناصر القاعدة ملجئاً آمناً في اليمن بعد الضربات القاصمة التي تعرّض لها في العراق، ما يجعل اليمن مرشحاً لأن يكون الساحة المقبلة لتصفية الحسابات بين القاعدة وخصومها في الجزيرة العربية، وفي حال فقدت الحكومة اليمنية السيطرة على المناطق الواقعة تحت سيادتها قد يجلب ذلك تدخلاً دولياً، وإن لزم الأمر باستعمال القوة العسكرية.

إيران والقاعدة..لغز أم لمز؟

منذ سنوات والحديث لا ينقطع لدى وزارة الداخلية، ومن هم على صلة بها من رجال دين وإعلاميين بأن إيران تحتفظ بعدد من قيادات

برامج إعادة التأهيل والمناصحة لم تصحّح أفكار (الجهاديين)، وإنما أوقفت عملهم بعض الوقت، واعترفت الداخلية بأن بعضهم عاد للإنضمام الى جماعات متشدّدة

تنظيم (القاعدة) منذ أن نجحت قوات التحالف الأميركي ـ البريطاني بإسقاط حكومة طالبان سنة ٢٠٠١، وفرار قيادات (القاعدة) إلى إيران هرباً من الموت..وغالباً ما يذكر سليمان أبو الغيث، كويتي الجنسية، الناطق بإسم القاعدة بأنه يعيش حالياً في إيران..ولم تكشف أو حتى تعلّق السلطات الإيرانية على تلك الأخبار، بالرغم من توقيع البلدين على إتفاقية أمنية مشتركة في أواخر أبريل ٢٠٠١. ذكرت بعض مصادر مطلّعة بأن وزير الداخلية الأمير نايف كان بصدد تقديم عرض على نظيره الإيراني بتسليم قيادات القاعدة في مقابل إغلاق ملف تفجير الخبر الذي وقع سنة ١٩٩٦، غير أنه تلقى إشارات من الجانب الإيراني تنطوي على رفض لهذا النوع من المقايضات، حيث تصرّ إيران على نفي أي صلة لها بالحادثة.

ولأن إيران صارت مركز استهداف إقليمي ودولي، فإن وزارة الداخلية عمدت في تصريحاتها وبياناتها هذه المرة على تحميل إيران مسؤولية تدريب واحتضان وربما تمويل تنظيم القاعدة. فقد ذكرت وزارة الداخلية بأن عدد المدرجين على قائمة المطلوبين موجودن في مناطق قبلية في إيران، وذكرت إسمين من بين هؤلاء وهما صالح القرعاوي (المطلوب رقم ٣٤)، وعبد المحسن الشارخ (المطلوب رقم ٤٩)، اللذان يقومان، بحسب تصريحات وزارة الداخلية، بتوجيه الخلايا النائمة في المملكة، وتسهيل دخول عناصر أخرى الى منطقة وزيرستان في باكستان على الحدود مع أفغانستان للمشاركة في دورات تدريبية.

القرعاوي القادم من بريدة، معقل الوهابية ، والطالب في المعهد العلمي التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود، وأحد مرتادي (المجالس الدعوية) هو من بين كثيرين من رفاق دربه في التنظيم، الذين لم يهبطوا في ساحة الجهاد بالبرشوت، فقد تلقوا دروساً دينية في الجامعة والجامع حول التكفير والولاء لأمير الإسلام والبراء من غير المسلم، وفي إعلان الجهاد ضد المشركين والكافرين.. وقد نقل عنه أنه كان مستمعاً جيداً لما يقوله الشيخ سليمان العلوان من آراء فقهية ودعاوى جهادية، قبل أن يتم إلقاء القبض على العلوان قبل نحو خمسة أعوام، بتهمة التحريض على سفر الشباب إلى العراق للقتال. فهل مثل هذا القرعاوي أو غيره بحاجة إلى محرّض خارجي كيما يصبح متطرفاً وعنفياً؟ أما أنه تلقى تدريبات عسكرية وتنظيمية، فذاك أمر لم يعد خافياً، على أن تنظيم القاعدة نشأ وترعرع عسكرياً في أحضان باكستانية وأفغانية، وبالتالي فأن يصبح القرعاوي عقلاً مدبّراً للتنظيم القاعدي في السعودية فذاك أمر مفهوم.

لا شك أن زيادة عدد العائدين للفكر (الضال)، بعد الإفراج عنهم من جوانتانامو وخضوعهم لبرنامج (المناصحة) يكشف عن إخفاق اللجنة القائمة عليه، والتي باتت تبشّر بنجاحات أسطورية، دفعت سفراء دول أوروبية للإستعانة بها من أجل الإفادة من تجربتها في مكافحة الإرهاب والتطرّف في أوروبا، عبر إدخال برنامجها في إعادة تأهيل عناصر متطرّفة تم القبض عليها في أرجاء مختلفة من القارة في فترات مختلفة. كما تتسبب عودة كثير من العناصر التي كانت في السجون السعودية للإلتحاق بصفوف التنظيم في إحراج وزارة الداخلية التي ما فتئت تتباهى بانتصارها على خصم لدود، حتى أن الأمير نايف أراد توظيف ذلك في معركته على ولاية العهد، إضافة الى الأموال الضخمة التي اقتطعها من مداخيل الدولة تحت شعار مكافحة الإرهاب.

الحوار .. وهاجس الخصوصية

كيف ستشيع ثقافة الحوار لدينا ولا يزال عندنا من يحتقر الآخرين ويزدري منجزاتهم، و يتعالى على أفكارهم ويكابر في تقبل الحق إلا بشروط تعجيزية، مع أن السنة النبوية أوضحت بصريح منقولها : أن الكبر شيئان: بطر الحق أي رد الحق، وغمط الناس أي ازدراءهم واحتقارهم. والله تعالى في محكم تنزيله نبه في أكثر سور القرآن الكريم إلى فداحة مسلك الكبر كصارف من صوارف قبول الحق فقال تعالى:(سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق).

الإبقاء على الإحساس بالخصوصية في كل شيء بلا مبرر سيقطعنا مسافات عن حكمة الآخرين، فإن تلك الخصوصية والفرادة المزعومة – أحيانا – تؤثر حتى في تقبلنا للمشترك الإنساني في الذوق والجمال المتعارف عليه، وتقلب الطبيعة الفطرية والخصال التي استودعنا الله إياها. وقد تكون هذه الخصوصية أحد المؤثرات الأكثر حظاً في الممانعة والتفاعل مع الآخرين ويتولد عنها في الغالب سلوك قطعي حدي وثقافة قطيعة غير قادرة على استيعاب المنجزات إلا بصعوبة بالغة وبطء شديد. إننا بحاجة إلى استبسال معرفي للقضاء على مادة الخصوصية في ثقافتنا فاستحكام الفرادة والخصوصية تؤثران في قولبة التصورات والأفكار وتمنعان العقل روعة التواصل مع الأشياء بموضوعية

د.محمد بن عبدالله العبدالكريم
الإقتصادية، ٢٠٠٩/٢/٢

الخبر الذي نخشاه

كانت انتخابات المجالس البلدية في السعودية التي جرت في فبراير من عام ٢٠٠٥ تجربة مثيرة تابعها العالم ورصدها بعناية باعتبارها أول تجربة سعودية في المشاركة الشعبية بصنع القرار الحكومي.. ورغم أن النظام الذي أجريت الانتخابات على ضوئه كان بتفعيل مادة مجمدة في نظام البلديات والقرى الذي صدر في عام ١٩٧٧. ورغم أن الانتخابات كانت نصفية (لنصف أعضاء المجالس البلدية) إلا أنه تم الاحتفال بهذه الخطوة إلى درجة أثرت في نمط الثقافة الشعبية التي أدرجت في أدبياتها مصطلحات مثل مرشح وناخب وانتخابات واقتراع وتمثيل شعبي وبرنامج انتخابي.

في خضم هذه التجربة الجميلة بكل إيجابياتها الكثيرة وسلبياتها القليلة ألمح نائب وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير منصور بن متعب في تصريحات صحفية إلى فكرة التمديد لأعضاء المجالس البلدية الحاليين. مما يعني تأجيل الإنتخابات البلدية المقرر إجراؤها هذا العام، بعد مضي دورة كاملة (٤ سنوات) على الأعضاء الحاليين. وتأجيل الانتخابات في معظم أنحاء العالم أيا كان نوعها (رئاسية أو نيابية أو محلية) أمر شائع وإن كان غير عادي. فهو أحيانا لأسباب ذات طبيعة معقدة مثل العوامل السياسية أو الأمنية، وفي أحيان أخرى تتعلق بالأسباب الإجرائية أو اللوجستية. غير أننا لا نعلم أسباب التوجه لتأجيل الانتخابات البلدية إن حصل. ما يمكن أن ندركه بحق أن التأجيل قد لا يكون مفيدا للتجربة الجديدة في المملكة، وحتى لسمعة البلاد خارجياً، حيث يمكن أن يفسر بأنه تراجع للإصلاحات السعودية.

سليمان العقيلي
الوطن، ٢٠٠٩/٢/٢

الفتوى..
من القول الفصل الى (نكتة)!

برأيي أن واحداً من أكبر إخفاقات التيار الإسلاموي على صعيد معركته الاجتماعية مع التيارات الأخرى هو أنه انتهى إلى تحوّل أداته الأهم في التأثير، وهي الفتوى، إلى مثار للتندر والسخرية الاجتماعية المريرة. والمتدبر في أحوال النسق الشعبي يرى بوضوح أن الفتوى، في أحسن الأحوال، خرجت من إطار (القول الفصل) ودخلت في رماديات الجدل العام. وتدخّل العقل والهوى بشكل كبير في مسألة قبولها أو رفضها بعد أن كان ذلك خارج سلطات العقل الجمعي أصلاً. أما في أسوأ الأحوال، فقد تحوّلت الفتوى إلى مادة خصبة للإثارة الإعلامية، وكسب الجولات، وجمع المآخذ، واستفزاز الخصوم، وتأليب القوى، وتحريك الراكد. وبين الأحسن والأسوأ، يمكن أن نختصر القول بأن الفتوى لم تعد فتوى، بل تحولت إلى (بيان) تياري ذي أهداف محددة..

فقدان الفتوى فاعليتها وقدرتها على التأثير يرجع في مجمله إلى ظروف المجتمع وتحولاته الفكرية. وحتى في العصور السابقة كان للإفتاء سطوة متغيرة، تزيد كلما زاد المجتمع تجانساً واتفاقاً على المرجعيات، وتنقص كلما هبت رياح التغيير من جهات متفرقة واضطرم الجدل الفكري. الشيء الذي لا يتغير هو أنه كلما تحوّل النص المقدس من حكمة خام وحرة إلى أداة تأثير موجهة فقد الكثير من روحانيته الدينية، وتلوث بأهداف أيديولوجية. عندما يحول المفتون فتاواهم إلى أسلحة تيارية بعد أن كانت نبعاً روحياً، فإن هذه الأسلحة لا تلبث أن تنقلب عليهم سريعاً بعد أن تتحقق لهم مكاسب سلطوية قصيرة قبل أن تتحول الفتوى إلى نكتة، ويناضل بعدها العلماء ليس لإنقاذ فتاواهم السابقة من السخرية الاجتماعية بل لإنقاذ مكانتهم شخصياً من التطاول الذي لم يجربوه من قبل. ولعل هذا كان واضحاً في مشهدنا المحلي عندما تحول تعليق أحد المفتين على واحدة من فتاواه المثيرة للجدل من دفاع علمي وجدلي عن فتواه إلى مقالة طويلة في مديح الذات وتذكير الناس بمسيرته ومكانته. هذا المفتي لم يعد يهتم بسلاحه الذي سقط (فتواه)، بل بقلعته التي تصدعت (رمزيته العلمية).

محمد حسن علوان
الوطن، ٢٠٠٩/٢/١٢

آلية منع الكتب

تـرى مـا هـي هـذه الآليـة، وعلـى مـاذا تستند، وهـل هنـاك لائحة واضحة لمنـع الكتـب يتـم إخضـاع الكتـاب لهـا، أم هنـاك لائحة بأسماء كتاب؟ ثم هل يعلم مانعو الكتب أن قرار منع كتاب في عصر ثورة الاتصالات، ما هو إلا ضرب من المستحيل، وأن قرار المنع يصبح دعاية لهذا الكتاب، يجعله ينفد وإن كان تافها؟ وأن عدم إصدار قرار بمنع كتاب يجعله منسيا على رفوف المكتبات، لأن القارئ الخليجي وبسبب طريقة التعليم لدينا، جعلته يكره الكتب ويمزقها أو يرميها في أقرب "برميل زبالة" بعد نهاية الموسم الدراسي. أحد العارفين بآلية منع الكتب يقول: "لا توجد أي آلية لمنع الكتب، وأن الأمر متوقف على المقالات، وأن كل ما تحتاجه لمنع كتاب، هو أن تتفق أنت وبعض كتاب المقالات، فتشنون

حربا على كتاب ما بأنه يدعو إلى الرذيلة أو يشكك بالثوابت، وسيصدر قرار سريع بمنع الكتاب".

صالح ابراهيم الطريقي

عكاظ، ٢٠٠٩/٢/١٢

الفساد الإداري وحق المجتمع

الفساد الإداري إسم مبطّن بالساتان والحرير والمخمل للاختلاس وسرقة المال العام. وما دام هو سرقة فهو جريمة تتوجب عليها العقوبة، والجريمة سلوك منحرف يمثل الاعتداء على حق من الحقوق، أو مصلحة من المصالح التي يحميها الشرع والقانون. والجريمة لها رد فعل من جنس العمل ألا وهو العقوبة.. إن انتشار الاختلاس للأموال العامة وراء فشل وشلل مشاريع التنمية، وإننا نتساءل: أين العقوبات التعزيرية على مَن رشى وارتشى؟! وهل الاختلاس والرشوة أشياء ممكن إثباتها؟ ألا يوجد قانون محاسبة لمن كان يقطن في منزل متواضع قبل جلوسه على الكرسي، ثم أصبح يملك الدور والقصور، ليس في بلده، بل في أحلى وأغلى بلدان العالم؟!. ألا يستطيع أحد أن يوجه سؤالاً مثل: من أين؟ وكيف؟ ولماذا؟!

د. عائشة سعيد أبو الجدايل

المدينة، ٢٠٠٩/٢/٢

هل زرت غار حراء يا سمو الأمير؟!

يقول الأمير سلطان بن سلمان رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار إن (الآثار محمية بإرادة وطنية ولن نسمح بتخريبها أو تجريحها)، وهذا كلام جميل ومسؤول، لكنني آمل من سموه أن يزور أو يطّلع على أوضاع غار حراء لأنه لو فعل فسيصدمه حجم الإهمال والتخريب والعبث والتشويه الذي أصاب هذا الأثر التاريخي!!

و إذا كان غار حراء يتعرض لمثل هذا العبث فكيف بآثار تاريخية أقل شأنا في مواقع ومناطق أخرى ومنها صخور وكهوف نقشت عليها كتابات ورسوم قديمة جدا لا تقدر بثمن تعرضت لعبث المتنزهين في البراري!!

نعم يا سمو الأمير، الآثار بحاجة لحمايتها من التخريب بفعل البشر وأيضا بحاجة لحمايتها من التلف بفعل الزمن، فهناك أحياء أثرية طينية وحجرية قديمة في مدن وقرى ضربت حولها أسوار إدارة الآثار منذ سنوات طويلة ثم تركت لتنهشها عوامل التعرية الجوية، فلا إدارة الآثار بالتي حمتها ولا هي بالتي تركت لأهل تلك القرى فرصة العناية بآثار أسلافهم!

خالد محمد السليمان

عكاظ، ٢٠٠٩/٢/٣

(العربية) بين الشهيد والقتيل

ما خجلتُ منه – شخصيا كعربي – هو تعريف قناة (العربية) لشهداء غزة بـ (القتلى) بدلا عن مصطلح (الشهداء) أمام أشهر جزاري العالم الذين قد ينسى التاريخ أمامهم تاريخ النازيَّة.. ما الذي كان سينقصهم في إعلاميتهم لو أنهم استخدموا المصطلح الصحيح بالمفهوم العربي الإسلامي لأولئك الشهداء الأطهار الذين قتلوا دون جرم أو دفاعا عن أرضهم وأرضنا وأهلنا هنّاك؟ وما الفائدة التي جنوها إعلاميا أو تجاريا أو سياسيا من تنازلهم عن هذا إلى استخدام كلمة (قتلى) الصحيحة لغويا والمُفَسَّرة سياسيا؟ أقترح على قناة (العربية) الاعتذار عن استخدامها ذلكم المصطلح الذي ينبئ عن حياديَّة لا تملكها أمام مشاهديها.

إبراهيم طالع الألمعي

الوطن، ٢٠٠٩/٢/٣

من اعتدى على ملايين الامتار في جدة؟

التعديات شملت أراضي في داخل جدة وخارجها مما يتبع حدود المحافظة وذلك في هدى الشام – المتنزه الوطني شرق جدة بمساحة ٣٦ مليون متر مربع – ومجمع الكليات التقنية للبنين ٤٠٠ و٦٥٥ متراً مربعاً، ومجمع المعاهد الصحية .. ٧١٩٠٠٠متراً مربعاً – مشروع مستشفى عام ومخطط جوهرة العروس ومخطط طيبة والهجرة بثول – وزالة تعديات على مخطط ٧٠٧ بمساحة ٧٠٠,٠٠٠ متراً مربعاً و٤٠٠ حاوية في منطقة الخمرة – ومستودع ورق وغير ذلك..إنها مأساة وضعف في المواطنة وتفشي الفساد ما كان ليكون لولا أن امتدت الأيادي وحرمت الناس ..كل الناس من اراضي المستشفيات ومدارس وحدائق ومشروعات حيوية!

..هذه الاراضي ملك للوطن وتحولت تحت مظلة (التسيب) الى ايد لا تعترف بوجود حق للناس ووضعوا أيديهمَ عليها بمعرفة عدد من المسؤولين في قطاعات مختلفة فلو قامت الأمانات والشرط والجهات الرقابية بدورها المطلوب لما حصل ماحصل.. هذه نتيجة (الفساد) ونتيجة عدم تطبيق النظام وعدم الاخذ على ايدي هؤلاء وتأديبهم وإعلان أسمائهم .وهذا الأمر ليس وليد اليوم بل نتاج سنوات طويلة ماضية.

إنني أتألم وأنا أعرف أن الكثير من القطع (الذهبية) ذهبت لغير مستحقيها في مكة المكرمة وجدة وغيرها تحت مظلة (الفوائد المشتركة) وتقاضي الجهات الرقابية واصبح الناس يعلمون أولادهم في مباني مستأجرة وتشغل بعض أو أكثر الادارات مباني مستأجرة ولاتوجد حديقة وملاعب في الاحياء ومخططات لمنح المستحقين لان (الحرامية) إمتدت أيديهم مبكراً واستحوذوا على حق الغير بدون وجه حق ..

خالد محمد الحسيني

البلاد، ٢٠٠٩/٢/٣

جودة الحياة ليست في السعودية!

أصدرت مؤسسة (إنترناشيونال ليفينج) خلاصة دراستها السنوية لنوعية الحياة في دول العالم، طبقاً لأوجه مختلفة مثل تكاليف المعيشة، ووسائل الترفيه، ومداخيل الأفراد، والبيئة، ومدى تمتع الأفراد بالحرية والصحة العامة، وتوفّر البنية التحتية ووسائل الأمان وقدر المخاطرة، بالإضافة الى المناخ. وقد جاءت السعودية في المرتبة الـ ١٧١، وفق الترتيب العالمي، فيما حصلت مصر على المرتبة ١٣٢، وجاءت الصومال في المرتبة الأخيرة ١٩٥، والسودان في المرتبة ١٩٤.

وبحسب هذا الترتيب فقد جاءت تونس في المرتبة الأولى بين الدول العربية في (جودة الحياة) ، حيث احتلت المرتبة ١٩ بين دول العالم، تلتها المغرب ٩٥، ولبنان في المرتبة ١٠٥، وجاءت سوريا في المرتبة ١٣٥، وقطر ١٣٩، والكويت في المرتبة الـ ١٤٦، والإمارات العربية المتحدة في المرتبة ١٦٨. واحتلت فرنسا المرتبة الأولى تلتها سويسرا فالولايات المتحدة، ثم لكسمبورج، فيما حلت أستراليا في المرتبة الخامسة، وجاءت إسرائيل في المرتبة ٥٦.

كل المعارك يمكن تأجيلها إلا معركة إصلاح النظام

الهيئة التي يبتزّنا بها آل سعود

محمد قستي

كلما أرادت السلطة السعودية إشغال الرأي العام المحلي، حرّكت ملفها القديم/ الجديد المتعلق بالصراع والتنافس بين التيار الوهابي من جهة، والتيارات السياسية الفكرية والمذهبية من جهة أخرى.

في كل مرّة يخرج فيها الصراع ويؤجج، هناك من يحرّكه من الأمراء.

مرة يظهر كصراع بين العلمانية والإسلام.

ومرة بين التقليدية والحداثية.

ومرة بين التعصب الديني والليبرالية.

ومرة بين التسامح والتشدد.

ومرة على شكل إصلاح مقابل جمود.

وهكذا.

تتعدد الأشكال والألوان للصراع على صفحات الجرائد وفي الشارع وفي الفتاوى، وسلطة آل سعود تنظر من الأعلى وتدير الصراع، مرة لصالح هذه الفئة، ومرة لصالح تلك.

إذا رأت موجاً إصلاحياً سياسياً يطالب بالتغيير، حركت الوهابية ومشايخها وأتباعها ليهاجموا الإصلاح الذي هو ضد (الإسلام) وضد (خصوصيتنا!) وهو (يفتح الطريق للغرب الكافر للتدخل في شؤوننا)! وكأن هذا الغرب الكافر لم يحتل سلطة القرار في السعودية بعد! أما إذا تضخم دور المشايخ، وصاروا يطالبون بحصّة أكبر في السلطة، ورأوا ضرورة تديين وتوهيب المجتمع أكثر مما يتحمل، وإذا ما وجد آل سعود ضغوطاً من الخارج عليهم لكبح جماح التطرف والتكفير وارسال المفجرين الى كل أنحاء العالم.. فإنهم يفتحون الباب لنقد المشايخ وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا ما قضى آل سعود من ذلك وطراً، أعادوا الكرّة بالإتجاه الآخر وهكذا.

ثلاثون عاماً على الأقل ونحن نعيش في هذا الدولاب السعودي.

ممنوع ان يتفق الطرفان، مثلاً على الإصلاحات، وعلى تقليص صلاحيات العائلة المالكة.

ممنوع أن يتفق الطرفان، أو يهدأ الصراع، لأن العائلة المالكة لا تريد أن تكون محور الجدل والنقاش والإتهام.

كل ما في البلد من مشاكل سببها إما (مشايخ الوهابية) أو (مشايخ العلمانية والحداثة والإصلاح)!

كلاهما يجب أن يتشاجرا، بأمر من المتفرج والقاضي معاً، ونقصد آل سعود!

منذ أربعة أعوام على الأقل، تم تناسي الإصلاح السياسي.

لقد مات قبل أن يولد.

حتى الإنتخابات البلدية اليتيمة تمّ تأجيلها لعامين فقط!.

فـآل سعود لا يريدون تعويد الشعب على الإنتخاب. هم بالفطرة ضد ذلك. وما قبلوا به إلا تحت الضغط.

والآن يريدون استرجاع الأمانة. العودة الى القديم. لا انتخابات ولا هم يحزنون.

التأجيل لسنتين تنسي نصف الشعب، وقبيل انتهاء المدة، يتم التأجيل بحجة (يعلن عن وقت الانتخابات لاحقاً)، وهكذا تموت المجالس البلدية العجيبة التي لم تدخل فيها امرأة، وكان الإنتخاب للنصف فقط من الأعضاء، والحكومة عيّنت النصف الاخر! اي انها ـ كما قال احد الكتاب ـ (ربع) انتخابات بلدية.

لا أحد من الوهابيين ـ الذين هم بطبعهم ضد الإنتخابات والتمثيل السياسي وضد الإصلاح ـ يسأل عن الفساد وعن الفقر وعن انهيار مؤسسات الدولة.

ومن يقال انهم ليبراليون أو علمانيون أو إصلاحيون يعيشون صراعاً محتدماً: ولكن مع الهيئة وفتاوى المشايخ. لقد نسوا الإصلاحات، فلا تجد مقالاً يتحدث عنها، ولا واحداً يذكرنا بوعود الملك وإخوانه بها.

صارت قضية الإصلاح من الماضي البعيد البعيد.

والتفرّغ اليوم هو للمعارك البينية، بعيداً عن نقد آل سعود وفسادهم ونهبهم لخزينة الدولة التي جعلت اكثر من نصف الشعب فقيراً رغم المدخولات غير المسبوقة في التاريخ السعودي.

الهيئة سيئة ولا شك، والمشايخ الوهابيون متحجرون ولا شك. ولكن أين أولوية المعارك؟ الوهابيون باقون في سيطرتهم الى أن يتغير النظام السياسي بالتدريج أو بالإنقلاب.

لن يستطيع النظام ـ وهو لا يريد ذلك بالطبع ـ أن يخضد شوكتهم. فإضعافهم يعني إضعافه. هم أداته التي يبطش بها من يدعو الى



الإصلاح. وهم أداته في شرعنة حكمه. وهم أداته في حروبه الخارجية. وهم أداته في إدارة بعض مفاصل الدولة.

هو ـ أي نظام آل سعود ـ يريد تطويعهم إذا ما بدرت منهم بوادر طمع في السلطة أكثر مما هو بأيديهم.

من الأداة التي تقوم بذلك؟: إنهم هؤلاء الكتاب الذين هم في معظمهم يستلمون رواتبهم من السلطة السعودية نفسها، وموجودون على قائمة الـ Payroll لوزارة الداخلية.

ويمجرد أن يتنفس الإصلاحيون ويطالبون ببعض الإصلاحات، يأتي المشايخ وأتباع التيار الوهابي الأقلوي ليشن الحرب ضدهم، متهماً اياهم بالعمالة، وبالكفر والفسوق.
وهناك فئة ثالثة، وهي الفئة الأكبر من الكتاب والمثقفين، فهؤلاء يدخلون المعركة ضد الطرفين: المشايخ والإصلاحيين، خدمة مباشرة لنظام آل سعود.
في كل يوم نقرأ أخبار تجاوزات الهيئة.
هذا صحيح. ولكن ماذا عن تجاوزات آل سعود؟!
وفي كل يوم نقرأ تفنيداً من المشايخ للآراء الأخرى، ولكن ألا يوجه بعض النقد للعائلة المالكة؟
حين يغيب مشروع الدعوة الى الإصلاح السياسي، يصبح الجميع أدوات في يد آل سعود.
ما يمكن ان يجمع الشعب كل الشعب هو ثقافة وطنية، وإجماعاً على الإصلاح في اطار المشتركات من اجل الضغط على الأمراء لإصلاح وضعهم ووضع البلد والناس.
وبدل أن يتربص كل طرف بالآخر. تربصوا بمن ينهب ويضيع مستقبل البلد والمواطنين. راقبوا تصرفاته، وراجعوا حساباته، وانقدوا تصريحاته ومواقفه.
أما الدخول في معارك النظام، لأسباب شخصية، أو لأسباب صحيحة، وضد قوى المجتمع بعضها مقابل الآخر، فهذا من الحمق. كل المعارك يمكن تأجيلها إلا معركة إصلاح النظام.

(الهيئة) تجبر القائمين على الجناح البريطاني للتعليم على الإغلاق

أدى تدخل عدد من أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الى توقف ٢٥ جناحاً يمثل ٢٥ جامعة بريطانية من أصل ٦٢ جامعة مشاركة في معرض (التعليم في بريطانيا ٢٠٠٩) الذي نظمته جامعة اليمامة بالتعاون مع المركز الثقافي البريطاني في ٢٠٠٩/١/٢٥. والسبب هو منع رجال الهيئة للعناصر النسائية المشاركة في المعرض من البقاء واستقبال الراغبين بالدراسة، بينما عانى نفس العدد من الضغط الذي حدث بسبب بقاء عدد قليل من العاملين في الأجنحة.

وقد حضر أفراد الهيئة الى مقر المعرض وطلبوا من النساء البريطانيات والسعوديات إخلاء المعرض على الفور، مما أجبر الموظفات البريطانيات الى مغادرة مقر جامعة اليمامة. أيضاً، تم منع النساء الراغبات بالدراسة بالخارج او الاطلاع على المعرض من الدخول، وطلبوا من أجهزة الأمن التابعة للكلية هناك ببقاء المعرض دون عناصر نسائية لتفادي الاختلاط.

وقد سبب تدخل الهيئة استياءاً لدى الجهات العلمية البريطانية، خاصة من جهة تعذر استيفاء طلبات عدد من الراغبين بالالتحاق بالجامعات البريطانية، وقدم مسؤولو الجامعات تلك احتجاجاً لدى السلطات الرسمية، ما دفع بأمارة الرياض الى تشكيل لجنة لكشف ملابسات الحادث. وعادة ما يكون تشكيل لجنة تحقيق طريقة لتضييع القضية.

من جهتها، تساءلت حليمة مظفر، في مقالة لها تحت عنوان: (هل الهيئة مصدر إحراج ثقافي لنا؟!)(الوطن، ٢٠٠٩/١/٣١)، عن البريطانيات و (الذكرى السلبية التي سيحملنها معهن أثناء مغادرتهن للمملكة عنا، وبماذا سيتحدثن لوسائل الإعلام البريطانية والعالمية عن ثقافتنا الدينية، نتيجة تصرفات بعض المحسوبين على جهاز الهيئة غير الناضجة). وأضافت: (هل سيستوعب البريطانيون والبريطانيات أن هؤلاء مارسوا نوعا من السلوك المتعصب غير الواعي بأبسط الاختلافات الفقهية كجواز كشف الوجه، والفرق بين الاختلاط العام والخلوة غير الشرعية؟! هل فعلا ثبتنا في رؤوسهم اتهام الإسلام بما مارسه هؤلاء بإقصاء المرأة وتهديد مصلحتها ومتطلباتها العصرية بعد طردهم ومنعهم السعوديات من الاطلاع على برامج التعليم بالمعرض؟! هل ثبتنا بذهنهم أننا تجاه المرأة نعيش مأزقا اجتماعيا يمنعنا من التقدم الحضاري الراقي ويصمنا بالتناقض ما بين الداخل والخارج؟).

وتابعت: (بعد الحوادث والأخطاء التي صدرت من بعض منسوبي جهاز الهيئة من المتعصبين غير الواعين للاختلافات الفقهية... وذهبت بسببها أرواح، وفضحت بيوت، وشوهت سمعة أسر، تتزايد العثرات يوما بعد يوم، وأتساءل: هل أصبح جهاز الهيئة مأزقا ثقافيا ومصدر إحراج؟).

كاتب آخر هو خلف الحربي، تحدث عن (قانون الهيئة الخاص) (عكاظ، ٢٠٠٩/١/٢٨)، وقال بأن (مشكلة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنها جهاز حكومي يبالغ في اللامركزية حتى يصل إلى مرحلة الإفراط في الاجتهادات الشخصية، حيث يقرر العضو دراسة الوضع في نصف دقيقة ثم مراجعته شرعيا وقانونيا في نصف دقيقة أخرى، ثم اتخاذ القرار الذي يراه مناسبا في عشر ثوان!). واضاف بأن جهاز الهيئة (يعمل بآلاف القوانين، حيث أن لكل عضو عامل في الهيئة قانونه الخاص الذي يستمده من رؤيته الشخصية). واعتبر الحربي ما جرى في جامعة اليمامة (تصرفات مزاجية) تنم عن (روح عشوائية وفوقية) مطالباً بعدم الدفاع عن أخطاء الهيئة، وعدم (الطمطمة) على كل أخطائها واتهام كل من ينتقد التصرفات الفردية العشوائية لأعضائها باتهامات ما أنزل الله بها من سلطان.



مسؤولات في أحد أجنحة معرض الجامعات البريطانية

وكتب ثالث، علي سعد الموسى، ساخراً (لماذا لا تتولى الهيئة سفاراتنا بالخارج؟) (الوطن، ٢٠٠٩/١/٢٨) منتقداً تصرفات الهيئة، وقال: (إنني أقترح جادا أن تتولى الهيئة مشكورة الوقوف ببعض أفرادها على شبابيك سفاراتنا وقنصلياتنا في الخارج وتتولى بنفسها مهمة منح التأشيرة لمن تراه ملائماً ومناسباً لخصوصيتنا السعودية المستقلة. ولو أن هيئة الأمر بالمعروف مشكورة تولت هذه المهمة الجسيمة في الأصل، ومن مهدها، من شباك سفارتنا السعودية في حي "المايفير" اللندني، لما كانت مضطرة أن تطرد ٢٥ بريطانية من جناح ٢٥ جامعة بريطانية في كلية اليمامة بالرياض).

عداء مطلق بلا أفق، وغياب للمنافسة

كيف ترى السعودية إيران؟

عبد الوهاب فقي

السعودية مستاءه من ايران كثيراً، ولها مبرراتها غير تلك التي تنشرها الصحافة ووسائل الإعلام.

فمنذ انتصار الخميني في ايران قبل ثلاثة عقود، لا تزال الخلافات والإحتقانات تملأ الأجواء يطفح منها الصراع الطائفي، وتغيب فيها المنافسة الشريفة، فيما تتوسع دائرة الإتهام، ودوائر أخرى للتآمر.

إيران ليست مشغولة بالسعودية، فعينها على اسرائيل وعلى أميركا، ولكن السعودية هي المشغولة بالوضع الإيراني حتى صار هاجساً، عالجته حتى الآن بتصعيد إعلامي وسياسي ومحاولات اقتحام الداخل الإيراني عبر دعم جماعات عنف وانفصال، وعبر الإعلام (عربية نت بالفارسي، ومحطة أفلام من العربية بالفارسي!).

وكلما خسرت السعودية جزءاً من نفوذها وسمعتها، ألقت باللائمة على إيران. حتى جماعات القاعدة التي أعلنت عنهم في قائمة الـ ٨٥ أصبح اعضاؤها ـ كما في الإعلام السعودي ـ يتدربون في ايران وتمولهم ايران. ايران صارت الشماعة التي يرمي النظام العربي الرسمي عليها فشله وغيبوبته. سابقاً كانت اسرائيل الذريعة التي تستخدمها أنظمة الإعتدال والثورية العربية، واليوم هناك إيران، العدو الأكبر، حسب التنظير السعودي الديني والسياسي.

كيف تصنّف السعودية إيران؟

السعودية ـ و منذ نشأتها الحديثة ـ وإن غلبها الشك المذهبي تجاه ايران (والمشركين العجم) كما كان يسميهم الملك عبدالعزيز ويعلن كراهيته لهم.. فإنها لم تقرّر وفق دراسة استراتيجية كيف تصنّف إيران، وبالتالي كيف تتعامل معها برؤية واضحة بعيدة المدى. ربما بسبب غياب الاستراتيجية والرؤية، فإن السعودية يمكن أن تتنقّل في علاقاتها مع ايران بين خانات متعددة: العداوة المطلقة، العداوة المحدودة، المنافسة، الصداقة الحذرة. وهذا كان دأبها منذ زمن الشاه وحتى اليوم. أي أن سياساتها سطحية، وهي أشبه ما تكون بردود أفعال، أو أنها تعتمد على تصنيف آخرين (الغرب) لإيران.

وفي مسألة التصنيف تظهر مشكلة التفريق بين (الدولة/ إيران) وبين (النظام السياسي) الذي يحكمها. فهناك فرق بين الإثنين، نلاحظه واضحاً مثلاً في تصريحات بوش، الرئيس الأميركي السابق، وقادة الدول الأوروبية، والذين يستخدمون دائماً عبارة: (لسنا أعداءً للشعب الإيراني العريق في حضارته). بمعنى أن خلافهم سياسي مع (سياسات نظام الحكم، أو مع نظام الحكم نفسه، وهذان أمران مختلفان أيضاً) وليس الخلاف حول أهمية إيران في الجغرافيا السياسية، أي ليس الخلاف حول دور الدولة نفسها، فهذا الدور لا يمكن مواجهته لأنه (حكمٌ واقعٌ) لا يستطاع تغييره. ليست المسألة في أصل الدور، ولكن في طبيعته ومن يقوم به.

السعوديون لا يفرقون بين المسائل في سياساتهم. فأن تغلّب العامل المذهبي، وتجعله مقياساً في العلاقات مع الدول، أو مع إيران فحسب، وربما العراق وتتناسى الخلاف الأكبر (الديني) مع آخرين.. فهذا لا يعدّ هرطقة سياسية فحسب، بل أنه يجعل السعودية عدوّاً لكل إيراني، وربما لكلّ شيعي أيضاً. وهو يعني أيضاً ـ أو هكذا يفترض ـ أن العداء المذهبي يغلب لغة (المصلحة المشتركة)، وهو يعني فيما يعنيه (ديمومة للخلاف والصراع السياسي/ المذهبي) في وقت لا تستطيع السعودية تغافل مصالح مشتركة أو (محتّمة) مع إيران. هذا ليس بمقدورها بشكل مطلق، اللهم إلا إذا أمكن نقل إيران بشعبها وأرضها الى مكان بعيد، عند القطب الجنوبي أو الشمالي.

أما وإيران حاضرة على الطرف الآخر من الخليج العربي، فلا يمكن للسعودية ـ وهي قد جرّبت البدائل الفاشلة ـ توفير أمنه بمعزل عن إيران، ولا يمكنها أن تنأى بنفسها عن مصالح تتعلق بالتنسيق في مسائل البترول (إنتاجاً وتسعيراً).. ولا تستطيع ـ وهو ما فشلت فيه ـ أن تلغي دور إيران في محيطها الحيوي لدى جيرانها في العراق وأفغانستان وغيرها. هذا من المستحيلات، سواء حكم إيران علماني فاسق ـ بتعبير مشايخ الوهابية ـ أو نظام ملكي كسروي ـ مثل الشاه ـ أو رجل ديني على رأسه عمامة، مثل الخميني، أو خامنئي.

خيارات السعودية: العداء

أمام السعودية كدولة خيارات محددة في التعامل مع إيران، وكل خيار يستتبعه برامج وخطط وتحالفات وغيرها. هذه الخيارات تتراوح بين اعتبار إيران عدواً، أو منافساً، أو صديقاً.

حين تقرّر السعودية أن النظام الحاكم في طهران عدو، أو هو يمثل شرّاً مطلقاً، فإنها يجب أن تجيب على الأسئلة التالية:

١/ لماذا هي عدو؟: هل لأن نظام الحكم فيها يقوم بأعمال ويتبنّى سياسات شديدة الضرر لنظام الحكم، مثل: تهديد استقرار الدولة السعودية، أو العمل على إسقاط نظام الحكم فيها، أو تخريبها وتدمير منشآتها ومصالحها الحيوية، بحيث لا يوجد أمام الحكم السعودي من خيار سوى إعلان الحرب ضدّه؟. بمعنى آخر: هل مبررات الحكم السعودي اليوم ـ وبعيداً عن الدعاية لأن الحديث عن تصور استراتيجي ـ وفيما يتعلق بضرورة تحويل العداء من اسرائيل الى إيران، صحيحة ومعقولة، أم أنه عداءٌ مفتعل من الأساس؟

٢/ ما هو سلّم الخطر، العدو والأكثر عداوة؟: هل إيران تعتبر العدو الأول، أي الأكثر تهديداً وخطراً، أم هي في الترتيب الثاني، أم الثالث؟ وأهمية هذا السؤال تنبع من حقيقة أن الدولة السعودية ـ وكأي دولة أخرى ـ لا تستطيع أن تواجه عدّة أعداء في آن واحد، وبالتالي لا بد أن تحيّد أو تبرّد جبهة ما ريثما تتفرّغ لأخرى، أي لأعداء أكثر شراسة وخطراً. فهل تأتي إيران أولاً مثلاً، ثم العراق ـ سواء في عهد صدام حسين أو في عهد المالكي ـ ثانياً، ثم إسرائيل ثالثاً؟ ما هو سلّم الترتيب لدى الحكم السعودي، وكيف يقيس المخاطر على أمنه القومي ومصالحه من الجهات المتعددة؟

٣/ هل هي عدو الآن أم في المستقبل؟: وهذا مرتبط بما قبله، أي هل إيران عدو وشيك، أم أن التحليل الإستراتيجي يقود الى توقع أن تكون عدواً في المستقبل المنظور أو البعيد؟ فإذا كانت ايران

تمثل خطراً وشيكاً، فحينها تقرع الأجراس ويعلن النفير العام!، وإن كانت خطراً مستقبلياً، فيمكن درأ الخطر الأكثر قرباً، والتهيّؤ سياسياً وعسكرياً للخطر التالي، أو العمل على إطالة الفترة وتجنب الصراع او الصدام، مع محاولة تغيير وجهة النظام الإيراني، باتجاه غير التصادم.

٤/ كيف ستواجه السعودية هذا العدو الإيراني؟: إذا ما قررت السعودية أن إيران عدواً آنياً وأن الصدام وشيك معه، فإنها أمام حالتين: الدفاع أو الهجوم. فإذا كان خطر الإعتداء قادم من إيران، فإن السعودية لا يمكنها إلا أن تتبنى سياسة دفاعية، وأما إذا كان الهجوم من السعودية فإنها تستبق الأمر بتصعيد غير مبرر، ولا يكفي حينها التذرع بأن ايران سـ (تشكل خطراً) في المستقبل. والسؤال الأكثر حراجة هو: إذا كانت إيران عدواً خطيراً، فهل خطرها الذي يتهدد نظام الحكم في السعودية، يمكن مواجهته بالسياسة، أم بالإقتصاد، أم بالسلاح؟ وهل يمكن للسعودية أن تنجح في المواجهة العسكرية، بناء على قدرات هي أدنى مما لدى إيران بمراحل بعيدة؟ أم تقتصر المواجهة في جوانبها الإقتصادية والسياسية؟ وهل تضمن السعودية أن لا تتمدد تلك المواجهة الى الجانب العسكري؟ أم هل تعتمد السعودية - كما هو الحال الآن - تحريض الولايات المتحدة وحتى اسرائيل لتقوم بمواجهة ايران، وبالنيابة عن السعودية (على الأقل جزئياً)، فيما تتكفل هي بدعم تغيير النظام السياسي الايراني بالمال والسياسة والقواعد العسكرية والفتاوى الدينية؟ أم أن للسعودية خيار آخر، في حال ثبت فشلها وعدم قدرتها على المواجهة العسكرية المباشرة، فتبادر لاستيعاب عدوها سياسياً، وتحويله الى محايد مثلاً بدل أن يكون خصماً؟

كل المؤشرات تفيد بأن لا قدرة للسعودية على مواجهة ايران عسكرياً، ولا يمكن للسعودية الإعتماد على اميركا واسرائيل وتحريضهما لتقوما (بالأعمال القذرة).. فهاتان الدولتان لا تقاتلان بالنيابة عن أحد. في هذه الحالة لا يبقَ إلا الصراع السياسي/ الطائفي/ الإعلامي المكشوف كما توضحه صحف السعودية اليوم. ولكن هل يأتي هذا بحل؟ أي ما هو أفق هذا النهج؟ هل سيؤثر على إيران؟ هل يردعها؟ هل يضعفها؟ هل يعرقل نشاطها وسياساتها وتمددها؟

نحسب ان الجواب معروف: لا (كبيرة)!

إيران المنافسة

يظهر أن التوصيف الدقيق للعلاقات السعودية الإيرانية ينضوي تحت باب (المنافسة) أو حتى المنافسة الشديدة، بحيث تحوّلت - في ذهن السعوديين - الى عداوة مفتوحة بدون أفق أو فائدة حقيقية لهم. وتتخذ المنافسة أبعاداً عديدة تطوّرت مع الزمن، منذ انتصار الثورة في ايران عام ١٩٧٩.

فالمنافسة والخلافات كانت موجودة مع رضا شاه، ولكن ضمن حدود معيّنة، تتعلق بموضوعين إثنين: موضوع أمن الخليج حيث كان الشاه مهيمناً ويريد أن يكون شرطي المنطقة، وموضوع أسعار النفط، حيث كان الشاه يبحث عن أسعار أعلى للنفط كيما يعزز نفوذ بلاده عبر تعزيز قواته العسكرية. في غير هذين الموضوعين لم تكن السعودية تشعر بأن إيران خصمها لا على صعيد العمل العربي ولا في المحيط الإسلامي، بل أن البلدين تعاونا لكبح الدول العربية الراديكالية عبر تأجيج الصراعات الداخلية فيها كما حدث مع العراق، حيث تعاون الشاه مع الملك فيصل في تمويل الأكراد الى أن أخضع العراق في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م. يومها لم تكن السعودية مهتمة بموقف ايران المتحالف مع إسرائيل، بل حتى موضوع أمن الخليج أمكن تبريده واستيعابه ضمن نظرية نيكسون (العمودين المتساندين أو المتقابلين).

ما حدث بعد اسقاط الشاه كان صعباً أن يتحمله السعوديون، وما حدث خلال السنوات الثلاث الأخيرة جعلهم يفقدون رشدهم.



بانتصار الخميني في ايران، ظهرت الأخيرة منافساً دينياً. وهي قد حطّت من مكانة (نموذج الحكم السعودي الإسلامي!) وقزّمته، وأثارت مشايخ الوهابية الذين راحوا يتدارسون: لماذا يكون مشايخ الرافضة كذا، ونحن غير ذلك؟ كانت مكانة السعودية (إسلامياً) غير قابلة للمنافسة، وكانت السعودية تسوّق نفسها كنموذج إسلامي وحيد، وأنه أفضل النماذج. وجاء الحكم الإيراني، ليحدث إرباكاً على هذا الصعيد (رغم تلويثه مذهبياً في الحرب الطائفية مع السعودية)، وليؤسس دافعاً لتشكيل انظمة حكم إسلامية أخرى، تغذّت على مكانة السعودية، إن كان في السودان، أو في تركيا كما هو اليوم، أو حتى الطالبان، حيث أن هناك مجاميع كبيرة من الوهابيين يعتقدون بأن نظام حكم طالبان، كان الحكم الإسلامي الوحيد!

وضرب المكانة الدينية للسعودية وتقزيم صورتها، كان مؤثراً في بعدين: (في مدى شرعية نظام الحكم السعودي) وفي (نهجه السياسي الخارجي) وكلما أوغل النظام في علاقاته مع الغرب، كلّما خسر من مكانته وسمعته، واعتبر غير ممثل للمسلمين، وأن أيديولوجيته الوهابية، تفرّخ التكفير والتطرف والإرهاب.

كل هذا أبقى العامل المذهبي - من وجهة نظر السعودية - مسيطراً على نظرتها لعلاقاتها مع إيران ولازال. ومع ان السعودية استطاعت في البداية احتواء النموذج الإيراني وتسقيطه عبر دعم الحرب العراقية الإيرانية، وعبر الحرب المذهبية.. إلا أنها هي نفسها لم تستطع أن تستعيد مكانتها الدينية فهي في تناقص مستمر حتى اليوم.

والمنافسة بين إيران والسعودية، هي منافسة على تقديم (النموذج). وبديهي أن النموذج الإيراني أكثر تطوراً، من جهة حجم الحريات والديمقراطيات، ومن جهة حجم المنجزات في ميادينها المختلفة، ومن جهة الدفاع عن قضايا المسلمين، وأيضاً من جهة الألق المذهبي، حيث خسرت الوهابية مكانتها بين كثير من المسلمين، في حين أن التشيّع بقي في إطار أتباعه.

في السنوات الأخيرة دخلت إيران على خطين من المنافسة من وجهة نظر السعودية: الأول - تعزيز نموذج الدولة بما يمتلك من قدرات ونهوض علمي وتقني وصناعي وفني وغيره. والثاني - اختراق إيران للفضاء السياسي السعودي الذي تعتبره السعودية مجالها الحيوي، بحيث اعتبرت إيران منافساً لها على الزعامة السياسية حتى في محيط العالم العربي، أو هي على الأقل قزّمت الدور السعودي في المحيط العربي، وكشفته، وأبانت عواره (كما عوار دول الإعتدال العربي/ مصر بالذات). إن دخول إيران على خط فلسطين والمقاومة، وفي لبنان والعراق، أصاب الأمراء السعوديين بما يشبه الهستيريا، وكان أمامهم واحد من حلّين:

١/ إما الدخول في المنافسة مع ايران، من بابها الصحيح، فتقوم السعودية ـ كما مصر ـ بفعل ما تفعله إيران، وهذا يستدعي هيكلة راديكالية للخطاب السياسي والأهداف السياسية. وكذلك فإن من يريد المنافسة لإيران عليه أن ينهض محلياً بتقديم نموذج أفضل للدولة، ولا يمكن لمصر ولا للسعودية بحالهما التعيس اليوم منافسة النموذج الإيراني. وحتى إذا ما بدأت الدولتان ـ ولو من باب المنافسة كما يفعل الخصوم ـ بوضع مشاريع نهضوية اقتصادية وصناعية، فهما بحاجة الى عقدين أو ثلاثة عقود، إذ أن الدولتين لم تبدأا بعد، في حين أن إيران بدأت بمراكمة نشاطها وتطورها العلمي والصناعي منذ ثلاثة عقود.

بمعنى ثان، يمكن للسعودية ـ وفي مواضيع محددة ـ أو لمصر بالتحديد أن تنافس ايران، من خلال ابراز نموذج استقلالي أكبر في السياسة، وبصناعة نموذج نهضوي حتى وإن طال زمن بنائه. وفي فترة البناء، تحتاج الدولتان الى التواضع قليلاً، والتعلّم من الخصم المنافس، لا أن ترميه بالتهم وتصمه بالانحطاط!

بلا شك فإن هذه الطريقة هي الصحيحة، ولكنها صعبة، وهي تحتاج الى زمن طويل كيما تؤتي ثمارها. فمقارعة النفوذ الإيراني ليس بالكلام ولا بالشعارات ولا بالعقول المتحجرة ولا بالتفريط في السيادة واتباع سياسات الغرب.

٢/ الخيار الآخر، هو استعجال المواجهة، وصناعة مبرراتها تغطية للفشل، أو منعاً لمزيد من الخسائر السياسية بوضع العراقيل أمام إيران. وفي هذا الإطار يأتي ـ وهو ما تم تبنيه من قبل السعودية ومصر وغيرهما ـ اعتبار ايران عدواً، وبالتالي لا بدّ من رفع السدود أمامه مذهبية كانت أو سياسية، والتحريض على اسقاط نظام الحكم فيه، والتقليل من شأن تقدّمه العلمي والعسكري والصناعي، وتسويد صورة المنجزات الإيرانية وكأنها دولة فاشلة قاب قوسين أو أدنى من السقوط.

مثل هذه اللغة وهذا الخطاب الإعلاني يضلل العرب عامة، ولا يغير من الواقع الإيراني شيئاً، الذي يفاجئنا بين الفينة والأخرى بمنجز جديد يستعرضه علينا، بحيث لا يمكن لأحد نكرانه. نحن لا نرى سوى قمة الجبل، هناك الكثير من المنجزات لم تعلن، ولا يراد لها أن تعلن، فيما نحن غارقون في نومنا لا همّ لنا سوى الشتم وافتعال المعارك التي لا نقوى على دخولها إذا ما جدّ الجد!

السعودية ومصر تبنّتا الخيار الثاني، وهذا يعني أن سباتهما سيطول أمده، وهما لما تبدأا بعد بأي عمل. كما يعني تبنّي الخيار الثاني، أن النفوذ الإيراني غير قابل للتوقف ولا للمنافسة، لأن المنافسين في واقع الحال غير موجودين، وما كانت ايران لتستطيع ان تحقق ما حققته ـ في الجانب السياسي ـ لولا وجود فراغ عميق في النظام الرسمي العربي جاء الإيرانيون واحتلّوه.

السعودية اليوم لا تستطيع أن تضع خلافها مع ايران في نقاط محددة. بمعنى أنك لو سألت مسؤولاً سعودياً عن السياسات التي لا تعجبه في إيران، فسيقول كلاماً باهتاً مثل: التدخل في شؤون الدول العربية مثل العراق ولبنان وفلسطين، وأنها تهدد العالم العربي بالسلاح النووي!

هاتان هما أهم التهم الموجهة لإيران، ويراد منهما تبرير العداء لها، وتحويل وجهة الصراع من اسرائيل اليها. والتهمتان ليستا تهمتين في واقعهما، فإيران تتدخل فعلاً في شؤون العراق ولبنان وفلسطين، ولكن لماذا ينجح التدخل الايراني ولا ينجح التدخل السعودي/ المصري؟ ولماذا يحق لاسرائيل وكل دول العالم ان تتدخل في العراق وبينها السعودية ومصر، في حين لا يحق لإيران المجاورة للعراق بمئات الكيلومترات التدخل؟ ثم من وضع السعودية لتتحدث بالنيابة عن تلك البلدان العربية التي ينظر بعضها أو قسم من شعبها الى السعودية كعدو بسبب سياساتها؟ أما السلاح النووي الإيراني، فيفترض أن يكون حافزاً للعرب إن كان هناك تخطيط إيراني له فعلاً. وحتى الآن فإن الإيرانيين مهتمين بتوفير القدرة على الصناعة، وليس التصنيع في حد ذاته.

بقيت نقطة لها علاقة بالسعودية نفسها.

السعودية لا تستطيع أن تنافس ايران ولو بذلت كل جهدها. والسبب هو حجم إيران البشري وموقعها الجغرافي، وتراثها الحضاري والعلمي.. فأياً كان النظام الموجود في ايران، فإن السعودية أعجز من منافسته عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. نعم ربما تستطيع منافسته في تخريج أعداد كبيرة من حملة الدكتوراة من جامعة الإمام محمد بن سعود، وهي تقع في معظمها في بحوث عقدية وتاريخية تتصل بالصراع المذهبي والتاريخي ولا علاقة لها بتقدم ولا يرجى منها فائدة!!

إن خسارة السعودية لمواقعها السياسية في منافستها مع ايران، ليس سببه تعدّي الأخيرة على (الحقوق السعودية التي لا يقرها قانون ولا يعترف بها أحد)، بقدر ما سببه فشل النظام السعودي في ترميم بنائه الداخلي الديني والسياسي والعلمي وتعديل بوصلته السياسية. ال سعود فشلوا، ويريدون أن يلقوا بفشلهم على الآخرين. هذه هي الحقيقة المرّة التي لا يريد آل سعود الإعتراف بها.

في هذه الحالة، وإذا ما افترضنا أن العلاقة بين البلدين ايران والسعودية تتخذ طابع المنافسة وليس الصدام، فإن السؤال هو: لماذا لم تحفّز المنافسة الايرانية السعوديين على التطوير، بدلاً من المقامرة بزيادة جرعات العداء، خاصة وأنهم غير قادرين على مواجهة ايران عسكرياً إن كان هدفهم الحرب، وإذا ما كانت الحرب لو وقعت ـ ودخل الأميركيون والإسرائيليون فيها ـ فإن مصالح السعودية في المنطقة الشرقية ستضرر أشد الضرر؟

للمنافسة أصول واستراتيجيات، فأين السعودية منها؟! لماذا لم يقرأ السعوديون حالة منافسيهم علمياً، وليس الإعتماد على الإشاعات والتصوير النمطي، لكي يستفيدوا من نقاط القوة والضعف لدى منافسهم؟ أول ما هو مطلوب من السعودية هو أن تؤسس لها (مركز دراسات استراتيجي) فهي حتى الآن لا مركز لديها، وكل السياسات لا علاقة لها بالعلمية، بل ان السعوديين دعموا بعض الأكاديميين ليفتتحوا في دبي مركزي دراسات لا يزيدانهم إلا خبالاً، وهما أشبه بمركزين إعلاميين لا علاقة لهما بالتخطيط ولا بقراءة صحيحة للوقائع.

وعلى السعوديين ـ إن أرادوا المنافسة ـ أن يراجعوا سياساتهم الخارجية، ويكتشفوا نقاط ضعفهم وسبب تآكل رصيدهم، وأن يغيروا من ذلك. وعليهم أيضاً أن يضعوا استراتيجية صحيحة لتطوير نظامهم السياسي والإقتصادي والإجتماعي والديني، حتى يقفوا على أرض صلبة. فالسياسة الخارجية إنما هي انعكاس للسياسة الداخلية، ومن بيته من زجاج لا يستطيع الدخول في معارك ولا في منافسات، إن كان يريد المنافسة. وبدل الإنشغال بالخصم الإيراني الذي تصوره وسائل الإعلام السعودية بأنه: فقير، ومحاصر ومعزول وجائع وتتحكم فيه الديكتاتورية وغير ذلك، عليهم أن ينظروا الى أنفسهم أولاً، ورحم الله امرئاً عرف قدر نفسه. وزيادة على ذلك، بدل أن يصرف السعوديون أموالهم على مواقع بالفارسية، ويقوموا بتوجيه قنوات تلفزيونية باللغة الفارسية الى الشعب الإيراني، للتأثير عليه وعلى خياراته السياسية، هلاّ انشغلوا بشعبهم الذي لا يستمع ولا يقتنع بإعلامهم الرسمي، فكيف بالآخر الذي يتمتع بحرية أكبر في مخاطبة جمهوره؟!

السعودية تستطيع أن تنافس ايران ولكن ضمن حدود. حتى في الموضوع الأمني، لا يمكن مثلاً شطب ايران من معادلة أمن الخليج وهي تحتل نصفه الآخر كاملاً حتى بحر العرب، في حين على النصف الثاني تقبع ثمان دول (دول المجلس زائداً العراق واليمن)، فكيف لا يكون لها دور أمني، وتريد السعودية أن تأكله وتأكل الدور العراقي أيضاً؟! هذا جنون ما بعده جنون.

ما نخلص إليه هو: إن السعودية لا تعرف ماذا تريد من إيران، ولا تعرف بالضبط الموقف الذي يجب أن تتخذه، وليس لديها رؤية واضحة لطبيعة العلاقات معها، كما أنها لا تمتلك صورة صحيحة عن الوضع الداخلي الإيراني، وهي في نفس الوقت لا تمتلك مقومات الصراع مع ايران، كما لا تمتلك مقومات المنافسة في ميادينها المختلفة.

صيف سعودي ساخن:

الإرهاب الوهابي ينشط من جديد

هاشم عبد الستار

انفتح العالم على اسلام السعودية الوهابي المعتدل بعد أحداث سبتمبر. اكتشف المسلم والعربي والأجنبي حجم المتفجرات الفكرية العنفية التي تحملها النسخة الوهابية للإسلام.

صارت السعودية (مفرخة الأرهاب) حسب تعبير كاتب سعودي، وصار العالم ينظر الى السعودي وكأنه داء لا يدخله داره إلا بعد إجراءات مشددة. وآل سعود أخذوا ينافحون عن وهابيتهم (أيديولوجية حكمهم) وعن أنفسهم إزاء التهديدات، في ظل خوف من تقسيم السعودية أو اسقاط نظام الحكم فيها.

فجأة ضرب العنف الوهابي السعودية نفسها. تقمص آل سعود دور الضحية، وركبوا سفينة (الحرب على الإرهاب) وإذا بهم بين ليلة وضحاها يقدمون للعالم تجربتهم العجيبة في مكافحة الإرهاب، ويريدون منه الإستفادة منها، كما قال الملك في مؤتمر مكافحة الإرهاب في الرياض!

الوصفة السعودية واضحة: (المناصحة).

اي قيام بضعة مشايخ بإقناع تلامذتهم بالكف عن محاربة آل سعود، وليس العالم المبتلى بهم. فبقية الكون كافرون، وآل سعود مسلمون وديارهم ديار التوحيد الوحيدة.

زوجوهم ووجدوا لهم أعمال بعد أن أطلقوا سراحهم (المعتقلين العنفيين). هذه هي الوصفة العجيبة.

بعد أشهر إذا بأولئك يعودون الى أحضان القاعدة. فكر القاعدة وهابي كما هو معروف. ولا يمكن مكافحة فكرها إلا بضرب الفكر الوهابي نفسه. جاء مشايخ الوهابية ليداووهم بالتي كانت هي الداء!

زادت القوائم التي تطلقها السعودية بين الفينة والأخرى عن المطلوبين. وكان آخرها قائمة الـ ٨٥ مطلوباً.

فضح برنامج المناصحة السعودي حين خرج قيادي قاعدي نجح في برنامج (النصح والمناصحة!) ليصبح نائب قائد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. جاء الرجل (أبو سفيان الشهري) من غوانتنامو قبل عشرة أشهر فقط من توليه نيابة القيادة!

قالوا هذا شاذ، وإذا بعشرات غيره من خريجي غوانتنامو والسجون السعودية يعودون الى أحضان القاعدة.

اضطرت السعودية أن تكشف المستور من جديد، فهناك كما قال ممثلو الداخلية (صيف ساخن) ينتظر السعودية إن لم تتم السيطرة على الأمور.

أرادت السعودية إعلان البراءة لنفسها، فرمت ايران بأنها تدعم القاعدة، وكذا العراق! واليمن. أما هي فبريئة براءة الذئب من دم يوسف!

السلطات السعودية السياسية والدينية هي التي زوجت الشهري بعد ان أطلقت سراحه، وتكفلت بتوظيفه حتى صار مستقيماً وفق المنهج السلفي! هذا ليس جريمة طبعاً. وليس خطأ. هو (مناصحة) ناجحة! يفترض في اليمن ان تقتفي أثرها، وكذا الكويت والبحرين وغيرها!

الصيف الساخن الذي ينتظر السعودية، رمت الأخيرة مسبقاً الإتهامات بما سيحدث فيه على غيرها، وحملت العالم عبر الإنتربول المسؤولية، وشكلت لجنة مشتركة لملاحقة التنظيم في اليمن.

قائمة الـ ٨٥ جاءت مستعجلة، تضمنت أسماء وصور بعض من أعلنت القاعدة أنهم قتلوا. وبين القائمة سبعة من (خريجي غوانتنامو) والبقية متخرجين من برنامج المناصحة في السجون السعودية. وقال متحدث باسم الداخلية السعودي، أن ٩٠٪ من معتقلي غوانتنامو السعوديين عادوا الى بلدهم، وأن معظمهم قد أطلق سراحه. وقد اتهم البيان السعودي أتباع (الفئة الضالة) بـ (خدمة الأعداء) وأن (نهجهم خياني) وأنهم (أعداء العقيدة والوطن).. ومع هذا - يا للغرابة - طلبت منهم (تسليم أنفسهم إلى أقرب ممثلية لخادم الحرمين الشريفين حيث سيتم تأمين عودتهم ولم شملهم بأسرهم وأخذ ذلك في الاعتبار عند النظر في أمرهم)!.

فجأة اشتعلت الحدود اليمنية السعودية، وصار هناك قصف من طائرات الهيلوكبتر السعودية على سعوديين يخترقون الحدود الجنوبية باتجاه اليمن، فيما قامت اليمن بمسح لتلك المناطق لاصطيادهم. وإزاء الحرج السعودي، تسللت تصريحات تقول بأن برنامج المناصحة



ناجح وإن كان هناك من انتكس وأن (السجون مليئة بأعداد من الموقوفين)!

في هذه الأثناء أعلنت الحكومة (٠٩/١/٣١) انها ضبطت ألف متسلل مجهول الهوية في منطقة عسير (الحدود الجنوبية)، و٨٦٠ قطعة سلاح، في حين أعلنت الكويت القبض على عسكري سعودي قاعدي جنّد ٢٠ شاباً من الكويت للقتال في أفغانستان (الصحف الكويتية ٠٩/١/٢٩)، فيما أعلن قبل ذلك أن الخبير الألماني الذي اختفى في



اليمن قبل بضعة أسابيع، كان قد اختطف من قبل خلية للقاعدة تتشكل كلها من السعوديين كما قالت اليمن وأوردت أسماء السعوديين الذين قتل اثنان منهم، واعتقل الآخران.

الصيف ساخن، وعودة القاعديين من العراق ستزيده سخونة، واليمن هي المنطقة المفضلة التي ستنطلق منها قوات القاعدة لمهاجمة آل سعود، في حين لازال وزير الداخلية (يتنفع) بالمليارات من الريالات لإقامة سور مع العراق!

جدل حول تدمير الوهابية لما تبقّى من آثار إسلامية

نحن سنهدمها وأنتم اعترضوا!

فؤاد المشاط

دمّر الوهابيون معظم آثار المسلمين في الحجاز منذ أن احتلوه في العشرينيات الميلادية الماضية. ولم يبق إلا القليل جداً من تلك الآثار.

بعض الآثار خشي آل سعود من مضاعفات سياسية تلحق بهم الأذى، ومثال ذلك اعتقاد الوهابيين بضرورة تدمير القبة وجزء من المسجد النبوي التي على قبر النبي صلى الله عليه وسلم. ولازالوا يعتبرون ذلك شركاً، وأن من الضروري تدميره، ولهذا مهدوا لذلك في سنوات سابقة بمحاولات فصل القبر الشريف عن المسجد. واذا استمر الحال كما هو فمن غير المتوقع ان يغير الوهابيون على القبر والمسجد فيعملوا فيهما معاول التدمير.

وهناك بقية آثار إسلامية عمد الوهابيون الى طمسها، مثل البيت الذي ولد فيه النبي صلى الله عليه وسلم (المولد) فقد حوّلوه الى مكتبة لطمس معالمه، أي ان المكتبة ابتنيت عليه، وهم يريدون الآن تدمير الموقع من أساسه، لأن المسلمين وخاصة سكان الحرمين لم ينسوا المكان ولا صاحب الأثر الشريف.

وهناك آثار اكتشفها الوهابيون حديثاً، كمقبرة ما، أو كمنحوتات داخل الكعبة وما أشبه، وقد عمدوا الى تدميرها (كمقبرة العريضي والمسجد الملحق به) والمساجد السبعة في المدينة المنورة.

وزاد الوهابيون في غلوائهم، فعمدوا الى مقابر قائمة فدمروها بحجة انها تؤدي الى الشرك بالله، بل أن الآثار الثابتة أرادوا تدميرها، أو منع الناس من الإقتراب منها، ومثال ذلك غار حراء وما أشبه. أي أن الجبال لم تسلم من الوهابية التكفيرية.

وقد أعلن الوهابيون أثناء الهجوم الصهيوني على غزّة نيتهم في تدمير نحو ١٤ موقعاً أثرياً، ما جعل العالم الإسلامي هذه المرة والكتاب والمفكرين والمثقفين الحجازيين ينبرون للرد على ذلك.

ومن غريب ما فعله آل سعود هذه المرّة، أنه سمح لمن ذكرنا التعبير عن آرائهم، كما سمح لمشايخ الوهابية بالرد. والعادة أن الأفواه تخرس. ويبدو أن المسألة لا تعدو تكتيكاً يتلخص في التالي: أنتم أيها الحجازيون وأيها المسلمون غير الوهابيين من داخل المملكة وخارجها، يمكنكم الإحتجاج والتنديد، أما نحن (الوهابيون) ومعنا سلطة (خادم الحرمين الشريفين) فسنقوم باللازم في الوقت الذي نحدده ونعمد الى تدمير تلك المواقع الأثرية الشركية!

هذا هو ملخص السياسة السعودية/ الوهابية. وهي سياسة تطور فيها الخبث الى حدوده الأبعد.

مفتي مصر، الشيخ علي جمعة، أكد رفضه القاطع إزالة الآثار النبوية في المملكة مطالبا بضرورة إبقائها لأنها تحوي تاريخ الأمة الإسلامية. وقال: (لا يمكن مطلقا قبول فكرة إزالة الآثار النبوية ، لأنها آثار عظيمة القيمة ونادرة جدا وتمثل تاريخ أمتنا وإسلامنا، وعلينا جميعا أن نتركها كما هي ونحافظ عليها بدلا من القول بإزالتها).

وأضاف، حسب صحيفة عكاظ السعودية (٢٩/١/٠٩): (علينا أن نحفظ الآثار النبوية للأجيال القادمة، لأنه ليس من حقنا وحدنا أن نتخذ قرارا بإزالة هذه الآثار لأنها حق الأجيال الإسلامية القادمة من بعدنا).

وتابع جمعة بأن التقديس لله تعالى وحده، ناصحاً مفتي الوهابية وعلماءها بأن (يعرّفوا ويشرحوا للمسلمين كيفية التعامل مع هذه الآثار النبوية وتجنب تقديسها، لأن هذه الآثار النبوية كما قلت تحوي وتضم تاريخ الأمة الإسلامية، ولا يمكن بحال من الأحوال التخلي عنها أو إزالتها).

هل تطمس الأمة آثارها

د. مدني شاكر الشريف

من أشد ما تُصاب به الأمة أن تُسلّط معاول الهدم على آثارها ومعالمها، خاصة حين ترتبط تلك الآثار بتاريخها الديني. فهي الشاهد على حقبة زمنية يؤرّخ لها ذلك الأثر؛ ليبقى خالدًا في وجدان الشعوب التي تؤمن بأن آثارها جزء من حياتها، جزء من حضارتها، جزء من تاريخها الذي سيطمس مع محو تلك الآثار.

سادت حضارات على امتداد التاريخ الإنساني ثم بادت، وبقيت آثارها شاهدة عليها؛ لتتوارثها الأجيال؛ لأنها تمثل وجودها وعراقتها وأصالتها.

وعلى امتداد الصراع البشري بقي للآثار حرمتها لتظل ضاربة بجذورها في أعماق الزمن، ملكيتها مشاعة للباحثين عن مراحل التاريخ الإنساني دراسة ومعرفة وثقافة.

كم نشعر –ويشعر كل غيور– على آثارنا بغصّة ولّدتها تلك الأصوات التي بدأت تشن حملة هي اليوم أشد ضراوة، تنادي بإزالة ما بقي من معالم وآثار ارتبطت بتاريخنا الإسلامي، بدعوى أن بقاء تلك الآثار يؤدي إلى تعظيمها والتبرك بها، وما يصحبه من معتقدات شركية، داعين إلى محوها كواجب ديني؛ حماية للعقيدة ممّا يشوبها من آثار تتمثل بالاعتقاد بها، وكانت حجة جعلت الأصوات المناوئة للإزالة تلتزم الصمت؛ ممّا أدّى إلى طمس آثار لها تاريخها، وكنا نتمنى لو كانت هناك دعوة للنقاش بدل الاستسلام لأمر حتى وإن كان ظاهره منطلقًا من غيرة دينية ليس لها ما يبررها، أو ليست في مكانها.

ولا شك أن السكوت الذي لم يكن علامة للرضا أدّى إلى تفاقم الخطب، ومحو آثار لازلنا نتحسر عليها. فالخسارة كانت فادحة، والأصوات التي ارتفعت اليوم منادية بحماية آثارنا من هذا العبث أدركت في الوقت الذي أرجو أن لا يكون ضائعًا أهمية الدفاع عن تلك الآثار. وحين نطالب برفع معاول الهدم فنحن ننطلق من غيرة دينية؛ لأننا نريد حماية تلك المواقع، فهي شواهد على مولد المصطفى صلى الله عليه وسلم، وأماكن تعبده، ومنازل الوحي، وعلى غزواته وتحركاته، وصلاته ودعائه.

سؤال يفرضه واقع الحال، ونوجهه لمن يسعون مستميتين لإزالة تلك الآثار: ألم يراود أحدكم حلم أن يرى بيوت النبي صلى الله عليه وسلم وحجراته؟ ويرى تلك المشاهد التي ارتبطت بسيرته العطرة؟!.

حقوق الإنسان في السعودية عام ٢٠٠٨ في تقرير هيومان ووتش

حقوق الإنسان في السعودية متدهورة لم تتطور

في عام ٢٠٠٨ كان هناك زهاء ٢٠٠٠ شخصاً معتقلاً ـ بعضهم منذ سنوات ـ بتهمة التعاطف أو التورّط في أعمال إرهابية، ولم يحاكموا أو يسمح لهم بمقابلة محامين



ما زالت أوضاع حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية متدهورة. وما زالت الضغوط الدولية والمحلية الرامية لتحسين ممارسات حقوق الإنسان هناك ضعيفة، ولم تقم الحكومة بأية إصلاحات كبرى في عام ٢٠٠٨. وتقمع الحكومة حقوق ١٤ مليون امرأة سعودية وما يُقدر بـ ٢ إلى ٣ ملايين من الأقلية الشيعية بشكل منهجي، ولم تقم بحماية حقوق العمال الأجانب. ونال الآلاف من الأشخاص محاكمات غير عادلة وتعرض آخرون للاحتجاز التعسفي. وما زالت القيود على حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتنقل وكذلك غياب المحاسبة الرسمية من بواعث القلق الجدية. وفشلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل بموافقة الحكومة في إصدار تقريرها السنوي الثاني في عام ٢٠٠٨. وافتتحت هيئة حقوق الإنسان الحكومية فرعاً للمرأة، لكن مجلس إدارته مُكون بالكامل من الرجال.

حقوق المرأة

تستمر الحكومة في معاملة النساء بصفتهن قاصرات حسب تعريف القانون للقُصر، وتحرمهن من جملة من الحقوق الإنسانية الأساسية. وتطالب الحكومة النساء باستصدار إذن من ولي الأمر الرجل للعمل والدراسة والزواج والسفر بل وحتى استخراج أوراق الهوية الوطنية. ولم تنفذ وزارة الداخلية توصية صادرة من الوزارة منذ شهر يوليو/تموز بغية إلغاء المطلب الخاص باستصدار إذن ولي الأمر من أجل إصدار أوراق الهوية للنساء.

فضلاً عن أن الحكومة لم تحدد سناً دنيا للزواج، فإنها لم تتبنّى أية سياسات شاملة لمكافحة الزواج القسري أو الزواج في سن مبكرة. وتم في عام ٢٠٠٨ الإبلاغ عن تزويج فتيات سعوديات يبلغن من العمر العاشرة، من رجال أكبر سناً بكثير، رغم أن هيئة حقوق الإنسان تدخلت في واحدة من هذه الحالات لتأخير الزيجة لخمسة أعوام إضافية.

ويعرقل الفصل الصارم بين الجنسين من قدرة النساء السعوديات على المشاركة بشكل كامل في الحياة العامة. وممنوع على النساء العمل في المكاتب العامة أو دخول المباني الحكومية التي لا توجد فيها أقسام للمرأة، أو السعي لنيل درجات جامعية في حقول معرفية لا يتم تدريسها في كليات النساء السعودية. وقد بدلت وزارة العمل حظرها على الاختلاط في محل العمل بالتزامات فضفاضة ومبهمة. وتحرم وزارة العدل المرأة من الحق في أن تعمل بمنصب القاضية أو في صفوف المدعين العامين، أو أن تزاول مهنة المحاماة. وفي فبراير/شباط ٢٠٠٨ اعتقلت هيئة الأمر بالمعروف سيدة أعمال سعودية تبلغ من العمر ٣٦ عاماً جراء (الاختلاط غير القانوني) أثناء مقابلة لها مع زملاء من الرجال في مقهى ستارباكس في الرياض.

حقوق العمال المهاجرين

ثمة ما يُقدر بثمانية ملايين من العمال الأجانب، أغلبهم من الهند وأندونيسيا والفلبين وسريلانكا، يشغلون وظائف في مجالات البناء والخدمات المنزلية والصحة والأعمال. ويعاني الكثيرون منهم جملة من الإساءات والاستغلال في محل العمل، وأحياناً ما ترقى هذه الإساءات إلى أوضاع شبيهة بالاستعباد.

ورغم إعلانات متكررة صدرت في يوليو/تموز عن وزارة العمل، فلم تقم بعد بتنفيذ ما تعهدت به من وقف لنظام الكفالة التقييدي. وهذه السياسة تربط ما بين تصاريح إقامة العمال المهاجرين وأصحاب عملهم، مما يزيد من الإساءات من قبيل مصادرة أصحاب العمل لجوازات السفر، ومنع الأجور، وإجبار المهاجرين على العمل لشهور أو سنوات ضد إرادتهم.

كما لم تقم الحكومة بتنفيذ تعديل تم عرضه للمرة الأولى عام ٢٠٠٥ بمد تدابير الحماية المذكورة في نظام العمل إلى ١,٥ مليوناً من عاملات المنازل الوافدات في السعودية. وتقدم السفارات الآسيوية الآلاف من الشكاوى كل عام ضمن ما يرد إليها من عاملات المنازل اللاتي يضطررن للعمل بين ١٥ إلى ٢٠ ساعة يومياً، طيلة أيام الأسبوع، ويُحرمن من أجورهن. ويكابد الكثيرون جملة من الإساءات تشمل تقييد الإقامة في محل العمل والحرمان من الطعام والإساءات النفسية والبدنية والجنسية.

والمهاجرات اللاتي يلجأن إلى نظام

العدالة الجنائية أحياناً ما يواجهن التأخير لفترات مطوّلة ولا يحصلن على خدمات الترجمة الفورية أو المساعدة القانونية أو هن يتمكنّ من مقابلة الممثلين الدبلوماسيين لدولهن. أما المهاجرون الذين يسعون للانتصاف في قضايا جنائية ضد أصحاب العمل المسيئين فلا أمل واسع لديهم في الحصول على الانتصاف. وفي مايو/أيار ٢٠٠٨ أسقطت محكمة في الرياض جميع الاتهامات عن صاحب عمل سعودي أساء إلى عاملة المنازل الأندونيسية نور مياتي إساءات جسيمة لدرجة أنها اضطرت لبتر أصابع قدميها ويديها.

الاحتجاز التعسفي والمحاكمات غير العادلة

كثيراً ما يتعرض المحتجزون – ومنهم الأطفال – للوقوع ضحايا للانتهاكات المنهجية والمتكررة لإجراءات التقاضي السليمة والمحاكمة العادلة، بما في ذلك الاعتقال تعسفاً والتعذيب والمعاملة السيئة رهن الاحتجاز. واعتاد القضاة السعوديون الحكم على المدعى عليهم بآلاف الجلدات، وكثيراً ما يتم تنفيذها علناً. وفي عام ٢٠٠٨ نفذت المملكة ٨٨ عملية إعدام حتى أواسط نوفمبر/تشرين الثاني (مقارنة بـ ١٥٠ إعداماً في الفترة الموازية لهذه المدة في عام ٢٠٠٧).

ولا يوجد في السعودية قانون يحدد سناً دنيا لا يمكن تحتها محاكمة الأطفال بصفتهم من البالغين، ويحق للقضاة أن يحددوا الأسس اللازمة لتوقيف الأطفال ومدة احتجازهم. وفي يوليو/تموز ٢٠٠٨ أمرت محكمة استئناف بإعادة محاكمة سلطان كحيل في محكمة للبالغين، وكانت محكمة أحداث قد حكمت عليه فيما سبق بالسجن لمدة عام وبمائتي جلدة جراء تورطه وهو في سن ١٦ عاماً في شجار في المدرسة أسفر عن مقتل أحد الصبية. وإذا تمت إدانته فسوف يواجه كحيل عقوبة الإعدام. ورغم صدور قرار في عام ٢٠٠٦ برفع سن المسؤولية الجنائية للصبية – ولا يوجد قرار مشابه عن الفتيات – من سبعة أعوام إلى ١٢ عاماً، فلم تتم مراعاته على النحو الواجب.

ولم تحرز السعودية أي تقدم على مسار تنفيذ نظام القضاء الذي تم إقراره في أكتوبر ٢٠٠٧ والذي ينص على إنشاء محاكم متخصصة، ولم تقم بعد بوضع قانون جنائي مُدون أو هي ضمنت التزام مسؤولي إنفاذ القانون بنظام الإجراءات الجنائية. ونادراً ما تخطر السلطات المشتبهين بالجريمة بما يُنسب إليهم من اتهامات، أو بالأدلة الثبوتية بحقهم. وفي غياب قانون جنائي فإن المدعين العامين والقضاة يتحملون مسؤولية تقرير ما يُشكل جريمة وما هو ليس كذلك. ولا يتمكن المحتجزون من مقابلة المحامين أثناء الاستجواب، ويواجهون التأخير بشكل مفرط في الاحتجاز على ذمة المحاكمة، وفي المحاكمة كثيراً ما لا يتمكنون من استجواب الشهود أو الطعن في الأدلة أو عرض دفاعهم.

واحتجزت المباحث في عام ٢٠٠٨ أو استمرت في احتجاز زهاء ٢٠٠٠ شخص مشتبه في تعاطفهم مع الإرهاب أو للاشتباه في تورطهم في أعمال إرهابية، وهذا دون محاكمة أو إتاحة مقابلتهم لمحامين، وبعضهم محتجزون منذ سنوات. وفي أكتوبر أعلنت الحكومة أنها ستقدم ٩٩١ مشتبهاً إرهابياً في السعودية للمحاكمة للمرة الأولى.

حرية التعبير

تدهور وضع حرية التعبير في السعودية كثيراً في عام ٢٠٠٨. ولم ترد الحكومة علناً عندما صدق كبير القضاة صالح اللحيدان في سبتمبر على فكرة استحقاق أصحاب قنوات التلفزيون الذين يبثون حسب الزعم برامج (فاسدة) أثناء شهر رمضان المعظم للقتل. ولا فرضت الحكومة العقوبات على رجل الدين المعروف عبد الرحمن آل براك في مارس عندما دعى إلى قتل الصحفيين عبد الله بجاد العتيبي ويوسف أبا الخيل جراء مقالات لهما ينتقدان فيها التفسيرات المتطرفة للشريعة الإسلامية.

وقد بدا التسامح الرسمي إزاء التحريض على العنف على تناقض بيّن مع عدم التسامح الكامل إزاء الآراء المعارضة. وقام مسؤولو المخابرات باحتجاز المدون فؤاد فرحان دون نسب اتهامات إليه منذ ديسمبر ٢٠٠٧ وحتى أبريل ٢٠٠٨ بعد أن انتقد الاعتقال التعسفي لغيره من المنتقدين السلميين. ووجه الادعاء في مايو الاتهام إلى رائف بدوي، (الليبرالي) حسب تعريفه لنفسه، الذي يطعن في آراء المؤسسة الدينية بـ (إنشاء موقع إلكتروني يهين الإسلام)، وهو اتهام تلاه الحكم بالسجن لمدة خمسة أعوام بناء على قانون عام ٢٠٠٧ لمكافحة جرائم المعلومات. وفي مايو أيضاً اعتقلت المباحث متروك الفالح، الناشط الإصلاحي البارز والأستاذ الجامعي، دون أن تنسب اتهامات إليه.

الحريات الدينية والتمييز الديني

تُميز السعودية بشكل منهجي ضد الأقليات الدينية فيها، وعلى الأخص فرقة الإثنا عشريين الشيعية المتركزين في المنطقة الشرقية وحول المدينة المنورة، والإسماعيلية، وهم فرقة من الشيعة في نجران جنوب غرب البلاد. والتمييز الرسمي ضد الشيعة يشمل التوظيف الحكومي وممارسة الشعائر الدينية والتعليم ونظام العدالة. ويقوم المسؤولون الحكوميون باستبعاد الإسماعيلية من دوائر صناعة القرار ويكيلون الإهانة علناً لمعتقدهم الديني. وفي عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ نعت القاضي اللحيدان ومجلس كبار العلماء الإسماعيليين بأنهم (كفار) وهو الموقف الذي تعكسه الكتب الدراسية الحكومية التي تذكر أن الفرقة الإسماعيلية تقترف إثم (الشرك بالله) وهو من الكبائر.

وفي نجران لا يوجد ضمن رؤساء الأقسام في الحكومة المحلية – وعددهم ٣٥ شخصاً – إلا شخص إسماعيلي واحد، ولا يوجد أي إسماعيليين تقريباً في وظائف أمنية هامة أو في وظائف التدريس الديني. ويواجه الإسماعيليون مشقة في الحصول على تراخيص بناء لمساجدهم التي يمولونها بأنفسهم، فيما تمول الدولة المساجد السنية وتدفع الأجور لأئمتها. وبعد أن قابل الزعيم الإسماعيلي شيخ أحمد بن تركي الصعب الملك عبد الله في أبريل ٢٠٠٨ للتظلم من المعاملة الرسمية للإسماعيليين، اعتقلته المخابرات السعودية واستمرت في احتجازه حتى نوفمبر.

الحكومة تخلّت عن معارض لها، وإسرائيل تحتجزه وتقول أنه (لاجئ)!

تتولى المحامية بثينة دقاق في مؤسسة مانديلا متابعة قضية المواطن عبد الرحمن العطوي المحتجز في إسرائيل منذ فترة طويلة. وقالت المحامية أن لا صحة لمزاعم إسرائيل طلبه اللجوء السياسي إليها. هذا وتشتكي عائلة المعتقل من عدم اهتمام السلطات السعودية بابنها، ولم توكل له محامياً يدافع عنه، كما لم تقم بأي عمل لصالحه، وكأنه مواطن غير سعودي.

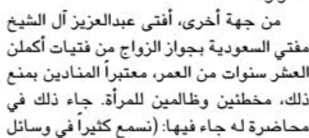
من جهته، نفى المحامي كاتب الشمري وكيل أسرة المواطن مزاعم اسرائيل، وقال بأن تقرير مؤسسة مانديلاً نفى مزاعم إسرائيل عن نية العطوي أو طلبه الفعلي الاعتراف به كلاجئ سياسي، موضحا أن مطلب (العطوي) الخروج من إسرائيل إلى دولة أخرى يكفله له القانون الدولي والإنساني. وألمح المحامي الى رفض دول محيطة باسرائيل المرور بأراضيها، في إشارة الى مصر والأردن، ما يشير الى أن العطوي معارض للحكم السعودي.



تجدر الإشارة الى أن العطوي نقل الى سجن صحراء النقب، ونقل المحامون أن حالته الصحية لم تشهد تحسناً، وأنه يعاني من قصر حاد في النظر، واكتئاب مستمر، ونقص في الوزن بعد أن دخل عدة مرات في إضراب عن الطعام. هذا ولازال المدعي العام في اسرائيل يرى عدم الإفراج عن العطوي ورأى أنه (يشكل خطرا على الأمن الإسرائيلي).

٤٥٪ من أطفال السعودية يتعرضون للإعتداءات، والمفتي يجيز الزواج بفتيات في عمر العشر سنوات!

أكدت دراسة صادرة من مركز مكافحة الجريمة، بأن ٤٥٪ من الاطفال يتعرضون لصورة من صور الايذاء في حياتهم اليومية باعتبار أن ٦٠٪ من سكان المملكة هم في سن الطفولة. وأظهرت الدراسة أن العنف الاسري اصبح ظاهرة يجب التصدي لها حتى لا تتفاقم ويصبح من الصعب احتواؤها.

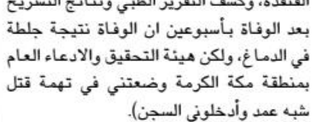


من جهة أخرى، أفتى عبدالعزيز آل الشيخ مفتي السعودية بجواز الزواج من فتيات أكملن العشر سنوات من العمر، معتبراً المنادين بمنع ذلك، مخطئين وظالمين للمرأة. جاء ذلك في محاضرة له جاء فيها: (نسمع كثيراً في وسائل الإعلام عن زواج القاصرات، ويجب أن نعلم أن الشرع ما جاء بظلم للمرأة، فان يقال إنه لا يجوز تزويج من بلغت سن الـ ١٥ أو دونها فهذا خطأ).

وقد انشغل الرأي العام المحلي بقضايا زواج من القاصرات نشرتها الصحافة السعودية، فتحرك ناشطون حقوقيون لمنعه، بل أن هيئة حقوق الإنسان الحكومية أرسلت مذكرة لوزارة العدل الشهر الماضي، تحثها على إيقاف هذا النوع من الزواج، واعتبرته انتهاكاً للطفولة، وأعلنت عزمها الحد من انتشاره وأنها ستقوم بحملة لمواجهة العنف ضد المرأة والطفل وزواج القاصرات. وشددت الهيئة على أن تلك الزيجات مخالفة لاتفاق حقوق الطفل الدولي، الذي وقعت عليه السعودية عام ١٩٩٦، فضلاً عن معارضتها لاتفاق حقوق المرأة، الذي انضمت إليه السعودية عام ٢٠٠٠.

عدالة سعودية: حُكم بالبراءة، ولازال سجيناً

مهازل القضاء السعودي كثيرة، وهذه إحداها. فقد اتهم المواطن محمد مخضور البركاتي بقضية قتل، وسُجن في سجن القنفذة، ولكن الشرطة أثبتت براءته وكذلك الطب الشرعي، الذي أفاد بوفاة الضحية نتيجة جلطة في الدماغ.



يقول البركاتي (الرياض، ٠٩/١/٣٠): (لقد دخل شخص المستشفى ومات بعد ذلك واتهموني بقتله، ومثلت للتحقيق في شرطة القنفذة، وكشف التقرير الطبي ونتائج التشريح بعد الوفاة بأسبوعين ان الوفاة نتيجة جلطة في الدماغ، ولكن هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة مكة الكرمة وضعتني في تهمة قتل شبه عمد وأدخلوني السجن).

وقد أكّدت شرطة القنفذة بأن المتهم بريء من القضية لعدم وجود دليل يثبت أنه تسبب في وفاة المجني.. وبناء على ذلك صدر حكم من المحكمة الشرعية في القنفذة ببراءته وتم الرفع به إلى التمييز، ولكن البركاتي لايزال خلف القضبان منذ حوالي عام.

زواج السعوديين من الخارج ممنوع وإلا..!

المواطن السعودي هو الوحيد في العالم المعرّض للسجن إن تزوّج من امرأة غير سعودية بدون (إذن مسبق) من العائلة المالكة. وغالباً لا يمنح الإذن للمواطنين من الزواج من أجنبيات، خاصة إن كانوا من دول غير محبوبة لدى الحكومة السعودية، مثل العراق وإيران وحتى مصر وسوريا.

وفي كثير من الأحيان لا تسمح الحكومة السعودية للسعوديين بإدخال زوجاتهم الأجنبيات اللاتي يواجهن صعوبات كثيرة في مسائل الإقامة.



ويعتبر المواطنون قرارات وزارة الداخلية انها تمثل تدخلاً وقحاً في الشؤون الشخصية، وأنه يسبب مشاكل للمواطنين أنفسهم، ويشرد عوائل يمكن أن تهمل في الخارج، كما هو مشهور في مصر بالذات. ورأى علماء دين أن القانون السعودي عنصري مقيت، ويتجاهل قيم الإسلام كما القوانين الدولية التي وقعت عليها الحكومة السعودية نفسها.

وبسبب تفاقم المشاكل بالنسبة لزوجات السعوديين في الخارج وأبنائهم، قدّم مجلس الشورى (المعيّن) تقريراً لوزارة الداخلية موصياً بتخفيف ضوابط زواج السعوديين من الخارج، إلا أن الوزارة رفضت في الشهر الماضي التخفيف، مستثنية - وأيضاً بحسابات عنصرية استعلائية - كبار السن، والمعاقين، والمرفوضين اجتماعياً!

وبرر مصدر في الداخلية (عكاظ ٢٠٠٩/٢/٦) أن الضوابط المشددة لم تمنع زيادة منح راغبي الزواج من الخارج التصاريح بذلك! وأن الوزارة أخذت بمنح طالبي الزواج من فتيات يمنيات تصاريح!

أما مجلس الشورى فقد كانت مبرراته قائمة على (اضطرار مواطنين

لم يتمكنوا من الحصول على التصاريح إلى السفر والزواج دون إذن لينتهي الأمر بالانفصال وتحول الأبناء لأطفال شوارع، الأمر الذي يسيء إلى سمعة المملكة).

والحقيقة فإن مشكلة السعوديات المتزوجات من الخارج أكثر صعوبة ومأساة.

سعوديون بلا جنسيّة (بدون)!

نشرت صحيفة القبس الكويتية (٢٠٠٩/٢/٥) قصة كويتية متزوجة من سعودي فقد أثناء الغزو العراقي للكويت، رفضت السلطات السعودية منح أبنائه الجنسية السعودية. تقول المواطنة الكويتية أنها تزوجت من السعودي عام ١٩٧٩م، وتم الزواج في الكويت بناء على جواز سفر الزوج، وهو جواز سعودي صادر من السفارة السعودية، وتضيف بأنها رزقت منه ولدا وبنتاً يحملان شهادتي ميلاد سعوديتين، وذلك قبل أن يفقد الأب أثناء غزو الكويت، حيث اسمه مدرج في لجنة الأسرى والمفقودين، وقد أصدرت المحكمة عام ٢٠٠١ بفقد الزوج.

وتقول الزوجة الكويتية أنها تحاول أن تثبت بأن ابنتها وابنها سعوديان، وإلا وقعت الزوجة في مشكلة أخرى، إذ لا يعترف بأنهما كويتيان، وبذا يكونا من دون هوية. السفير السعودي في الكويت منحها مجرد ورقة (لمن يهمه الأمر!) تقول بأنهما سعوديان بناء على جواز سفر والدهما، وبناء على ذلك تمت اضافتهما الى الأم الكويتية، ومعاملتهما ككويتيين الى أن يبلغا سن الرشد. وها قد بلغا وتخرجا من الجامعة، ولكنهما لم يحصلا على شهادتيهما، ولم يقبل توظيفهما. وناشدت الزوجة المسؤولين السعوديين بحل المشكلة، مشيرة الى أن الزوج يحمل بطاقة مدنية.

تجدر الإشارة الى أن هناك نحو ٤٠٠ ألف مواطن سعودي بدون جنسية، يعيش معظمهم في مدينتي جدّة ومكة، كما أن هناك قبائل عديدة مقيمة في شمال المملكة لم تمنح حتى الآن الجنسية السعودية.

مساع بحرينية لإطلاق سراح المرباطي في السعودية

بعد ضغوط شديدة عليها لتهاونها في حل قضية المعتقلين البحرينيين في السعودية، قالت الحكومة البحرينية أنها (تأخذ على عاتقها مهمة متابعة أي قضية يتعرض لها أي مواطن في الخارج، وذلك عن طريق سفاراتها في الدول التي قد تحدث فيها مثل هذه القضايا)، وهو الرد الذي جاء تجاوبا مع اقتراحين تلقتها الحكومة من مجلس النواب بشأن الإفراج عن البحرينيين الثمانية المحتجزين في السعودية وكذلك المواطن عبدالرحيم المرباطي.

وفيما يتعلق بقضية المواطن عبدالرحيم المرباطي المحتجز في السعودية منذ العام ٢٠٠٣ لأسباب أمنية، كما تقول السلطات السعودية، أشارت البحرين إلى (توجيه وزارة الخارجية بمتابعة قضيته والوقوف على ملابساتها، حيث باشرت الوزارة عن طريق سفارة البحرين في الرياض متابعة قضيته وتقديم المساعدة الممكنة له فيما يتعلق بوضعه الصحي في سجن الحائر وترتيب الزيارات الدورية لأفراد عائلته).

وأضافت: (كما تتم متابعة الوضع الصحي لأحد أبنائه الذي يتلقى العلاج بالمستشفى التخصصي بالرياض، فضلا عن مخاطبة أمير منطقة الرياض في أكتوبر ٢٠٠٧ من قبل سفير البحرين بالرياض حول الالتماس المقدم من عائلة المرباطي للنظر بعين العطف في قضيته). وتابعت بأنها: (تقوم بإحاطة المرباطي بشكل مستمر بحالته واستعدادها لتقديم كل مايمكن من مساعدة في هذا الشأن، كما ستواصل الاتصال بالمسؤولين السعوديين في محاولة لإنهاء القضية والإفراج عن المواطن).

إطلاق سراح الإصلاحي متروك الفالح

أطلق مساء السبت ٢٠٠٨/١/١٠ الإصلاحي متروك الفالح بعد اعتقال تعسفي لمدة ٢٣٥ يوماً، بلا تهمة او محاكمة.. ورغم مناشدات المنظمات الحقوقية كالعفو الدولية وهيومان رايتس ووتش والفيدرالية الدولية والمنظمة العالمية لمكافحة التعذيب وغيرها من المنظمات، إلا ان وزير الداخلية كان مصراً على إبقائه سجيناً، لا لجرم اقترفه، بل لتحديه سلطة العائلة المالكة ودفاعه المستميت عن رفيق دربه الاصلاحي الدكتور عبدالله الحامد الذي كان معتقلاً وشقيقه عيسى في قضية تتعلق باعتصام زوجات وأمهات المعتقلين في بريدة مطالبين بمحاكمة او اطلاق سراح ذويهم.



جدير بالذكر أنه قد تم اعتقال البروفسور متروك الفالح في ٢٠٠٨/٥/١٩م بطريقة غير لائقة حيث لم يبلغ أهله باعتقاله إلا بعد منتصف الليل، حيث ظنوا أنه قد تم اختطافه أو تعرض لحادث. وقد تضامنت مع البروفسور متروك الفالح كافة المنظمات والشخصيات الحقوقية في المملكة وفي العالم ودعت إلى إطلاق سراحه منذ اليوم الأول لاعتقاله. هذا ولايزال العشرات من المعتقلين الإصلاحيين في السجون السعودية، فضلاً عن وجود المئات من المعتقلين الذين مضى على اعتقالهم سنوات في السجون بدون محاكمة، في مخالفة صريحة للقوانين التي سنتها وزارة الداخلية نفسها.

على صعيد آخر، أطلقت السلطات السعودية سراح معتقلي تظاهرتي الدعم لغزة في المنطقة الشرقية في ديسمبر الماضي. يأتي ذلك بعد جهد متواصل من أهالي المعتقلين وناشطين حقوقيين ومطالبات من مؤسسات مجتمع مدني. وقد خشيت السلطات الأمنية من أن تتطور الأمور في غير صالحها بعد اعلان اضراب المعتقلين الذين زادوا على العشرين معتقلاً، فأجبرتهم على التوقيع على تعهدات قد تدينهم لاحقاً، أو تقيد نشاطهم المدني.

عمّال صينيون يضربون
عن العمل فيطردون من السعودية!

قالت وكالة الأنباء الصينية، أن الحكومة السعودية أبعدت في منتصف الشهر الماضي ٢٣ صينياً بعد قيامهم بإضراب عن العمل. وقالت مصادر صينية أن العمال أضربوا عن العمل احتجاجا على "ضآلة" الأجر الذي تقاضوه من الشركة التي يعملون لصالحها. واضافت التقارير ان الـ ٢٣ كانوا يعملون في مجال الإنشاءات ضمن مجموعة مكونة من ٢٠٠ صينيا، مشيرة الى أنهم اضربوا جميعا عن العمل. من جانبها قالت السفارة الصينية بالمملكة انه تم ترحيل المجموعة لان قوانين المملكة تمنع الإضراب.

معضلة المشروعية الدينية

الإنشقاقات المتناسلة من ثنائية السلطة

عمر المالكي

فتح العدوان الإسرائيلي على غزة في ٢٧ ديسمبر الماضي الباب مرة أخرى على بنية العلاقة المأزومة بين الديني والسياسي في السعودية، بعد استعلان التباينات الحادة بين رجال دين سلفيين عبّروا عن مواقف ثورية وأقطاب كبار في المؤسسة الدينية مثل المفتي العام الشيخ عبد العزيز آل الشيخ ورئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ صالح اللحيدان اللذين أفتيا بحرمة التظاهر للتضامن مع أهالي قطاع غزة، ووصفا المظاهرات بأنها (استنكار غوائي)، فيما كانت القيادة السياسية السعودية منغمسة بصورة تامة في تعطيل أي تحرّك عربي رسمي لعقد قمة طارئة للضغط على المجتمع الدولي لوقف المجازر الإسرائيلية في قطاع غزة.

وقد دفعت ردود الفعل المتباينة داخل المجتمع الديني السلفي بشأن الموقف من محرقة غزة، إلى إعادة طرح مصادر الفتوى، لناحية حصر نطاق المشروعية الدينية في جهة تحقق في نفسها التمثيل الأقرب لمواقف الدولة. قضية تعدّد مصادر الفتوى لا تقف عند حد التفسير التقليدي، أي باعتبار أن باب الإجتهاد مفتوح لكل من يرى في نفسه الأهلية العلمية في استنباط الحكم في المسائل الحادثة، بل تعكس وبدرجة كبيرة الإنشعاب الحاصل في المجتمع السلفي في موضوعات ليست فقهية بالمعنى الحرفي للكلمة، وإنما في مسائل ذات صلة بالشأن العام، وبالخصوص السياسي.

بعد اختتام أعمال (المؤتمر العالمي للفتوى وضوابطها) الذي عقد في مكة المكرمة في الفترة ما بين ١٥ ـ ٢٠ من يناير الماضي، طالب الملك عبد الله لدى استقباله المفتي العام الشيخ عبد العزيز آل الشيخ وأمين عام رابطة العالم الإسلامي عبد الله بن عبد المحسن التركي، بضرورة (تأهيل العلماء والمفتين) وطالب وسائل الإعلام (ألا تفتح الباب على مصراعيه للإفتاء لغير العلماء الثقاة)(١). دعوات تكررت على مدى عقد كامل، ولكن الإستجابة كانت سلبية غالباً، ومحايدة أحياناً، وإيجابية نادراً.

والسؤال: هل مايجري من تعدّد في مصادر الإفتاء، هي ثنائية السلطة تعبّر عن نفسها بطريقة خاصة، أم أن ثمة تبادل أدوار بين الديني والسياسي، أم أن حقيقة الأمر غير ذلك، فهناك انقسام حاد داخل المجتمع الديني بشقيّه الرسمي والشعبي، وتقاطب بين المؤسستين الدينية والسياسية؟ وهل أن مجرد تواري المظاهر الإحتجاجية على قاعدة دينية تشي بتراجع الديني عن رؤيته حول السياسة الشرعية المراد إلزام الدولة بها، أم أنها تمارس فعلاً تراكمياً لانشقاقات متناسلة مرشحة لحالة فراق تام بين الديني والسياسي في لحظة تاريخية ما، قد تسفر عن معركة وجود حاسمة؟

البناء الديني لمرجعية الدولة

حاول الملك عبد العزيز قبل قيام الدولة السعودية بسنوات أن يرسّخ مرجعية آل الشيخ، بوصفها إمتداداً رمزياً للتحالف التاريخي بين الأمير والشيخ، ووحدها المؤهّلة لضبط علاقة العلماء بالدولة. فبعد ضرب الإخوان بفتوى من العلماء سنة ١٩٢٧، وقرار عبد العزيز بتعطيل الجهاد، ووقف الهجمات، والقبول بالنظام الدولي، كان بحاجة الى مرجعية دينية تشرعن كيانه السياسي الجديد، بعد أن كان الجهاد بحد ذاته بديلاً عن شرعية العلماء..إذ كان يعتمد على شرعية الإنجاز العسكري بطابعه الديني.

وكان لابد للدولة من مرجعية دينية، على الأقل في بداية قيامها، من أجل إرساء المشروعية الدينية للدولة، التي تبقى الضمانة الوحيدة لبقاء تماسك السلطة ووحدة المجتمع.

كان عبد العزيز بارعاً في إدارة خلافاته مع العلماء، في الموضوعات ذات الحساسية السلفية العالية، فكان يستجيب لاعتراضاتهم حين يرى بأنها جزء من عملية التسوية، ما يمنحه صفة الملتزم بمبدأ النصيحة، ويتجاوزهم حين لا يجد بدّاً من ثبيت هيمنة الدولة. وبقيت العلاقة بين العلماء والأمراء ضمن حدود هذا الهامش من المناورة. وقبل العلماء بشروط اللعبة أحياناً، وإن كان انخراطهم في العمل السياسي لا يخلو من نكهة دينية خاصة. فقد اختاروا الوقوف مع الجناح المناوىء للملك سعود، رغم أن الأخير كان يقتفي وصية والده في المحافظة على علاقته مع العلماء ومجالستهم ومناصحتهم، وقد التزم الملوك السعوديون هذه العادة حتى اليوم. والسبب في ذلك أن العلماء اختاروا الموقف الذي ينسجم ليس ورؤيتهم العقدية فحسب، بل ومصالح مرجوّة يحققونها.

ابن باز

على أية حال، لم يكن آل الشيخ محبوبين في عهد فيصل، وقد يعود ذلك إلى الإحساس المبالغ فيه بالتميّز، وما يمليه من نزعة سلطوية لدى أفراد هذه العائلة، يضاف إليه تماهي أفرادها مع السلطة بصورة مفرطة. وبالرغم من احتجاجات الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، المفتي العام السابق في المملكة، الذي مثّل آخر الرموز التاريخيين في سلالة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وكان يحوز على سلطات واسعة ومتعدّدة منها: المفتي

العام، ورئيس القضاة، ورئيس الجامعة الإسلامية والمعاهد والكليات الدينية. وجمع وظائف دينية وقضائية منذ أواخر عهد الملك عبد العزيز (توفي سنة ١٩٥٣)، وحتى رحيله سنة ١٩٦٩، باستثناء رئاسة القضاء في القطاع الغربي من المملكة، الذي كان يشرف عليه إبن عمه الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ إلى أن توفي سنة ١٩٥٩، وأصدر الملك سعود قراراً بتوحيد رئاستي القضاء تحت إشراف الشيخ محمد بن ابراهيم.


عائض القرني

كانت للشيخ بن ابراهيم، تجربة خاصة في إطار المرجعية الدينية للدولة، ووضع رسالة بعنوان (تحكيم القوانين)، عارض فيها إزدواجية القضاء، وكتب خطاباً، بعثه إلى أمير الرياض، يتعلق بموضوع إنشاء غرفة تجارية، لها قوانينها الخاصة غير المستمدة من مصدري الكتاب والسنة، لحل الخلافات بين المتنازعين من التجار. وجاء في الخطاب: (إنتهى إلينا نسخة عنوانها «نظام المحكمة التجارية للمملكة العربية السعودية» المطبوع بمطبعة الحكومة، بمكة عام ١٣٦٩ للمرة الثانية، ودرسنا قريباً نصفها فوجدنا ما فيها نظماً وضعية قانونية لا شرعية، فتحققنا بذلك أنه حيث كانت تلك الغرفة هي المرجع عند النزاع، أنه سيكون فيها محكمة، وأن الحكام غير شرعيين، بل نظاميون قانونيون، ولا ريب أن هذه مصادمة لما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم من الشرع الذي هو وحده المتعين للحكم به بين الناس...).

وفي سياق تطوير مؤسساتها وتشريعاتها ذات الصلة بالبناء البيروقراطي للدولة، حاولت العائلة المالكة تفادي الوقوع في جدل المصطلحات الشرعية، فأوجدت قائمة من المفردات ذات الطبيعة المحايدة، أي تلك التي لا تحمل دلالات دينية أو حتى قانونية صريحة مثل (مراسيم)، (تعليمات)، (لوائح)، (أوامر)، (توجيهات)، (أنظمة)، في مقابل (تشريعات)، (أحكام)، (قوانين). فثمة مشكلة تواجه المشرّع الحكومي في التعامل مع القضايا التي تتطلب نصوصاً قانونية واضحة. وكيما ينأى المشرّع عن الإصطدام بما يعتبره العلماء مجالاً سيادياً خاصاً بهم، يسعى لصك مصطلحات ذات طبيعة هادئة وغير ملزمة دينياً. فالسعودية، من بين كل دول العالم تقريباً، تواجه إشكالية العلاقة بين ماهو ديني ووضعي في سن القوانين، في سياق التجاذب المزمن بين مرجعيتي الدين والدولة في الحقل التشريعي الدولتي. قائمة مخالفات شرعية يرصدها المعارضون السلفيون في مسائل شتى أصدرت فيها الدولة تشريعات منها: إحياء الأرض، الزواج، البنوك والمصارف، الضرائب (وتدعى رسوم)، مسائل متعلقة بالجيش السعودي، القوانين التجارية..وغيرها.

وبعد رحيل الشيخ ابن ابراهيم، الذي أبدى معارضة شديدة للقوانين التجارية خصوصاً التي وضعتها الدولة في عهده، إقتفى أثره طلاّبه وهم في الغالب من خارج أسرة آل الشيخ، وتسنّموا مناصب دينية وقضائية عليا. وكان إبنه إبراهيم أقد فاد من تراث والده في تولي منصب وزارة العدل، خلفاً للشيخ محمد علي الحركان، ورئاسة القضاء ورئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ليخلفه من بعده الشيخ عبد العزيز بن باز. وكان الشيخ إبراهيم بن محمد آل الشيخ ترك الوزارة سنة ١٤١٠/١٩٨٩. وقد وصفت فترته بالترهّل واللامبالاة وعدم الإكتراث لشؤون الوزارة، وبلغت مرحلة من الجمود شبه التام. وكان الشيخ ابراهيم قد أوكل مهماته الى وكلاء الوزارة، وبقي معارضاً لفكرة تنظيم القضاء، وتدوين الأحكام القضائية وتوثيقها. وبالرغم من أنه كان موضع ثقة الملك فهد شخصياً، الذي عيّنه في اللجنة المكلّفة بكتابة النظام الأساسي للحكم سنة ١٩٩١، إلا أن الأوضاع السائدة في وزارة العدل التي كان يرأسها آنذاك شكّلت دافعاً قوياً لتنحيته من منصبه (بناء على طلبه)، وتعيين شخصية قوية ومؤهّلة للإضطلاع بإعادة ضبط الوزارة وتنظيم شؤونها. فصدر قرار ملكي بتعيين الشيخ محمد بن جبير وزيراً للعدل، وكان معروفاً بحزمه، وفي نفس الوقت بآرائه المباينة مع لدّاته من العلماء.

وكان بروز شخصيات دينية جديدة من داخل المجتمع الديني الوهابي قد أفضى إلى تآكل سلطة ورمزية آل الشيخ، التي خسرت تدريجاً مواقعها في الدولة ورمزيتها الإجتماعية. وكان نفوذ الشيخ محمد بن ابراهيم في عهد الملك فيصل دافعاً وجيهاً لدى الملوك اللاحقين لتعديل النظام الديني الهرمي بما يتناسب وسياسات الدولة. فبعد وفاة االشيخ إبن إبراهيم في ١٨ رمضان ١٣٨٩هـ/٢٧ ديسمبر ١٩٦٩، صدر مرسوم ملكي رقم (أ/١٣٧) في ٨ رجب ١٣٩١ هـ/٢٨ سبتمبر ١٩٧١ بتشكيل هيئة كبار العلماء، من المختصّين في الشريعة الإسلامية من السعوديين، ونصّ المرسوم على اختيار أعضاء الهيئة بأمر ملكي. وبحسب المرسوم: تتولى الهيئة إبداء الرأي فيما يحال إليها من لي الأمر من أجل بحثه وتكوين الرأي المستند إلى الأدلة الشرعية فيه، كما تقدّم الهيئة توصيات في القضايا الدينية المتعلقة بتقرير أحكام عامة، ليسترشد بها ولي الأمر، بناء على بحوث يجرى تهيئتها وإعدادها. وشمل المرسوم الملكي تشكيل لجنة دائمة متفرّعة عن هيئة كبار العلماء، يتم اختيار أعضائها من بين أعضاء الهيئة بأمر ملكي، وتكون مهمتها: إعداد البحوث وتهيئتها للمناقشة من قبل الهيئة، وإصدار الفتاوى في الشؤون الفردية، وذلك بالإجابة عن أسئلة المستفتين في شؤون العقائد والعبادات والمعاملات الشخصية، وتسمّى (اللجنة الدائمة للبحوث والفتوى) ويلحق بها عدد من الجان. ونص المرسوم أيضاً على أن يعين بقرار من مجلس الوزراء أمين عام للهيئة يتولى الإشراف على جهاز الأمانة، ويكون الصلة بينها وبين رئاسة البحوث العلمية والإفتاء. وقد صدر الأمر الملكي بتعيين سبعة عشر عضواً في هيئة كبار العلماء، كان من بينهم عضو واحد فقط من أسرة آل الشيخ، وهو الشيخ إبراهيم بن محمد آل الشيخ، إبن المفتي السابق. وصدر بنفس التاريخ أمر ملكي آخر رقم (أ/١٣٩) بتعيين الشيخ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيساً لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.


سلمان العودة

وكان إتفاق جرى بين الملك فيصل وعمه الأمير مساعد بن عبد الرحمن، وزير المالية الأسبق، على تعيين هيئة من العلماء غير المتجانسين من أجل إضعاف موقع آل الشيخ والعلماء الوهابيين بصورة عامة. وقام الملك فيصل باستبعاد آل الشيخ، واكتفى بتعيين حسن آل الشيخ، ذي الميول الليبرالية، وزيراً للمعارف، فيما استبعدهم من مناصب دينية هامة.
وأثار تعيين الشيخ محمد علي الحركان، وهو خضيري، وزيراً للعدل سنة ١٣٩١هـ/١٩٧٠ حفيظة المجتمع الديني السلفي الذي اعتبره إهانة لأهل نجد، وللمؤسسة الدينية الوهابية. وبعد موت الملك فيصل في ١٣ ربيع الأول ١٣٩٥/ ٢٥ مارس ١٩٧٥، أقيل الحركان من وزارة العدل بقرار من ولي العهد فهد، الحاكم الفعلي في عهد الملك خالد (حكم في الفترة ما بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢)، وتم تعيين الحركان أميناً عاماً لرابطة العالم الإسلامي، وبقي في هذا المنصب حتى وفاته سنة ١٤٠٣هـ. وصدر أمر ملكي برقم (أ/٢٤٧) في ١٤ شوال سنة ١٣٩٥هـ/١٩ أكتوبر ١٩٧٥ بتعيين الشيخ عبد العزيز بن باز رئيساً لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ليخرج آل الشيخ بصورة كاملة من معادلة السلطة الدينية.

ما يبعث على السخرية أن ربيع المجتمع السلفي بدأ مع أشد الناس عداوة لعلماء الدين، فكثيراً ما عبّر الملك فهد عن امتعاضه إزاء السياسة الناعمة التي اتّبعها الملك فيصل مع رجال الدين، وكان يحثّه على تسديد ضربات قاصمة لهم كيما لا يجرأوا على تبني مواقف متشدّدة إزاء العائلة المالكة وسياساتها. ولكن شاءت الأقدار أن يكون الإنفجار السلفي على يد الملك فهد الذي أفسح في المجال أمام التيار السلفي كيما يتمدّد كونياً في رد فعل، أولاً على المد الشيعي الذي تدّفق بعد الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، وثانياً من أجل تثمير رجال الدين في دعم سياسات الدولة في مرحلة كانت فيها بحاجة إلى جرعة عالية من الشرعنة، بفعل تطوّرات سياسية خطيرة شهدتها المنطقة بصورة متوالية. لم يكن فهد ليفعل ذلك من وحي اليقين الديني أو الإعتقاد بضرورة إعادة إحياء فحوى الحلف التاريخي بين آل الشيخ وآل سعود، والقائم على تقاسم السلطتين الزمنية والدينية، ولكن ثمة فلسفة دسانسية خاصة تفسرّ توجّه الملك فهد في جلب العلماء الى داخل الدولة، يمكن إختصارها في كلمات قلائل: أن إشراك العلماء في لعبة السلطة يؤدي الى ترويضهم، وإخضاعهم، كما أن إدماجهم في بيروقراطية الدولة سيؤول إلى انغماسهم في مفاسدها.

سفر الحوالي

أعاد الملك فهد بعض الهيبة إلى آل الشيخ، في محاولة لإعادة ترسيخ المشروعية الدينية للدولة، وعيّن منهم وزراء مثل: عبد الرحمن آل الشيخ، في وزارة الزراعة، والشيخ إبراهيم بن محمد بن ابراهيم وزيراً للعدل (ت سنة ٢٠٠٧)، وكان من ذوي الميول الصوفية، وعرف عنه جرأته في مجلس الوزراء، وتبنيه مواقف فكرية معتدلة في موضوعات خلافية مثل المولد النبوي. وتولى الشيخ إبراهيم رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، وكلّف أيضاً رئاسة مجلس القضاء الأعلى، إلى جانب عضوية هيئة كبار العلماء.

وصدر أمر ملكي رقم (أ/٤٤١) وتاريخ ١٩ شوال ١٤٠٧هـ/١٦ يونيو ١٩٨٧ بتعيين الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ عضواً في هيئة كبار العلماء. وفي رد فعل على الإنشقاق العمودي في المجتمع السلفي، وبروز تيار صحوي خارج مظلة نفوذ كبار العلماء في المؤسسة الدينية الرسمية، أعيد إحياء موقع المفتي العام، في محاولة لإعادة بناء الرمزية الدينية الرسمية، وصدر أمر ملكي في شهر يوليو ١٩٩٣ رقم (أ/٤) بتعيين الشيخ عبد العزيز بن باز مفتياً عاماً للملكة ورئيساً لهيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء. وصدر الأمر السامي برقم (٣٨) بتاريخ ٨ شعبان ١٤١٦/ ٣٠ ديسمبر ١٩٩٥ بتعيين الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ في وظيفة نائب المفتي العام لشؤون الإفتاء، وفي ٢٩ محرم سنة ١٤٢٠/ ١٥ مايو ١٩٩٩ صدر أمر ملكي رقم (أ/٢٠) بتعيينه مفتياً عاماً للمملكة، ورئيساً لهيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء، بعد يومين من رحيل المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز.

بدا الشيخ عبد العزيز آل الشيخ أشد التصاقاً بمضمون العلاقة التقليدية التي قام عليها التحالف بين أسرتي آل الشيخ وآل سعود، في ظروف بدا فيها الإختلال اللافت في ميزان السلطة لصالح آل سعود، وفي ظل اشتداد حدّة الإستقطاب داخل المجتمع السلفي. وبالرغم من زيادة حصة آل الشيخ في الجهاز البيروقراطي للدولة، حيث تولي الشيخ صالح آل الشيخ وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، والشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وزارة العدل، إلى جانب تولي الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ منصب المفتي العام ورئاسة هيئة كبار العلماء، إضافة إلى الشيخ الدكتور محمد بن حسن آل الشيخ في عضوية مجلس هيئة كبار العلماء، إلا أن الرمزية التاريخية لآل الشيخ لم تكن قابلة للترميم بصورة كاملة، في ظل بروز أقطاب دينية ذات تأثير ملحوظ في الحياة العامة، وكذلك تنامي سلطة الدولة واكتساحها للمجال العام. ويمكن أن نخلص مما سبق، أن ثنائية السلطة في بعدها التاريخي تآكلت بفعل آلية الدولة التي لا تقبل الا الهيمنة وسيلة للتعاطي مع أي قوة أخرى تنافسها بل وتهدّدها أحياناً. ولكن تلك الثنائية إذا ما تفسّخت بفعل عوامل بيولوجية وثقافية واجتماعية وسياسية، فإنها فتحت الباب امام ثنائيات متسلسلة.

تعدّد مصادر الفتوى..تآكل المشروعية

تعرّف الفتوى بأنها (بيان الحكم الشرعي في المسألة)، فردية كانت أم جماعية، خاصة أم عامة. ومهمة استنباط الأحكام ليست حكراً على فرد بعينه دون آخر، بل مرتبطة بالشروط التأهيلية التي تجعل من شخص ما قادراً على استنباط الحكم الشرعي استناداً على مصادر الاستدلال الواردة في الكتاب والسنة. إن مجرد فتح باب الإجتهاد أمام العلماء يعني شرعنة الإختلاف والتنوع.

وتعود مسألة تعدّد مصادر الفتوى إلى ما قبل نشأة الدولة، ما خلق صعوبة بالغة لتأسيس مرجعية دينية تابعة للدولة تقطع الطريق على بروز مرجعيات موازية أو حتى متعارضة. وبدا واضحاً، حينذاك، أن بعض العلماء من خارج خط آل الشيخ بدأوا، خصوصاً بعد موت الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ، بالتأسيس لمرجعية دينية منافسة، وتنطوي على إشارات لافتة إلى محاولات رفض الإنضواء تحت مظلة مشروعية الدولة بمرجعية دينية تحت أسرة آل الشيخ. وكان موقف هؤلاء العلماء يحظى بقبول لدى أوساط إجتماعية معينة، كما يظهر ذلك في رسالة رفعها مجموعة علماء وهابيين كبار الى علماء نجد كافة سنة ١٣٣٩هـ/١٩٢١م، والتي سوّغت للملك عبد العزيز تسديد ضربة قاصمة لهم. وجاء في رسالة العلماء: حسن بن حسين، وسعد بن عتيف، وسليمان بن سحمان وصالح بن عبد العزيز، وعبد الرحمن بن عبد اللطيف، وعمر بن عبد اللطيف، وعبد الله بن حسن، ومحمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف، وكافة آل الشيخ: (ولا ينبغي لأحد من الناس العدول عن طريقة آل الشيخ، رحمة الله عليهم، ومخالفة ما استمروا عليه في أصول الدين، فإنه الصراط المستقيم، الذي من حاد عنه فقد سلك طريق أصحاب الجحيم). وجاء أيضاً (وكذلك في مسائل الأحكام والفتوى، لا ينبغي العدول عما استقاموا عليه، واستمرت عليه الفتوى منهم، فمن خالف في شيء من ذلك، واتخذ سبيلاً يخالف ما كان معلوماً عندهم، ومفتى به عندهم، مستقرة به الفتوى بينهم، فهو أهل للإنكار عليه والرد لقوله). وقالوا (ونحن نعلم: أن المسائل العلمية، والأحكام التي يُحكم بها الناس، والفتاوى التي يُفتَون بها لا تخلو من الخلاف، وهذا أمر يعرفه من له أدنى معرفة، لكن الإختلاف بين الناس خصوصاً في جهة نجد، لا بد ان يكون سبب شر وفساد وفتنة، وسد باب الشر والفتن والفساد، أمر مطلوب في الشريعة)(٢).



ناصر العمر

وردّ الملك عبد العزيز بالتأييد لكل ما جاء في رسالة العلماء، وكتب إلى علماء نجد كافة يذكّرهم بمرجعية آل الشيخ، وتعرّض للعلماء المخالفين بالقول (ثم بعد ذلك تفهمون: أن أسباب الشر كثيرة، ولا بد أن يحصل من الناس بعض شوفات: أحدٍ يدوّر المخالفة، وأحدٍ يدوّر الترّوس (=الترؤس/

الرئاسة)، وأحد جاهل يريد الحق، ولكن خفي عليه سبيل الحق، فاتبع هواه، وهذا أمر كله مُخالف للشرع). واستعرض طويلاً منجزات الشيخ محمد بن عبد الوهاب وآله من بعده في نشر الدعوة، وهداية الناس، في سياق تأكيد المرجعية الدينية للدولة الناشئة، وقال (ويتعيّن علينا أن نقتدي بما اقتدوا به). ثم أضاف (ولهوب خافيكم: حال هذا الزمان، وكثرة الطالب والسائل، وقلة البصيرة والفهم. وأيضاً مهوب خافيكم: إختلاف العلماء في أمور الفروع؛ فلابد أن كل إنسان يدّعي المعرفة على جهل: إما أحد يسمع حديثاً، أو قولاً من أقوال العلماء، لا يعرف حقيقته، فيفتي به، أو يكون أحد له مقصد، يدوّر الأقوال المخالفة؛ مقصوده الخلاف، إما مخالفة أحد من علماء المسلمين، أو يبي يقال: هذا فلان! يدوّر بذلك رياسة، أو شيئاً من أمور الدنيا..). وأعقب ذلك بتوجيه تحذير شديدة اللهجة (فالآن يكون الأمر على ما ذكر المشايخ.. فمن أفتى أو تكلم بكلام مخالف لما عليه الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وأولاده: عبدالله، وعبدالرحمن، وعبداللطيف، وعبدالله بن عبداللطيف، فهو متعرض للخطر؛ لأننا نعرف أنه ما يخالفهم إلا إنسان مراوز للشر والفتنة بين المسلمين.) وأوصى العلماء بالقول (فأنتم - إن شاء الله - يا جميع علماء المسلمين التزموا بهذا الأمر، وقوموا على من خالفه، ومن سمعتم منه مخالفة في قليل أو كثير، ما قدرتم عليه نفذوه، وما لم تقدروا عليه ارفعوه إلينا..)(٣).


الشيخ ابن عثيمين

وكان يمكن لمرجعية آل الشيخ أن تحافظ على زخمها التاريخي والروحي، لولا أن اختفاء رموز كبار من أسرة آل الشيخ عن المسرح، ومضاعفات برامج التحديث التي شهدتها البلاد منذ السبعينيات من القرن الماضي، في تكسير خطوط التحالفات التاريخية، وكذلك الإحتكار الإجتماعي للمعرفة الدينية، وهذا ما شعرت به أسرة آل الشيخ دون غيرها من بقية الأسر العلمية، كونها لحظت بملء عيونها زوال مجد تقاسم الغنيمة، فيما بدأت مصادر جديدة للإفتاء تبرز في السعودية، وينخرط أصحابها في مناقشات عميقة في شؤون الدولة. وفيما نعثر على أمثلة ضئيلة وغير مشجّعة على تنوّع مصادر الإفتاء في السبعينيات والثمانينات، أي في مرحلة ما بعد رحيل المفتي الأسبق الشيخ محمد بن إبراهيم، فإن مرحلة الشيخ عبد العزيز بن باز ومن لحق به شهدت تسالماً غير مسبوق بين أعلى سلطة دينية مع رأس السلطة السياسية.

وفي التسعينيات من القرن الماضي تفجّرت ظاهرة تعدد مصادر الفتوى، بشكل مثير للقلق، بعد أن تسببت في انفراط عقد النظام الديني الرسمي، وظهر كثير من المشايخ من الطبقة الثانية والثالثة يدلون بفتاوى في موضوعات ذات صلة بالشؤون الخاصة والعامة، ما أدى إلى تصديع المكانة الروحية والرمزية لطبقة كبار العلماء. يمكن القول، أن مرحلة التسعينيات شكّلت قطيعة شبه تامة مع تجربة سابقة، استطاعت الدولة خلالها أن تحتكر عبر الهيئة الدينية الرسمية السلطة الروحية على المجتمع النجدي.

لم تقف إنتقادات الطبقات الجديدة من علماء الوهابية عند مجرد مؤاخذات محدودة مرتبطة بقانون أو تشريع ما، بل طالت موضوعات شتى شملت عضوية السعودية في المؤسسات والهيئات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، واليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، وصولاً إلى منظمة التجارة العالمية، كونها تستند على تشريعات غير مستمدّة من الكتاب والسنة. وحتى العضوية في الجامعة العربية بقيت مورد ارتياب علماء سلفيين، على أساس أن ميثاق الجامعة يؤكّد على استقلال الدول وسيادتها، بما يقرّ التجزئة والتقسيم، في مقابل الأمة، بل شملت الإنتقادات كل مجالات الدولة تقريباً.

ويحمل منتقدو الحكومة على العلماء خضوعهم تحت تأثير ضغوط الدولة، كما يظهر في تبدّل فتاوى سابقة للمفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز في تحريم الصلح مع دولة اليهود(٤)، وتحريم الإستعانة بالمشركين مطلقاً، بحسب ما ذكر في كتابه (نقد القومية العربية)(٥). وصدرت فتوى لاحقة للشيخ بن باز تجيز الصلح مع اليهود وقال ما نصه (كل دولة تنظر في مصلحتها، فإذا رأت أن من المصلحة للمسلمين في بلادها الصلح مع اليهود في تبادل السفراء والبيع والشراء، وغير ذلك من المعاملات التي يجيزها شرع الله المطهر، فلا بأس في ذلك)(٦). وفي مسألة تحريم الاستعانة بالمشركين، أصدر الشيخ بن باز فتوى تجيز الإستعانة بالمشركين إذا كان في المسلمين قلة بحيث تدعو الحاجة الى ذلك، أن يكونوا ممن يوثق بهم في أمر المسلمين(٧). وجاء في فتوى مشتركة عن مجلس (هيئة كبار العلماء) برئاسة الشيخ بن باز (أنه لا مانع من الاستعانة ببعض الكفار للجيوش الإسلامية والعربية ولا بأس من الاستعانة لصد عدوان المعتدي الكافر وظلمه والدفاع عن البلاد وعن حرمة الإسلام والمسلمين إذا غلب على الظن حصول المطلوب بذلك ودعت إليه الضرورة)(٨).

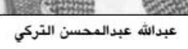
في ظل انشعاب المجتمع السلفي على وقع تطوّرات سياسية دراماتيكية خلال حرب الخليج الثانية، بدأ ينشق اتجاه راديكالي من داخل المؤسسة الدينية السلفية، عبّر عن نفسه بصورة علنية ولافتة في (مذكرة النصيحة) التي رفعت الى الملك فهد في بداية سنة ١٩٩٣، بعد مداولات استمرت شهوراً جرى خلالها إطلاع غالبية أعضاء (هيئة كبار العلماء) وحظيت بتأييد كثير منهم. واشتملت على رؤية تقويمية شاملة للدولة السعودية، وتناولت المذكرة: واقع الأنظمة واللوائح، والقضاء والمحاكم، والحقوق، ودور الدعاة، والوضع الإداري، والمال والاقتصاد، والمرافق الاجتماعية، والجيش، والإعلام، والعلاقات الخارجية..). وجاءت ردود فعل العائلة المالكة سريعة وحاسمة، حيث شنّت حملة إعتقالات واسعة في صفوف المشايخ الذين وقّعوا على المذكرة، وأخذت عليهم تعهدات بعدم استئناف النشاط الإحتجاجي ضد الدولة في مقابل الإفراج عنهم. كما صدر قرار من الملك فهد في ٢ ديسمبر ١٩٩٢ بإعفاء سبعة من أعضاء (هيئة كبار العلماء) بحجة (أسباب صحية). وصدر أمر ملكي برقم (أ/١٣٨) بتاريخ ٦ جمادى الآخر ١٤١٣هـ/١ ديسمبر ١٩٩٢ بتعيين أعضاء هيئة كبار العلماء على خلفية النشاطات الإحتجاجية التي تفجّرت إبان أزمة الخليج الثانية، أدّت إلى اختفاء كثير من الوجوه التقليدية، ودخول أعضاء جدد غير متحدّرين من التراتبية السلفية التقليدية، وضمّت الهيئة عضواً واحداً فقط من آل الشيخ، وهو الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ. وبعد تشكيل هيئة جديدة بزيادة عشرة أعضاء جدد، صرح الملك فهد في ١٩ ديسمبر ١٩٩٢ قائلاً (بدأنا نرى أموراً ما كنا نعرفها، ولا كانت موجودة عندنا نهائياً).


المفتي عبدالعزيز آل الشيخ

وقد فتحت وقائع تلك المرحلة الأبواب على تطوّرات لاحقة أخذ شكلاً عنفياً في تفجيرات الرياض ١٩٩٥، والخبر ١٩٩٦، وصولاً الى ولادة تنظيم القاعدة بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، محمّلاً بتراث صحوي راديكالي في رد فعل على مسيرة الدولة والمرجعية الدينية التابعة لها.

وكان الإنشقاق العمودي داخل المجتمع السلفي محرّضاً فعالاً على قيام القيادة السعودية بقرارات عاجلة من أجل ترميم مشروعيتها الدينية،

بعد أن بدأت الأصوات تتصاعد من داخل المجتمع السلفي بضرورة إدخال إصلاحات جوهرية في بنية الدولة، وذهب بعضها، كما تلفت محتويات (مذكرة النصيحة)، إلى حد المطالبة بإعادة أسلمة الدولة. وكان على الملك إثبات بأنه مازال أميناً على تطبيق الشريعة الإسلامية، وملتزماً بأحكام العلماء، وهذا ما أوجد فرصة استثنائية أمام رجال الدين كيما يفيدوا من حاجة الدولة لهم وتعويض بعض الخسائر التي تكبدوها في مراحل سابقة..


عبدالله عبدالمحسن التركي

كان عقد التسعينيات قد انتهى إلى حقيقة دراماتيكية بالنسبة لتحالف الديني والسياسي، ويمكن التعبير عنها بعملية تحرير للفتوى من قبضة طبقة كبار العلماء. فقد نجح مشايخ الصحوة في كسر الإحتكار التاريخي للفتوى من قبل شريحة ذات مواصفات خاصة، تكون في الغالب مقرّبة من القصر، وجاء هؤلاء الصحويون برسالة مفادها أن زمن الوصاية الفقهية قد ولى.

في بداية الألفية الجديدة، حذر المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ من أن (الفتيا بلا علم خطرها عظيم وجرمها كبير) وقال بأن (تنوع الفتوى لعدد من المفتين في الفتوى الواحدة قد يكون ضاراً) لأنه حسب قوله (إن كان هناك كل مفت مستقلاً برأيه لا يهم إصدار فتوى سواء كانت حقا أو مخالفة للحق، فان هذا التنوع بهذا الشكل يجعل الامر غير مستقر). وشدّد على حصر دور الإفتاء في (هيئة كبار العلماء) و(لجنة الإفتاء)(٩). ونبّه المفتي الدعاة والقائمين على أمر الدعوة إلى (عدم الفتوى بما لا يعلمون، وإن سئلوا عن ما لا يعلموه عليهم إرجاعه إلى من يعلمه، وسؤال من هو أولى منهم)(١٠)، في إشارة واضحة إلى إعادة تثبيت مرجعية هيئة كبار علماء ولجنة الإفتاء الرسمية. وطالب بضبط الأئمة والخطباء عبر تكثيف اللقاءات مع مديري فروع وزارة الشؤون الإسلامية وإدارات الأوقاف والمساجد، من أجل (تذكيرهم بما يجب عليهم في توجيههم للأمة التوجيه السليم النافع، فيحرصون على توجيه هؤلاء الخطباء، والتعاون معهم، واصلاح أخطائهم، وازالة ما قد يكون علق بأذهانهم من أمور يظنون أنها صواب، مبينين لهم الخطأ، ويهدونهم الى الطريق المستقيم).

وما إن بدأت دوامة العنف في ١٢ مايو ٢٠٠٣، تصاعدت الأصوات المطالبة بمجابهة الفتاوى المؤيّدة للعمليات الإنتحارية، مع تزايد أعداد المجنّدين في عمليات مسلّحة في العراق. وشهدت البلاد حملات متبادلة بين كبار العلماء ومشايخ التنظيمات الجهادية استعمل فيها الطرفان كل أنواع الفتوى تقريباً، ووصلت إلى حد صدور فتاوى بالتكفير ضد إبن باز وابن عثيمين، بسبب وقوفهما مع السلطة.

وفي ظل تصاعدة موجة العنف، ولجوء الحكومة الى العلماء لتعزيز الجبهة الدينية للدولة، انتقد عناصر الجماعات الجهادية تصريحات المفتى العام الحالي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ بتجريم من نزع الطاعة من الحكومة السعودية، ووصفه آل سعود بأنهم (سعوا في إصلاح الأمة والدفاع عنها). وكان واضحاً الجرعة الدينية العالية في التصريحات السياسية للعلماء، فقد ذكر المفتي في تصريح له في ٢٥ يونيو ٢٠٠٣ ما نصّه: (من أحدث حدثاً في البلاد لا يجوز التستّر عليه، بل يجب الإبلاغ عنه ورفع أمره مباشرة إلى ولي الأمر بما يتوافق والشريعة الإسلامية). كما اعتبرت هيئة كبار العلماء التفجيرات بأنها (كبيرة من كبائر الذنوب العظام)، وقال الشيخ أسامة عبد الله خياط، إمام وخطيب المسجد الحرام، في ١٢ يونيو ٢٠٠٣ بأن التفجيرات (عملاً إرهابياً يأباه الله ورسوله وصالح المؤمنين)، فيما قال الشيخ عبد الباري الثبيتي، إمام وخطيب المسجد النبوي، بأنها (كبيرة من الكبائر ليس لها ما يبرّرها لا شرعاً ولا عقلاً)، وحذر (من الغلو الاعتقادي).

وفي رد فعل على الإنقسام الحاد الذي حصل في المجتمع السلفي، بتأثير من ظاهرة الجماعات المسلّحة التي حظيت بشعبية لافتة، أعلنت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية في ٢٧ مايو ٢٠٠٣م طي قيد وإعادة تأهيل ١٧١٠ من الأئمة والخطباء والمؤذّنين في المساجد في مناطق مختلفة من السعودية. وقال الوزارة بأنها تلقّت توصيات رسمية بطي قيد ٣٥٣ شخصاً من العاملين في المساجد هم ٤٤ خطيب جمعة و١٦٠ إمام مسجد و١٤٩ مؤذناً، وذلك بعد التأكد من عدم صلاحيتهم للعمل في المساجد، في حين ألحقت بدورات شرعية ٥١٧ إماماً و٩٥٠ خطيباً و٧٥٠ مؤذناً.

وبرز في هذا المناخ الملتهب، الشيخ سفر الحوالي، أحد أبرز رموز الظاهرة الصحوية في السعودية منذ التسعينيات من القرن الماضي، وقد ألمح في مقابلة تلفزيونية إلى وقوع الدولة في مطب الكفر وطالبها بأن (تلغي كل القوانين الوضعية، وتتحاكم فعلاً إلى الشريعة، وتعدّل نظام القضاء، وتلغي المعاهدات والولاءات غير الشرعية، وتزيل المنكرات التي تستفز هؤلاء، وتمنع الكُتّاب الذين يكتبون بعض الكلام الذي فيه إلحاد وسخرية بالدين في الإعلام وغيره)(١١).

لا ريب أن مثل هذه الأراء ذات الطبيعة الإفتائية تمثّل محرّضاً فعالاً لتنظيمات جهادية تتوسل السلاح خياراً لتغيير الوضع القائم، وإعادة أسلمة الدولة، ووضع حد للمخالفات التي وقعت في مجال تطبيق أحكام الشريعة في هذا البلد.

وقد روى بعض السعوديين العائدين من العراق سنة ٢٠٠٥ قصص تجنيدهم لجهة تنفيذ عمليات إنتحارية في العراق. ونقلت صحيفة (الوطن) السعودية في ١٨ مايو ٢٠٠٥، قصص أربع سعوديين عادوا من العراق الى منطقة القصيم، قالوا أنهم (تعرضوا لإقناع من بعض المتحمّسين لفكرة الجهاد، الذين ركّزوا خلال أحاديثهم على أن الجهاد فريضة على المسلم). نقل هؤلاء بأن قرار العودة من الجهاد في العراق جاء بناء على (صدور فتوى من بعض العلماء في هذا الشأن). وكما يظهر، فإن الفتاوى الدينية كانت مسؤولة عن تحريض عناصر دينية سلفية على الخروج للقتال في أفغانستان والعراق والشيشان وغيرها، كما كانت مسؤولة عن عودتهم الى الديار، ما يعني أن الفتاوى الدينية تبقى مصدراً توجيهياً أساسياً في مواقف العناصر الجهادية في المجتمع السلفي.


الملك عبدالعزيز: ترسيخ آل الشيخ

وفي ١٧ نوفمبر ٢٠٠٣، بثّ التلفزيون السعودي ـ القناة الأولى مقابلة مع الشيخ علي بن خضير، أحد منظري نظيم الجهاد في الجزيرة العربية الذين ألقي القبض عليه في إحدى المواجهات في مايو ٢٠٠٣، بحسب تصريحات الأمير نايف في مؤتمر صحافي في ٢٨ مايو ٢٠٠٣. وكان الداعية عايض القرني، من أبرز مشايخ الصحوة الذين برزوا خلال أزمة الخليج الثانية، من أجرى المقابلة مع الشيخ الخضير، وكانت تدور حول فتاوى الأخير في الجهاد، والتي شكّلت المستند الشرعي لتنظيم القاعدة في تنفيذ عمليات عسكرية داخل السعودية. وكان واضحاً من طبيعة الأسئلة التي وجّهها الشيخ القرني أنها كانت تنصب على فتوى تكفير الدولة، وكما قال في سؤال (هل ترى دولتنا أنها

دولة إسلامية ومن ينتسب إليها من العلماء والوزراء والدعاة والعسكر؟) فأكّد الخضير ذلك، وأعلن براءته من تكفير الدولة ووزرائها والعلماء والمجتمع. كما سئل عن البيعة لولي الأمر، فأكد الخضير على البيعة والإلتزام بها والطاعة. وأعلن عن خطأ فتاوى مثل مقاتلة رجل الأمن، كما أعلن معارضته لكتاب محمد المقدسي بعنوان (عسكر السلطان) والذي أفتى فيه بأن أفراد العسكر أو الجيش وكل من انتسب إلى الأمن، فإنه ينطبق عليهم حكم الحاكم الطاغية، فهم طغاة مثله، فشجب الخضير الفتوى وقال (أن هذه الفتيا خطأ ولا ينبغي للشباب أن يقرأوها). وشدّد على مرجعية ولي الأمر في موضوع الجهاد، وقال لا جهاد إلا بإذن ولي الأمر.


الشيخ محمد بن جبير

وأثار الشيخ القرني سؤالاً مفاده: هل أن ما عندنا من أخطاء في مجتمعنا توجب التكفير ومن ثم الخروج على ولي الامر؟ فأجاب الخضير بأن ذلك أمر مرفوض، حتى مع وجود الأخطاء، ولكن لا تبرر التكفير أو الخرج أو نزع اليد من الطاعة لولي الأمر. وأثار الشيخ القرني مسألة الفتاوى الصادرة من الخضير وكثر من طلبة العلم جرى استغلالها، حسب قوله، في شرعنة العمل الجهادي أو اغتيال بعض الكتّاب والصحافيين، والتي أصدرها الخضير نفسه فقال (وهذه كلها فتاوى اصدرتها وأعتبر نفسي راجع عنها لانها تحتاج الى تبيين). ولفت الشيخ القرني الى تشوّه صورة العلماء إبان فورة النشاط الجهادي داخل السعودية وبروز طبقة من المشايخ الداعمين له. بل وعارض الهجرة الى افغانستان.

وحاول الشيخ القرني إستعادة مرجعية الشيخين بن باز وإبن عثيمين، وهي مرجعية كانت موضع ارتياب بالنسبة للشيخ عايض القرني نفسه في التسعينيات، حين برز كأحد رموز الصحوة، وكان يزاول مع مجايليه نشاطاً إحتجاجياً ضد الدولة. مرجعية ابن باز وابن عثيمين التي تهدّدت في التسعينيات وتآكلت مع بروز تنظيم القاعدة في العقد الأخير، لابد أن تتطلب إعادة تأهيلها عملاً شاقاً خصوصاً في ظل أوضاع شهدت انحدار المرجعيات التقليدية، وانتقال مراكز التوجيه الإجتماعي والديني الى طبقة ذات قاعدة شعبية وتتمتع بحضور إجتماعي كثيف، بالرغم من محاولة كبار العلماء والمقرّبين منهم من مشايخ الصحوة السابقين اختراق المجتمع السلفي عبر اعتماد ذات الوسيلة، من خلال القاء محاضرات عامة، وأداء صلوات الجمعة والجماعة، وعقد الدروس الدينية.

إن استخدام شيخ صحوي مثل القرني لإجراء المقابلة مع الشيخ الخضير تنطوي على رسالة واضحة، بأن مصير الجماعة الجديدة سينتهي الى نفس مآل الجماعات السابقة، والتي كان الشيخ القرني جزءً منها. وفي كل الأحوال يحقق البرنامج بضيفه ومشرفه فرصة ضرب الفريقين ببعضهما.

بالرغم من ذلك، لم يضع توجيه ضربات قاصمة للجماعات العنفية نهاية حاسمة لمعركة الفتوى، فقد بقي الجدل محتدماً بين علماء المؤسسة الدينية الرسمية ورجال الدين المستقلين، على قاعدة الفتاوى المحرّضة على الجهاد في العراق وغيرها. فقد وجّه وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ انتقاداً في ٨ يوليو ٢٠٠٤ لخطباء المساجد الذين وصفهم بـ (المؤيّدين) للإسلاميين المتطرفين، ودعا إلى عدم تحويل المساجد الى وسيلة للشحن والحماس). وقال أن (بعض خطباء المساجد والجوامع في السعودية يؤيدون منهج وافكار الفئات الضالّة والمنحرفة..).

وكان رئيس مجلس القضاء الأعلى، الشيخ صالح اللحيدان قد حذّر من الفتاوى الداعية الى سفر الشباب للعراق تحت عنوان الجهاد. وقال في مقابلة مع جريدة (عكاظ) في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٤ بأن (أي شاب يخرج من بلادنا للذهاب للعراق مسيء إلى نفسه ولأسرته ولبلاده و هذا ليس من الجهاد).

وكان المفتي العام الشيخ عبد العزيز آل الشيخ حذّر من (التسرّع في الفتوى)، ولفت إلى نوعين من الفتاوى، الأولى فتاوى متعلقة بالأفراد، وأخرى (تتعلق بمصالح الأمة عامة دينياً أو سياسياً أو اقتصادياً او عسكرياً او غير ذلك مما يكون تأثيره عاماً)(١٢)، على أساس أن ذلك إمتياز خاص بهيئة كبار العلماء أو المجامع الفقهية. نشير إلى أن اختلافاً وقع بين هيئة كبار العلماء ومجمع الفقه في مسألة عقد الإجارة المنتهية بالتمليك، حيث أفتى مجلس هيئة كبار العلماء بتحريمه، فيما أجاز مجمع الفقه العقد بضوابط.

ويتصاعد الجدل داخل المجتمع السلفي حول مصادر الإفتاء، حيث شكّك وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، صالح آل الشيخ في نوايا من يضطلعون بالإفتاء من خارج إطار الدولة، وقال (أن الفتوى في هذه الأيام أصبحت مفخرة لدى البعض)، واعتبر ان بعض الفتاوى قد تخضع تحت تأثير ست طرق للهوى منها: حب استدامة الرئاسة والإمارة(١٣). وفي وفي ٣١ مايو ٢٠٠٧ أعاد المفتي العام الشيخ عبد العزيز آل الشيخ التأكيد على مرجعية هيئة كبار العلماء والمجامع الفقهية في الأمور المتعلق بمصالح الأمة عامة دينياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً(١٤).

وبدت هذه المواقف المتزامنة وكأنها جزء من حملة مشتركة يقودها الديني والسياسي معاً. فبعد أسبوعين على تصريح المفتي، هاجم الملك عبد الله في ١١ يونيو ٢٠٠٧ ما اعتبره (عدم ضبط الفتوى)، ووصف بعض المفتين بـ (المتلبسين بالشيطان)، في لهجة موتورة واضحة، كما نعتهم بالتضليل. وقال (لقد سرني عزم الرابطة ـ رابطة العالم الإسلامي ـ على عقد مؤتمر للفتوى لمعالجة الخلل المترتب على عدم ضبط الفتوى والجرأة في القول على الله بغير علم). وأبدى ارتياحاً واضحاً من موقف الرابطة من (الفئة الضالة وتصديها للإنحراف الفكري الشاذ، وتقديمها لشباب الأمة ثقافة معاصرة تلبّي حاجتهم، وتقوم على الاعتدال والتوسط وتسهم في مكافحة الآفات الدخيلة على المجتمع الإسلامي وفي مقدمتها آفة الإرهاب). إذن، ثمة ما يربط بين توحيد مصدر الإفتاء وموضوع الإرهاب، أو بالأحرى الفتاوى الجهادية التي انطلقت منذ شهدت البلاد موجة تفجيرات في مايو ٢٠٠٣. وأوضح الملك ذلك في كلمة له بحضور اعضاء الرابطة وقال (إن هذا الاجتماع المؤسسي خير برهان ينبغي دعمه من أجل أن نقطع طريق أصحاب الفتوى الذين تصدروا الفضائيات ومواقع الإنترنت فضلوا وأضلوا فهم عاطلون عن أدوات الفتيا وعن أدوات الاستنباط فأوقعوا الأمة في حرج عظيم قتلاً وتفجيراً وانتحارا وتكفيرا وتضليلاً)(١٥).


الملك فيصل: شق المشايخ

بالرغم من تحذيرات صدرت من كبار العلماء الرسميين، إلا أن تصريحات علماء آخرين تلفت إلى أن فتاوى وتحذيرات العلماء فقدت قدراً كبيراً من نفوذها في الشارع السلفي. ففي ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨، إنتقد الشيخ صالح بن غانم السدلان، الأستاذ في كلية الشريعة في الرياض، من يتعرّضون للعلماء ووصفهم بالمساكين، وشمل نقده من (يغتاب الحكام أو المسؤوليين في الدولة صغاراً أو كباراً)، حسب قوله(١٦). وطالب بتوحيد الفتوى (يجب ألا تتعدد مصادر الفتوى في البلد الواحد وأن يكون مصدرها

واحدا وألا تختلف هذه الفتاوى في الأمور العامة حتى المفتي الواحد لا يستقل برأيه فيما تعم به البلوى والنوازل المعاصرة وغير ذلك)، وألمح الى الفتاوى من مصادر مجهولة أو وسائل غير رسمية كالفضائيات أو الهاتف.. وقال بأنه لا يجب معارضة الفتوى الرسمية وقال بوجوب (احترام الفتوى الرسمية وعدم معارضتها)، حتى لو تبيّن صحة فتاوى مجتهدين آخرين، واشترط صحة الفتوى بكونها صادرة عن (جهّة مخوّلة من قبل ولي الأمر).


علي بن خضير: إرهابي!

كما جرى نقاش عريض على مستويين رسمي وأهلي حول مسألة تعدّد مصادر الإفتاء في المملكة السعودية. ويميل الشيخ الدكتور محمد القري، الى تعدّدية الآراء وقال (يجب ان لا نتخوف من كثرة الآراء والفتاوى لأن عندنا الميزان الذي نعرف به الصواب والخطأ)(١٧). وتبعه في ذلك الشيخ الدكتور عبد الله المطلق، عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء، وقال (فرأي الفقيه لا يكون حاكماً على فقيه آخر، فهذه اجتهادات، وكل واحد من الفقهاء يجب عليه أن يجتهد في بيان حكم الواقعة من أدلة مستنبطة من كتاب الله ومن سنة رسوله صلى الله عليه وسلم)(١٨). وفي جوابه عن مسألة توحيد الفتوى قال بأن (توحيد جهة الفتوى من مسائل السياسة الشرعية المنوطة بولي الأمر، وقد أصدر مجلس هيئة كبار العلماء قرارا يمنع فيه الفتوى في وسائل الإعلام إلا من المخولين بإجازة من سماحة المفتي العام للمملكة). وعلّق قائلاً أن (الذين يدعون إلى توحيد الفتوى بحرارة هم الذين يضيقون ذرعا بالخلاف ويظنون أنه نشاز في حياة المسلمين، ويرون انه يجب على علماء المسلمين أن يتحدوا في الفتوى، وفي الواقع أن هؤلاء من حيث لا يشعرون يدعون إلى أن يفقد الفقه الإسلامي ميزة من أعظم الميزات التي هي حرية الاجتهاد والبحث في الوصول إلى المعلومة الصحيحة، وألا تكون المسائل مسائل إجماع يؤخذ فيها رأي الأغلبية ويمنع غيرهم من الاجتهاد، فهؤلاء ينظرون بمنظار يفرق الناس في المجالس أو في طبيعة عملهم، ممن يأخذ بهذا الرأي وآخر يأخذ بهذا الرأي، يعتبرون هذا العمل من الأشياء المشينة التي لا يجوز أن تنسب إلى الإسلام ..).

وعلّق الشيخ محمد القري على دور المجامع الفقهية وهيئة كبار العلماء بأنها (إنما أسست لكي تكون هيئات للاجتهاد الجماعي وليس لاحتكار الاجتهاد، وهذا خلط في أذهان كثير من الناس)(١٩). وفرّق الشيخ يوسف الشبيلي بين احتكار الفتوى وضبط الفتوى وقال (فأنا لا أؤيد الدعوة إلى توحيد الفتوى، إذا كان القصد من ذلك أن يسند الإفتاء في جميع القضايا أو بعضها إلى جهة بعينها أو شخص بعينه ويمنع الآخرون من الإفتاء بما يخالف ما يصدر عن تلك الجهة، وذلك فيما أرى مخالف لسنة الله الكونية وسنته الشرعية). وقال بأن توحيد الفتوى يكاد يكون مستحيلاً في هذا العصر التي تطوّرت فيه وسائل الإعلام (فالناس يتلقون الفتاوى عبر وسائل الإعلام من علماء بلدهم ومن غيرهم، فإذا أسند الحاكم في بلد أمر الإفتاء إلى جهة بعينها ومنع العلماء الآخرين من مخالفتها، فغاية ما في الأمر أنه منع علماء بلده، أما المفتون من البلدان الأخرى فلن يمتنعوا عن الإفتاء لأهل تلك البلاد ولغيرهم ولو كان رأيهم مخالفاً لتلك الجهة التي يفترض فيها أن تحتكر الفتوى).

ومع اختلاف الفتوى، يرى الشيخ عبد الله المطلق بأن يأخذ المسلم (بما يعتقد أنه أقرب إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم)، وعارضه في ذلك الشيخ محمد القري الذي اعتبر اتباع من نثق في دينه وأمانته وديانته وعلمه في الافتاء (فهذا من المسلمات)، ويضيف (ولكن فيما يتعلق بالمعاملات المالية من المهم أيضاً ان نتأكد من فهم المفتي للمسألة محل الفتوى)(٢٠). وجاء ذلك، بعد أن شكى كثير من الخبراء الإقتصاديين من فتاوى متضاربة صدرت من رجال دين غير متخصّصين في القضايا الإقتصادية(٢١).

في ظل هذا التشابك المحتدم بين مصادر الإفتاء على المستويين الرسمي والأهلي، كانت المحاولات تتجه إلى ترشيد العملية الإفتائية، من خلال تصنيع قنوات استيعاب للنشاطات الفقهية. ويمثّل إنطلاق قناة (فتوى) التي يشرف عليها الشيخ سلمان بن فهد العودة، أحد رموز الصحوة البارزين في التسعينيات، إحدى المحاولات لناحية وضع حد للتوترات الدينية على قاعدة تعدّدية مصادر الفتوى. وكانت القناة قد أعلنت عن أهداف محدّدة منها: تأكيد المرجعية للكتاب والسنة، تثبيت المحكمات ومعاقد الإجماع، إشاعة التعامل الشرعي مع الخلاف في موارد النزاع، تيسير وصول المستفتي إلى المفتي، السعي إلى أن تتبوأ الفتوى مكانها اللائق بها في توجيه الطاقات نحو التقدم والتطور والبناء الحضاري، التعريف بالمجامع الفقهية ودور الفتوى والتواصل بين فقهاء العالم الإسلامي، الرقي بمستوى المستفتي في تفكيره . ووعيه بذاته ودينه ومجتمعه، تطوير الرؤية الفقهية ، وإثراء البحث في فقه النوازل والقضايا المعاصرة(٢٢).

وقد استطلعت القناة آراء كثير من العلماء داخل وخارج السعودية واستثنت بطبيعة الحال آراء علماء من المذاهب الأخرى داخل المملكة، الصوفية، والشيعة، والاسماعيلية وغيرهم..بالرغم من أن فتاوى كثيرة صدرت بتكفيرهم من علماء سلفيين، من بينهم المشرف على القناة.

وفي أبريل ٢٠٠٨، شهدت البلاد جدلاً واسعاً حول توسعة المسعى بين الصفا والمروة في الحرم المكي، وبالرغم من قرار الملك عبد الله بإمضاء مشروع التوسعة، إلا أن أغلبية أعضاء في هيئة كبار العلماء عارضوا القرار. ومن أجل التعويض عن تلك المعارضة نقلت صحيفة (الشرق الأوسط) في ٢٦ أبريل ٢٠٠٨ آراء عدد من الفقهاء والمراجع السنة والشيعة المؤيدين لتوسعة المسعى من منطلق (فقه التيسير والرحمة)، من بينهم الشيخ يوسف القرضاوي والمرجعين الشيعيين علي الخامنائي ومحمد حسين فضل الله.


عبدالله المطلق

يأتي هذا الإستدراج للتأييد في ظل موقف سعودي ثابت برفض التدخل الخارجي في شؤون إدارة مناسك الحج.

وعلى مستوى علماء المؤسسة الدينية الرسمية، أصدر الشيخ صالح الفوزان عضو هيئة كبار العلماء، بياناً في ١٤ أبريل ٢٠٠٨، عبّر فيه عن رفضه لفكرة التوسعة وقال (لا مجال للاجتهاد في العبادات، فلا يزاد في مكان العبادة الذي حدده الله لها. ومكان السعي بين الصفا والمروة كما أن مكان الطواف هو بالبيت العتيق).

كما عارض رئيس مجلس القضاء الأعلى وعضو هيئة كبار العلماء الشيخ صالح اللحيدان، المقرّب من ولي العهد الأمير سلطان ووزير الداخلية الأمير نايف، التوسعة الجديدة، وقال (ومن اعتمر الآن فعليه أن يترك السعي). وكان بعض أعضاء هيئة كبار العلماء قد عارض قراراً مماثلاً في عهد الملك خالد في مسألة التوسعة في منى.

فتاوى أخرى ذات طبيعة حكمية صدرت أيضاً من قبل علماء دين محسوبين على الخط المتشدد في المدرسة السلفية، منها فتوى الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك، الأستاذ السابق بقسم العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بردّة الكاتبين في جريدة (الرياض) يوسف أبا الخيل وعبد الله بن بجاد العتيبي في سياق رده على مقالتيهما بتاريخ ٧ يناير ٢٠٠٨ بعنوان (إسلام النص وإسلام الصراع) للعتيبي و(الآخر في

ميزان الإسلام) لأبي الخيل. وطالب البراك الكاتبين بالتوبة. وقال البراك عن كل كاتب على حده (يجب أن يحاكم ليرجع عن ذلك. فإن تابَ ورجع، وإلا وجب قتله مرتداً عن دين الإسلام، فلا يغسَّل ولا يكفَّن ، ولا يصلى عليه، ولا يرثه المسلمون)(٢٣). وصدر بيان في تأييد فتوى الشيخ البرّاك من قبل مجموعة مؤلفة من واحد وعشرين عالماً وأستاذاً جامعياً في كليات الشريعة والعقيدة في السعودية(٢٤). و


صالح الفوزان

كان رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ صالح اللهيدان قد أصدر فتوى في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٨ أجاز فيها قتل أصحاب القنوات الفضائية العربية واصفاً إياهم بالمفسدين الذين يعملون على نشر الفساد والإفساد. وجاء في نص الفتوى التي أعلنها في إذاعة رسمية محلية (إن من يدعو إلى الفتن، إذا قُدر على منعه ولم يمتنع قد يحل قتله، (...) إذا لم يندفع شرهم بعقوبات دون القتل، جاز قتلهم قضاء. (...) إن الأمر خطير (...) لأن إفساد الأخلاق والدعوة لذلك نوع من الفساد العريض في الأرض). وأصدرت منظمة (مراسلون بلا حدود) بياناً أشارت فيه إلى أن الفتاوى الصادرة بحق محترفي الاعلام (باتت عملة رائجة)(٢٥). من جهة ثانية، اعتبر المستشار في وزارة العدل الشيخ عبد المحسن العبيكان الفتوى بأنها تدعم (الإرهاب والفئة الضالة). وقال في بيان صحافي أن الفتوى وصلت الى أفراد هذه الفئة (على طبق من ذهب ليستغلونها استغلالا سريعا والتحرك لتجنيد شبابنا لازهاق الانفس وتفجير المحطات ومواقع ملاك هذه القنوات)(٢٦).

ومن الفتاوى اللافتة، ما دعا إليه الشيخ محمد الهبدان خلال برنامج (ليالي رمضان) على قناة (المجد) العلمية في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨ بأن النقاب الموجود في الأسواق لا يصح ارتداؤه، وأن النقاب المشروع هو أن تلبس نقاباً بعين واحدة، وطالب بعدم خروج النساء إلى الأسواق دون محرم.

وتناول الشيخ محمد صالح المنجد، الذي بات يعرف بفتوى قتل ميكي ماوس، في خطبتي الجمعة في ٨ أكتوبر ٢٠٠٨، خطورة التصدي للفتوى، ما لم يكن صاحبها مؤهلاً علمياً بدرجة كافية. وأشار إلى ظواهر جديدة في الوقت الراهن حدّدها في عناوين من قبيل: العبث في الفتوى، المؤامرة على الفتوى، تضييع الفتوى، تمييع الفتوى، فضائيات ومواقع لها تروج الفتاوى الباطلة، وتستفتي من هو حقيق بأن يسجن(٢٧).

وكان الموقف العقدي من العدوان الاسرائيلي على غزة آخر جولات تعدّدية مصادر الفتوى، حيث أفتى رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ صالح اللحيدان بأن المظاهرات لمؤازرة سكّان قطاع غزة تعتبر من قبيل (الفساد في الأرض، وليست من الصلاح والإصلاح)، وزاد على ذلك (أن المظاهرات حتى إذا لم تشهد أعمالاً تخريبية فهي تصد الناس عن ذكر الله، وربما اضطروا إلى أن يحصل منهم عمل تخريبي لم يقصدوه). وتساءل (متى كانت المظاهرات والتجمعات تصلح؟). وقال اللحيدان خلال محاضرة عامة بعنوان (أثر العقيدة في محاربة الإرهاب والانحراف الفكري) إن أول مظاهرة شهدها الإسلام في عهد الصحابي الجليل عثمان بن عفان (كانت شراً وبلاء على الأمة الإسلامية)، واصفاً تعبير الجماهير عن مواقفها عبر التظاهر بأنه (إستنكار غوغائي)!. وشدّد على ضرورة (التقيد بما يصدره ولي الأمر فيه) وحذّر من أخذ العلم عبر (كل من هب ودب، أو العلماء الذين يدخلون الناس في الأمور السياسية، لاسيما الشباب الذين يعشقون الطموح ويفكرون في المناصب)(٢٨).

جاءت هذه الفتاوى شديدة اللهجة للرد على فتاوى صدرت عن مشايخ آخرين تدعم خيار المقاومة وتدعو لضرب المصالح الإسرائيلية في كل مكان. فبعد يوم من بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أي ٢٨ ديسمبر الماضي، أفتى الشيخ الدكتور عوض القرني باستهداف المصالح الإسرائيلية في جميع أنحاء العالم، للرد على المجازر ضد قطاع غزة. وأشار القرني إلى وجود ما أسماه (مؤامرة عربية) ساهمت في تجرؤ (الصهاينة على القيام بهذه المجزرة). وقال القرني في فتواه (أنا هنا أفتي فتوى شرعية بأن المصالح وكل ما له صلة بإسرائيل هو هدف مشروع للمسلمين في كل مكان، وأن المسلمين يدفع بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم)(٢٩). وألمح الشيخ عوض القرني إلى ضغوطات يتعرّض لها العلماء بعد إصداره الفتوى بضرب المصالح الإسرائيلية، وقال (لكن العلماء يجب أن يقولوا كلمة الحق، وأن يبينوا للناس ما يجب عليهم)(٣٠).

من جانبه رأى عبد المحسن هلال وآخرين مثل رئيس جامعة مكة المفتوحة علي العمري، أصل الإباحة في المظاهرات والمسيرات السلمية، هي كما يبدو أحد الدوافع التي حرّكت الأمراء لتوجيه المفتي لوضع حد للجدل حول المشروعية الدينية للمظاهرات. وفي ١٠ يناير ٢٠٠٩، نشرت صحيفة (عكاظ) السعودية رأياً شرعياً لمفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء الشيخ عبد العزيز آل الشيخ بأن تظاهرات نصرة غزة هي أعمال (غوغائية). ووصف التظاهرات التي انطلقت في العديد من الدول العربية والإسلامية لنصرة الفلسطينيين في قطاع غزة، في ما عرف بـ (يوم الغضب)، بأنها (أعمال غوغائية وضوضاء لا خير منها).

وفي ٢١ يناير ٢٠٠٩ صدر بيان عن ما يزيد عن أربعين عالماً وداعية من بينهم الشيخ عبد الله بن جبرين والشيخ ناصر العمر وآخرين اجتمعوا في مكة المكرمة لمناقشة الأوضاع في غزة، جاء فيه (لا خيار للأمة في مواجهة العدوان الصهيوني اليهودي إلا بالجهاد في سبيل الله، دفاعاً عن الدين والنفس والعرض والمال)، ونصّ البيان على فتوى (بتحريم مبادرات السلام التي تتضمن الإعتراف بحق اليهود في أرض فلسطين، وتطبيع العلاقات معهم). وانتقدوا وسائل الإعلام السعودية رافضين (لمز المقاومة وانتقاصها) لأن ذلك (من نهج المنافقين وديدنهم)(٣١).

في بلوغ ذروة المواجهة بين مصادر الفتوى في المملكة، يظهر توصيف حاسم لخطورة موقع المفتي، بحسب الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، المفتي العام ورئيس هيئة كبار العلماء (أن المفتي قائم مقام النبي في الأمة)(٣٢)، بحسب ما جاء في كلمته في مؤتمر الفتوى في مكة في ١٨ يناير الماضي، في محاولة ليست الأخيرة لتذكير العلماء بخطورة الإفتاء.


محمد الهبدان

خلاصة

- إن درجة إنخراط العلماء في الشأن العام يحدد طبيعة الرؤية الشرعية التي يعتنقونها، وبمرور الوقت سينشق نهجان وسط العلماء، حيث يسلك أولئك الذين يعايشوا الواقع بكل جوانبه ومشكلاته وحاجاته منهجاً مبايناً لمنهج العلماء الذين آثروا العزلة والتعاطي مع المجتمع من خلال وسطاء.. لاشك أن فتاوى تحريم إهداء الزهور للمرضى(٣٢)، أو تحريم قيادة السيارة، وغيرها تسبب حرجاً من نوع ما لطبقة المشايخ من ذوي النزعة البراغماتية الذين يرومون نحو الإنفتاح على العصر، وتقديم رؤية معتدلة/واقعية في القضايا الشرعية..

- ما يظهر من سياق البحث أن ثنائية السلطة تعتبر مولّداً ناشطاً للإنشقاقات على قاعدة أيديولوجية وإجتماعية، وأن الجماعات المتعاقبة المنشقة من التيار السلفي العام، وإن خسرت بنيتها التنظيمية المتماسكة

إلا أنها تحتفظ بخاصية المراكمة، فهي ليست مقطوعة الصلة عن تجربتها الماضية، ولا عن خصائصها كجماعات متمايزة عن الطبقة العليا أو القديمة في المجتمع الديني. فكل جيل يجري استيعابه من قبل الدولة لا يعود للإندماج في الطبقة القديمة، إنما يشكل طبقة جديدة، وفق شروط مختلفة، وتمثّل هذه العملية تطوّراً في وعي التيار السلفي، وإن لم يعكس، بالضرورة، تطلعه التام. والسبب في ذلك ببساطة أنه بات على درجة من التسييس ما يجعله قادراً على الموازنة بين مثله الدينيه ومكاسبه السياسية. ثم يأتي جيل آخر بنزعة مثالية وتطلّع أعلى، ليشكل طبقة جديدة بخصائص مختلفة، وحتى لو جرى احتواؤه من قبل الدولة، فإنه يبقى قادراً على تحقيق عنصر المراكمة، مع تطلّع مؤجل إلى الأجيال اللاحقة، شأن من سبقه من الذين احتفظوا برؤيتهم الثابتة العقدية المناوئة للدولة السعودية ولم يتخلوا عن مواقفهم منها، ولكنهم ارتأوا تجميد الموقف العملي ريثما تحين فرصة التعبير عنها في لحظة ما. والاستثناء الوحيد بين كل أولئك الذين خرجوا من مجال نفوذ الدولة وعادوا للإلتحاق به في وقت لاحق، يتمثّل في الطبقة التي لم تخضع بحال لمعادلة السلطة وتمسّكت بموقف ثابت، فهي تتحرّض عقدياً وإن جاءت النتيجة عكسية في السياسة.



عبدالله بن جبرين

المصادر

(١) صحيفة (الوطن) ٢٢ يناير ٢٠٠٩

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، الجزء الرابع عشر ـ كتاب النصائح، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤، ص ص ٣٧٥ـ٣٧٦

(٣) المصدر السابق ص ٣٧٧ ـ ٣٧٩

(٤) سئل الشيخ بن باز عن سبيل الحل للقضية الفلسطينية فقال (لا يمكن الوصول إلى حل لتلك القضية إلا باعتبار القضية إسلامية، وبالتكاتف بين المسلمين لإنقاذها، وجهاد اليهود جهادًا إسلاميًا حتى تعود الأرض إلى أهلها، وحتى يعود شذاذ اليهود إلى بلادهم). أنظر: فتاوى بن باز، الجزء الأول/ص ٢٨١

(٥) أنظر نص الكتاب في موقع الشيخ عبد العزيز بن باز على الرابط التالي:
http://www.binbaz.org.sa/mat/٨١٩١

(٦) أنظر نص الفتوى على الموقع الرسمي للشيخ عبد العزيز بن باز على الرابط التالي:
http://www.binbaz.org.sa/mat/١٩٥٠

(٧) أنظر الفتوى على موقع الشيخ عبد العزيز بن باز على الرابط التالي:
http://www.binbaz.org.sa/mat/٨٣٤٧

(٨) أنظر نص الفتوى في موقع الشيخ عبد العزيز بن باز على الرابط التالي:
http://www.binbaz.org.sa/mat/٨٣٤٥

(٩)صحيفة الشرق الأوسط، ٢٣ يناير ٢٠٠٠

(١٠) صحيفة (الشرق الأوسط) ٣١ مارس ٢٠٠١

(١١) مداخلة هاتفية للشيخ سفر الحوالي في برنامج (بلا حدود) على قناة الجزيرة في ٥ نوفمبر ٢٠٠٣، أنظر نص المداخلة على موقع الوحدة الاسلامية:
http://www.alwihdah.com/view.php?cat=٣&id=٤١

(١٢) صحيفة (الوطن) السعودية، ٧ أكتوبر ٢٠٠٥

(١٣) مقابلة مع الشيخ صالح آل الشيخ، صحيفة (الشرق الأوسط) بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٦

(١٤) موقع مجلة (الدعوة) على شبكة الإنترنت ويشرق عليها أ.د. عبد الله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ، العدد ٢٠٩٥، ١٤ جمادى الأولى ٣١/١٤٢٨ مايو ٢٠٠٧ أنظر الرابط:
http://www.aldaawah.com/html/?id=١١٢

(١٥) موقع شبكة البروج الأخبارية، الرابط:
http://www.albroge.com/cat٢٠٠٧.php?sid=١٢٨١٤

(١٦) صحيفة (الإقتصادية)، بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨

(١٧) موقع (فقه المصارف الإسلامية) على شبكة الإنترنت الرابط:
http://www.badlah.com/page٥٤٨-.html

(١٨) المصدر السابق

(١٩) المصدر السابق

(٢٠) ندوة الصيرفة الإسلامية بين الخلاف المذموم والمحمود، التي كان ضيوفها الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد المطلق، عضو هيئة كبار العلماء عضو اللجنة الدائمة للإفتاء، والشيخ الدكتور يوسف بن عبد الله الشبيلي عضو هيئة التدريس بالمعهد العالي للقضاء، والشيخ الدكتور محمد بن علي القري استاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز.

(٢١) أنظر: الفتاوى المتضاربة أوجدت الإضطراب في الفقه الإقتصادي، صحيفة (الإقتصادية) بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠٧

(٢٢) أنظر موقع قناة فتوى على الرابط:
http://www.fatwatv.com/index.htm

(٢٣) موقع قناة العربية على شبكة الإنترنت:
http://www.alarabiya.net/articles/٤٦٨٩٧/١٣/٠٣/٢٠٠٨.html

(٢٤) أنظر نص بيان التأييد في موقع شبكة نور الإسلام على الرابط التالي:
http://www.islamlight.net/index.php?option=content&task=view&id=٨٦٩٩&Itemid=٠

(٢٥) موقع قناة (العربية) على شبكة الإنترنت بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠٠٨

(٢٦) موقع بي بي سي على شبكة الإنترنت
http://www.ksa-teachers.com/forums/f٢/t٢٨٢٢٢-.html

(٢٧) أنظر الموقع:

(٢٨) صحيفة (الحياة) ٣ يناير ٢٠٠٩

(٢٩) موقع إسلام أون لاين، بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨

(٣٠) حوار مفتوح مع الشيخ عوض القرني على موقع إسلام أون لاين بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٩

(٣١) http://almoslim.net/node/١٠٥٧٢٦

(٣٢) الإقتصادية الإلكترونية، ١٩ يناير ٢٠٠٩

(٣٣) أصدرت (هيئة كبار العلماء) برئاسة المفتي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ في تاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٤٢١هـ/١ يوليو ٢٠٠٠م فتوى تحرّم تقديم الزهور للمرضى في المستشفيات لأنه (ليس من هدي المسلمين على مر القرون إهداء الزهور الطبيعية أو المصنوعة للمرضى في المستشفيات.. وإنما هذه عادة وافدة من بلاد الكفار..).



تعثر صحة ولي العهد

ملامح أزمة قيادة سعودية

سيناريوهات أزمة الخلافة، وخمسة ملوك في خمس سنوات

سايمون هندرسون

بعد أشهر من التكهنات حول صحة ولي العهد الأمير سلطان، الخليفة المعين للملك عبد الله، بدأت السلطات السعودية تتكلم الآن علناً حول اعتلال صحة الأمير سلطان. المملكة - الحليف الوثيق للولايات المتحدة، التي تدعي لنفسها قيادة العالم الإسلامي، وأكبر مصدر للنفط في العالم، ومؤخراً أكبر مصدر مالي الذي تشتد الحاجة إليه لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي - تتجه نحو فترة تغيير في القيادة. ولكن تحديد هوية ملوك المستقبل غير معروف حتى الآن، وإلى حد كبير لا يمكن التنبؤ به.

الأمير سلطان يخضع للعلاج

بعد ستة أسابيع من العلاج في نيويورك، توجه ولي العهد الأمير سلطان، الذي يتولى أيضاً ولفترة طويلة منصب وزير الدفاع، إلى المغرب. وفي خطاب لقادة القوات المسلحة السعودية الأسبوع الماضي، ذكر نجل الأمير سلطان، مساعد وزير الدفاع، الأمير خالد، أن والده سيعود إلى الولايات المتحدة خلال شهر لمزيد من الفحوص والعلاج. ورغم أن الأمير خالد قال أن والده: "يتحسن وأن حالته الصحية في تقدم"، يستذكر المحللون أنه في عام ٢٠٠٥ أجرى الأمير سلطان عملية جراحية لمعالجة سرطان القولون، وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨ غادر إلى جنيف فيما قيل بأنها فحوصات طبية روتينية.

وإذا توفي الأمير سلطان (الذي سيبلغ من العمر ٨٥ سنة هذه العام) قبل الملك عبد الله (الذي يبلغ ٨٦)، فلابُد من تعيين ولي عهد جديد. لقد كان اختيار ولي العهد سابقاً من صلاحيات الملك وحده، ولكن في عام ٢٠٠٦ أنشأ الملك عبد الله جهازاً جديداً، وهو هيئة البيعة. وتشمل الهيئة - التي تتكون من كبار أبناء وأحفاد الملك المؤسس عبد العزيز (والملقب أيضاً بابن سعود) - مجموعة أكبر من الذين كانوا يستشارون في الماضي، التي ستشارك الآن في تحمل المسؤولية في الاختيار.

وخلافاً لبقية الممالك فإن التوريث في المملكة هو أخوي، وقد دام ذلك خلال فترة تقارب من خمسين عاماً. فالإنتقال في الخلافة هو من أخ لأخيه، وليس من أب لابن. ومنذ وفاة الملك عبد العزيز في عام ١٩٥٣، انتقل العرش إلى الأول من بين الخمسة والثلاثين من أبنائه وفقاً لأعمارهم حسب الترتيب التنازلي. هذه الآلية - مع بعض القفزات أحياناً عندما كان الابن غير راغب أو ليست له قابلية أو غير مؤهل للحكم - مكنت من ترشيح ولياً للعهد يعمل جنباً إلى جنب مع الملك في قيادة مشتركة مما أسفرت عن انتقال السلطة بطريقة سلسة.

خمسة ملوك في خمس سنوات؟

العواقب غير المقصودة لهذا النظام، هي أن الملوك السعوديين أصبحوا أكبر سناً عند إعتلائهم العرش: فالملك فهد، سلف الملك عبد الله، كان عمره إحدى وستين عاماً، بينما كان عبد الله اثنين وثمانين (رغم أنه كان الحاكم الفعلي من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ بعد أن اصيب فهد بالشلل نتيجة سلسلة جلطات [دماغية]). وما لم تقم هيئة البيعة بخيار مبتكر لخليفة أصغر بكثير في السن، فإن النظام الحالي المتمثل باختيار (الأقدم) في العمر والخبرة في مجال العمل الحكومي وخلافة الأخ لأخيه، قد يسبب بانتقالات سريعة للملوك في السنوات العديدة المقبلة.

من الواضح أن الملك عبد الله يمهد الطريق لعمل الهيئة. فرئيس الهيئة، الأخ غير الشقيق للملك الأمير مشعل، أصبح يُرى بشكل مستمر مع الملك عبد الله في الإجتماعات المهمة. ورغم أن مشعل كان وزيراً للدفاع في الخمسينات من القرن الماضي وأميراً لمكة في الستينات من نفس القرن، إلا أنه تخلى عن العمل الحكومي لصالح تطوير أعماله التجارية. ومن المرجح أن يكون دور مشعل أساسياً في تطور عمل الهيئة؛ وبسبب النظر إليه باعتباره حليفاً للملك عبد الله، فإن احتمال مطالبته بالعرش ضعيفة. ومن المتوقع أن يواجه تحديات كبيرة من أقوى فئة في الهيئة - "السدارى" السبعة - وهي أكبر مجموعة من الأخوة الأشقاء، الذين أصبحوا ستة بعد وفاة الملك فهد. وتضم هذه الفئة الأمير سلطان، ووزير الداخلية الأمير نايف (الذي ذُكر ايضاً أنه مريض)، وأمير منطقة الرياض الأمير سلمان.

هناك عدة سيناريوهات قابلة للحدوث خلال الأشهر القليلة المقبلة:

وفاة الأمير سلطان: من المرجح أن يضغط الأمراء "السدارى" لكي يتم اختيار ولي العهد القادم من بينهم. فللأمير نايف [شعور بحق] المطالبة، لكنه لا يعتبر مقبولاً شعبياً بما فيه الكفاية. والخيار المحتمل هو شقيقه الأصغر الأمير سلمان.

وفاة الملك عبد الله: رغم ظهوره العلني في العديد [من المناسبات]، يقال بأن قدرات العاهل السعودي - الذي هو الآن الأكبر من بين أبناء عبد العزيز الأحياء - تضعف بشكل متدرج. وإذا كان ولي العهد الأمير سلطان لا يزال على قيد الحياة عند وفاة الملك عبد الله، فإن من شبه المؤكد أنه سيصبح ملكاً. ومن الناحية النظرية، فإن قانون هيئة البيعة يسمح بالإعلان من قبل لجنة صحية من الخبراء بأن الملك أو ولي العهد غير لائق طبياً [لتسلم زمام المنصب]. ولكن هذه الخطوة غير محتملة ضد ملك قوي. وكملك يمكن لسلطان أن يبطل الهيئة ويعين ولي العهد الذي يريده.

إتباع الخلافة للعرف القائم: يعتبر بعض الأخوة الثمانية عشر الباقين من أبناء عبد العزيز غير مؤهلين للمنصب لأن العديد منهم أولاد لأمهات غير سعوديات أو يعتبرون خارجين عن الخط الرسمي. فإذا استثنينا هؤلاء، فإن المرشحين المحتملين هم: عبد الرحمن (٧٨ عاماً) ونايف (٧٦

عاماً) وعبد الإله (٧٤ عاماً) وسلمان (٧٣ عاماً). وكلهم باستثناء عبد الإلـه، الذي عين مستشاراً للملك، من "السداري".

تغيير نمط الخلافة: أسهل طريقة لتجنب التغير السريع في الخلافة بين الملوك الذين هم كبار في السن ومرضى، هو عدم اختيار المرشحين الكبار في العمر واختيار رجل أصغر سناً، سواء باختيار الأصغر من أبناء عبد العزيز أو من بين أحفاده. ومن بين الأبناء، فإن سلمان كفوء كأصغرهم، وكذلك رئيس الاستخبارات الأمير مقرن البالغ من العمر٦٦ عاماً. ورغم أن هناك العديد من الأحفاد الذين لديهم عقود من الخبرة في مجال العمل الحكومي، فإن [فرع] "السداري" هو المتغلب، ومن المحتمل أن يقاوم أي ترشيح يتخطاه.

تحديات لسياسة الولايات المتحدة

إن عدم معرفة من سيكون الملك تقل أهمية عن عدم معرفة العملية التي يجري بموجبها اختيار الملك. ولكن المداولات في هيئة البيعة – غير المختبرة – التي لا تعرف إجراءاتها إلا في الخطوط العريضة، ستكون سرية. كما أنه عند وفاة سلطان وغيره من بين أفراد العائلة المالكة الكبار في السن، ستخسر واشنطن محاوريها المألوفين. ويدير خالد بن سلطان وزارة الدفاع بفاعلية نيابة عن والده، وكذلك محمد بن نايف في وزارة الداخلية. فهل سيُقبل بهذه الإقطاعيات؟ هل سيرقى هؤلاء الأبناء للحلول محل آبائهم، أم سيقوم الملك الجديد باستبدالهم بأمراء آخرين أقل شهرة منهم؟

ليس بين السعوديين المعروفين جيداً للرأي العام في الولايات المتحدة [أي] مرشح للملوكية: فوزير الخارجية سعود الفيصل مصاب بمرض الباركينسون المزمن؛ وشقيقه رئيس الاستخبارات السابق والسفير السابق في الولايات المتحدة الأمير تركي الفيصل أقيل من عمله السابق وحُدد نشاطه؛ والسفير الأسبق لدى الولايات المتحدة ورئيس الأمن الوطني الأمير بندر بن سلطان مستثنى بسبب والدته التي كانت خادمة أفريقية؛ والأمير طلال – والد رجل الأعمال الأمير الوليد – لديه سجل بانتقاد العائلة المالكة بصورة علنية.

لقد شهدت العلاقات الأمريكية–السعودية مداً وجزراً في السنوات الأخيرة، ورغم أن التعاون في مواجهة الإرهاب قد تحسن بعض الشئ، فإن السعوديين لم يكونوا متعاونين بصورة خاصة في ما يخص أسامة بن لادن قبل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، حيث أن خمسة عشر من الخاطفين التسعة عشر كانوا سعوديين؛ كما لم تكن الرياض متعاطفة عندما ارتفعت اسعار النفط فوق ١٠٠ دولار للبرميل الواحد في العام الماضي. ولكن علاقات العمل تواصلت ومن المرجح أن تستمر. وفي مقالة له في مجلة الـ"نيوزويك" في الشهر الماضي، كتب دينس روس، الذي من المرجح أن يكون المبعوث الجديد لإدارة أوباما حول إيران، أن واشنطن "تحتاج" إلى المملكة [العربية السعودية] في سياستها لإجبار الخيارات على طهران.

وتأمل واشنطن في تجنب النزاع الداخلي في الأسرة المالكة السعودية على غرار ما حدث بين نجل عبد العزيز الأكبر سناً الملك سعود وبين خليفته في النهاية [الملك] فيصل والتي شلت حكومة المملكة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٤. وستكون الرياض حساسة من [أي] تدخل خارجي أو مشورة بشأن هذه المسائل، ولكن نتائج التحولات المحتملة في الأشهر القليلة المقبلة ستكون شديدة الأهمية للولايات المتحدة والكثير في أنحاء العالم.

سايمون هندرسون، زميل بيكر ومدير برنامج سياسات الخليج والطاقة في معهد واشنطن، هو محرر البحث السياسي للمعهد من عام ١٩٩٤ "بعد الملك فهد: الخلافة في المملكة العربية السعودية". وسوف تنشر تتمة هذا البحث "بعد الملك عبد الله: الخلافة في المملكة العربية السعودية" في ربيع ٢٠٠٩.

× المصدر: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

صراع الأجنحة يحتدّ:
سلطان في نيويورك مرة أخرى

بدأ خالد بن سلطان، ابن ولي العهد، يتولى عملياً الإشراف على وزارة الدفاع، محاولاً إبقاء عمّه عبدالرحمن نائب وزير الدفاع في وضعه الهامشي في الوزارة. هذا وقد باشر خالد بن سلطان في استقبال السفراء والمبعوثين الأجانب بشكل علني، وصارت وكالة أنباء واس السعودية تنشر أخباره وكأنه وزير دفاع حقاً. كما ان الأمير خالد حضر احتفالات عديدة للجيش وحفلات تخريج للقوات، في إشارة الى أنه أصبح الآمر والناهي في الوزارة.

ويرى الأمير عبدالرحمن، عم خالد، أنه أحق بوراثة وزارة الدفاع، فهو النائب، ثم أنه ابن الملك المؤسس وليس حفيده، وله الأسبقية من ناحية السنّ. وحين كان خالد بن سلطان في أغادير مع والده لفترة وجيزة، قفل راجعاً بسرعة الى الرياض، قبل أن يعزز عمّه مواقعه.

من جهة أخرى أفادت مصادر مطلعة بأن الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، يصرّ على أن يكون وريثاً لشقيقه سلطان في ولاية العهد، وهي وراثة رفضها الملك عبدالله الذي رفض تعيينه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، بل أن الملك ألغى المنصب من أساسه، ووضع نظاماً للبيعة، يشارك فيه أبناء الملك المؤسس يقلل من فرص وصول الجناح السديري الى الحكم مرة أخرى، ويمنع نايف من بلوغ كرسي الملك.

هذا وقد ظهر من جديد مشعل بن عبدالعزيز، وزير الدفاع السابق، والذي كان يفترض فيه أن يكون مرشحاً لولاية العهد، باعتباره أحق ابناء عبدالعزيز بولاية العهد اعتماداً على العمر. وكان مشعل قد تنازل عن ولاية العهد لسلطان مقابل أموال ضخمة قيل انها وصلت الى مليارات الدولارات، ولكنه يتحفّز اليوم لاستعادة موقعه من جديد كولي للعهد في حال توفي سلطان، اللهم إلا إذا جرى تفاهم مع نايف وقدّمت له ولأبنائه أموال وإغراءات جديدة.


مشعل: وراثة أم سمسرة؟

وكانت أنباء قد أفادت بأن الأمير سلطان قد قفل راجعاً الى نيويورك بعد أن أمضى أسابيع عديدة في قصره بأغادير بالمغرب وهي رحلة تبدو الأخيرة في مشوار حياته، سيقفل بعدها راجعاً الى السعودية إمّا ميّتاً، أو ليموت في السعودية ويدفن في مقبرة العود الخاصة بالعائلة المالكة. وكانت أنباء قد أشارت الى انتشار مرض السرطان في العديد من أنحاء جسم الأمير سلطان ولي العهد، وبينها البنكرياس.

السعودية: العنف ضد المرأة

د. مضاوي الرشيد

تزايد حالات العنف الأسري الذي تتعرض له النساء في السعودية بدأ يطرح نفسه كمشكلة اجتماعية وسياسية بالدرجة الأولى مرتبطة بتحولات خطيرة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع وعلاقته بالدولة وأجهزتها الصحية والأمنية. في أواخر الثمانينات أجريت دراسات عالمية مقارنة لظاهرة العنف ضد النساء في تسعين بلدا.

ووجد الباحث ديفيد ليغينسون ان ٦ مجتمعات من بينها مجتمعات عربية تعد فيها ظاهرة العنف تجاه المرأة حالة نادرة مما جعله يستنتج ان حالة العنف هذه مرتبطة بتطورات اجتماعية وسياسية وليس من طبيعة المجتمعات الفطرية والتي تؤدي الى تفشي ظاهرة العنف وعدم ضبطها. وتوصل الى استنتاج يثبت ان المجتمعات البدوية تكاد تنعدم فيها حالات الاغتصاب والعنف الأسري على عكس المجتمعات الأخرى وخاصة تلك التي تكثر فيها نسبة سكان المدن الحديثة والتي تتفشى فيها ظاهرة عدم المساواة بين الرجل والمرأة وانعدام الاستقلالية للنساء.

كذلك نستطيع ان نربط حالة العنف وظاهرتها المتزايدة في بشلد كالسعودية الى محاولة الذكور لاستعادة شيء من ذكوريتهم التي بددتها الدولة.

ولا يمكن فهم تفشي الاعتداء على النساء في الأسرة او خارجها في بلد كالسعودية الا اذا اخذنا بعين الاعتبار حالة القمع التي يتعرض لها الرجال امام اجهزة الدولة والاهانات المتكررة وحالة التهميش التي تطالهم. وهم بذلك يفقدون القدرة على مقاومة التهميش وفقدان الذكورية المعنوية ويحاولون التعويض عن ذلك من خلال العنف الممارس على الكائنات الضعيفة في المجتمع كالمرأة او العمالة المهاجرة وخاصة النساء اللواتي يتعرضن لعمليات اغتصاب جماعية من قبل الشباب والرجال.

وتبدو حالات العنف هذه كمحاولة لاسترداد بعض من مفاهيم القوة المرتبطة بالعنف الهمجي تجاه العنصر الضعيف بغياب القدرة على مواجهة مصدر القمع المركزي في الدولة وأجهزتها الكثيرة والمناط بها مهمة استسلام الفرد للقهر الجماعي المركز والآتي من الاجهزة الأمنية والثقافية والدينية. وكلها أذرع للدولة هدفها مسح قدرة الفرد على المواجهة او التمرد او حتى التملص من قبضة آلة القمع المادية والمعنوية.

حالة تدجين الذكور في المجتمع السعودي قد خلقت تبعيات نفسية وظواهر اجتماعية فريدة من أهمها تفشي استعمال المخدرات والكحول في شرائح اجتماعية كبيرة لا تقتصر على اماكن الفقر والعوز بل تطال الطبقات الوسطى والثرية حيث الكل ينغمس في حالة هروب من الضغط النفسي الذي تولده مرحلة القهر والاحباط التي يتعرض لها كل من يدخل الحيز العام من الشارع الى مراكز التعليم والعمل.

حالة القهر هذه تبدو وكأنها ترافقها ظاهرة العنف ضد المرأة التي بدأت تتفشى بشكل غريب في مجتمع لم يكن يعرفها في السابق وبالفعل تكاد تكون هذه الظاهرة شبه معدومة حسب احصاءات فترات سبقت الثمانينات من القرن المنصرم. ويخطئ من يعتقد ان سبب بروز ظاهرة العنف هذه مرتبط بالعولمة او الفضائيات التي تروج لمشاهد لم يكن المجتمع متعوداً على التعاطي معها واستهلاكها.



ولم تصدر حتى هذه اللحظة اي دراسة اجتماعية تقر وبشكل واضح وصريح ارتباط العنف ضد المرأة بالفضائيات او عصر العولمة. ولكن هناك ادانة صريحة للدور الذي تلعبه العوامل السياسية والاقتصادية والنفسية في تصعيد وتيرة العنف الأسري وخاصة الموجه ضد المرأة بالذات. وتعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة المختبر الواضح والصريح الذي يدل الباحث على مدى القهر العام الذي يتعرض له المجتمع وخاصة المرتبط بالأجهزة المركزية للدولة والتي لا تكتفي بالقمع الواضح والصريح بل ايضاً تلجأ الى عنف رمزي يمارس ثقافياً واجتماعياً ودينياً على شرائح المجتمع المختلفة والمتباينة.

هذا القهر بشقيه الواضح والرمزي المعنوي يولد حالة نفسية متأزمة وتراكمية عند الرجل اولاً والمرأة ثانياً خاصة ان الأول هو المتلقي لهذا القهر بالدرجة الأولى بسبب انخراطه في العمل والتعاطي مع مؤسسات الدولة على عكس المرأة والتي حتى هذه اللحظة لم تحصل على تمثيل نفسها امام الدولة وربما في تلك الاقصائية بعض المنفعة حيث لا تتعرض مباشرة للقمع المركز ولكنها تصبح عرضة له عندما تتلقاه من خلال الرجل في بيتها سواء كان أباً ام أخا ام ولداً ام قريباً مسؤولاً عنها.

وبالاضافة الى العنصر الأول المسؤول

عن تدجين الرجل والمرتبط بالممارسة السياسية العامة للدولة نجد ان اسباب تفشي ظاهرة العنف مرتبطة ايضاً بتحولات اجتماعية سريعة وغير مسبوقة تعرض لها المجتمع السعودي. اهمها ازدياد نسبة التعليم النسائي وخروج النساء ولو باعداد قليلة الى العمل خارج المنزل.

وهذا التطور ولو انه في بدايته الا انه قد افرز عدم طمأنينة على الادوار التقليدية التي حددها المجتمع للمرأة كأم او زوجة. وبذلك انهارت القيم المرتبطة بالذكورة والأنوثة والادوار المتوقعة من اصحابها وبانهيار الأدوار السابقة وظهور انماط جديدة من التصرفات السلوكية التي جعلت من بعض النساء مسؤولات عن اعانة الأسرة والصرف المادي عليها إما بسبب تخلف الرجل عن مسؤوليته او بطالته او حتى هروبه من مسؤوليات اعالة الأسرة بسبب زواج ثان او ثالث. نجد ان الأسرة وعصبية الأسرة الكبيرة قد تفككت وانهارت وفقدت المرأة قدرتها على الاعتماد على عائلتها الكبيرة من اجل السند او العون في مجتمعات مدنية تسكن المدينة واحياءها المتناثرة والمتباعدة.

لقد وجدت المرأة نفسها وحيدة في زواج ربما هي اختارته رغم معارضة اهلها او بموافقة مسبقة ولكنها فقدت مع التطور الاجتماعي تلك الحلقات التي كانت في السابق تحميها كالقبيلة او الحي او حلقة اقارب آخرين. وفي نفس الوقت فشلت الدولة في توفير المؤسسات المستقلة التي تستطيع ان تحمي المرأة في حالة تقلص دور المؤسسات التقليدية المرتبطة بالعائلة والقبيلة او الحمولة وغيرها.

يستفرد الرجل بالمرأة في حنايا نواة الأسرة الصغيرة وهو يعلم ان قدرتها على اللجوء الى اجهزة الدولة محدودة اما بسبب غيابها او بسبب تعطيل عملها او عدم فعاليتها او بسبب كونها ما زالت مؤسسات تلوم المرأة الضحية ذاتها مما يجعل الكثير من النساء يترددن قبل اللجوء الى مثل هذه الأجهزة ناهيك عن حالة الصمت والتكتم التي تلجأ اليها المرأة مجبرة وتحت ضغط الخوف من معاقبة المجتمع والدولة ان هي صرحت بالعنف الموجه ضدها وخاصة انها تصبح بعد هذا التصريح إما منبوذة من قبل اسرتها او مهمشة او حتى متهمة تخضع للمحاسبة والعقاب رغم انها تكون هي الضحية.

وعندما لجأت بعض النساء الى اجهزة الدولة بعد تعرضهن لحالات عنف رهيبة نجد انهن لم يجدن سوى نساء الدولة اللواتي يستغللن قضاياهن ويسخرن معاناتهن في سبيل اجندة تتجاوز البعد الانساني. وقد سمحت الدولة السعودية لمثل هذه الحالات بالظهور الاعلامي.

وتبنت بعض حالات العنف ضد المرأة للدفاع عن حقوقهن من اجل كسب بعض الرصيد عالمياً وداخلياً. فتحول الدولة من سبب مسؤول عن تفشي حالة العنف الى مصدر يحمي النساء اللاتي يتعرضن له من قبل افراد الأسرة او المجتمع. وهذا بالفعل ما حصل خلال السنوات السابقة عندما تعرضت اعلامية سعودية مشهورة للعنف من قبل زوجها او بعض حالات الاغتصاب الجماعية التي حصلت وما زالت تحصل في ازقة وبيوت المدن السعودية المكتظة بالسكان.

ومن السهل اتهام العمالة الخارجية وتسليط الغضب عليها في مثل هذه الحالات ولكن التحقيقات التي تحصل تثبت ان معظمها تصدر من قبل المواطنين وليس الاجانب. ان حالة الضغط النفسي الذي يتولد نتيجة عملية التدجين الجماعية التي يتعرض لها الرجال وتقلص فرص الظهور على مسرح الحياة العامة وخاصة انها محتكرة من قبل حلقات ولاء مرتبطة بالدولة ناهيك عن مسرحيات الاهانة التي يتعرض لها الرجل في كثير من المجالات العامة وآخرها ملاسنات الامراء واتهاماتهم واهاناتهم لعامة الشعب على الملأ تجعل من الرجل السعودي حالة مزرية مهانة فاقدة للرجولة بمعناها العريض الشامل فلا يجد فاقد الشيء الا التعويض عنه بسلوك عنيف عله بذلك يسترد بعض ما سلبته منه دولته اولاً وثانياً التغييرات الاجتماعية السريعة التي حصلت خلال العقود الماضية القليلة.

وبغياب المؤسسات المستقلة المعنية بالعنف الأسري ونقصد هنا البعيدة عن العمل الخيري الذي تتصدره الاميرات السعوديات لأنهن بشكل او بآخر يعتبرن امتداداً لأجهزة الدولة الذكورية او فرعها النسائي مما يجعلهن غير قادرات على التعاطي مع مشكلة اجتماعية بدأت ملامحها تظهر بشكل واضح وتنزر بافرازات خطيرة ستعاني منها اجيال مستقبلية تتجاوز المرحلة الحالية. هناك جيل جديد يتربى في محيط تغيب عنه صورة الأب حيث ان الكثير من اطفال السعودية ينشأون ويتربون في بيوت بلا أب لأن الأب قرر تأسيس عائلتين او اكثر. وبعضهم يصبح شاهداً على معارك أسرية تذهب ضحيتها الكثير من الأمهات. هذه المشاهد المتوترة والعنيفة تتحول الى دروس في العنف ويصبح الرجل العنيف والذي يحل الخلافات بالضرب المبرح المدرس الأول لأبناء قادمين ويدخل المجتمع في حلقة مفرغة وطويلة تذهب ضحيتها الكثير من النساء والبنات والأطفال.

ليس عمل المرأة خارج المنزل هو المحور المدمر للجيل الجديد كما يدعي البعض، بل هو الأب الغائب لأن الكثير من الأمهات يبقين مرتبطات بالأسرة حتى ولو كان العمل يتطلب الغياب عن المنزل لفترات طويلة. اما الأب العنيف والأخ الأعنف فأثره السيئ قد فصلناه في السطور السابقة.

لقد فشلت الدولة السعودية بمشاريعها التنموية في رسم سياسة اجتماعية متكاملة وليس بالمدن الصناعية تنشأ الأمم فقط وتربى الأجيال القادمة وليت الدولة تصرف على مشاريع ترميم وبناء المجتمع بدءا بالأسرة اولاً كما تصرف على مشاريع التسلح العقيمة او آلة القمع المتطورة، ان افلات الرجل من قبضة السلطة وقمعها المباشر وقهرها غير المباشر هو بدء مرحلة التعاطي مع معضلة العنف ضد المرأة.

وجوه حجازية

(١)
موسى جار الله
١٢٩٥ - ١٣٦٩هـ

موسى جار الله، ابن فاطمة، التركستاني، القازاني، التاتاري، الروستوفدوني الروسي. شيخ اسلام روسيا قبل الثورة البلشفية. ولد في روستوف دون بروسيا، وتفقه بالعربية، وتبحر في علوم الإسلام، ثم كان إمام الجامع الكبير في بتروغراد (ليننغراد). حج الى مكة وجاورها لثلاث سنين، ثم عاد الى بلاده، وأنشأ مطبعة في (بتروغراد) خدم فيها اللغات العربية والفارسية والتترية والتركية والروسية خدمة مفيدة. وكان يحسن هذه اللغات، وإذا تكلم بالعربية فحديثه بالفصحى، أنفه من العامية. ونشر كتاباً بالتركية عن علاقة المسلمين بالثورة الروسية، أغضب حكومتها، فانتزعت منه المطبعة وقبض عليه وسجن.

وفي مقدمة أحد كتبه (الوشيعة) وصف لرحلته هذا موجزه: (هاجرت بيتي ووطني سنة ١٩٣٠م هجرة اضطرارية، وقد سدت علي طرق النجاة، فساقتني الأقدار عن طريق التركستان الغربي الى التركستان الشرقي الصيني، فالبامير، فأفغانستان، وانتهزت الفرصة للسياحة في البلاد الإسلامية، وكنتُ سحتُ من قبل في الهند وجزيرة العرب ومصر، وكل بلاد تركيا وكل التركستان الغربي، إذ أنا طالب صغير، ودامت سياحتي في تلك المرة ستة أعوام. وعدتُ في سياحتي الأخيرة هذه، فمررتُ بتلك الأقطار، وزدتُ عليها إيران والعراق.. الخ). اعتقله الإنجليز في الهند مدة خلال الحرب العالمية الثانية. توفي رحمه الله بالقاهرة.

له: تاريخ القرآن والمصاحف (الأول منه)، شرح ناظمة الزهر في عد الآيات الكريمة، الوشيعة في نقض عقائد الشيعة، ثلاث رسائل في جزء واحد اكتفي من اسمه عليها بـ (ابن فاطمة) هي: أيام حياة النبي الكريم، نظام التقويم في الإسلام، نظام النسيء عند العرب، شرح بلوغ المرام لابن حجر في الحديث، شرح عقيلة اتراب القصائد في رسم المصحف(١).

(٢)
صالح الميمني
(.... - ١٣٣٣هـ)

هو صالح بن سليمان بن عبدالستار الميمني. عالم فاضل. قدم من بلده مع والده وجده وهو صغير، ثم سافر الى بلده وجلس هناك مدة تلقى خلالها العلوم. ثم قدم مكة المكرمة، وقرأ على الشيخ جمال والشيخ أحمد دهان العلوم الدينية والتفسير والحديث والفقه. كما قرأ على الشيخ رحمة الله مؤسس المدرسة الصولتية، وملا نواب الحكيم، العلوم العقلية والمنطق والفلسفة وغير ذلك.

كان شغوفاً بجمع الكتب، فاقتنى منها الكثير خطية أو مطبوعة ومن كل الفنون، وصارت مكتبته من أعظم المكتبات.

خلّف ولدين: اولهما عبدالرحيم بن صالح، وقد كان عالماً فاضلاً، كثير المطالعة للكتب، حافظاً لكتب والده، وقد نسخ كتباً كثيرة نفيسة بخطه. وبعد وفاته باع أخوه عبدالله بن صالح جميع الكتب التي جمعها والده ونسخها أخوه، حيث لم يكن طالب علم(٢).

(٣)
أحمد النخلي
(١٠٤٤ - ١١٣٩هـ)

هو أحمد بن محمد بن أحمد بن علي النخلي، المكي الشافعي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وطلب العلم فجد واجتهد، وتلقى العلوم من علماء مكة، وأخذ عن الشيخ عبدالله بن سعيد باقشير المكي الشافعي، ثم قرا على عبدالرحمن بن احمد الحسني المغربي المكناسي، ثم على السيد محمد الرديني اليمني الشافعي، ثم على الشيخ محمد بن علاء الدين البابلي، وسمع عليه صحيح البخاري إلا قليلاً فبالإجازة، ومعظم صحيح مسلم، والترمذي، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وابن ماجه، والموطأ، وأطرافاً من الجامعين الكبير والصغير للسيوطي، ونوادر الأصول للحكيم للترمذي، والمصابيح للبغوي، وأجازه بخطه إجازة حافلة.

وأخذ أيضاً عن الشيخ منصور الطوخي، والشهاب أحمد البشبيشي، والشيخ يحي الشاوي، وابي الروح عيسى ابن محمد الثعالبي، وأبي الوقت إبراهيم بن حسن الكوراني، والشيخ محمد بن علان الصديقي، ونور الدين علي بن الجمال، والشيخ عبدالعزيز الزمزمي وغيرهم.

برع في العلوم، ولازم التدريس بالمسجد الحرام وأفاد.

قال الكتاني في فهرس الفهارس: ولما ذكر الشيخ أبو اليسر فالح المهنوي في أول أنجح المساعي له: إعلم أن علم الحديث في القرون الثلاثة الأخيرة قد قويت شوكته، وارتفع له أعلى منار. قال: السبب في ذلك بديارنا الحجازية وجود مسانيد الحجاز السبعة، أولهم أبو مهدي الثعالبي، ويليه ابن سليمان الرداني (المغربي)، ويليه قريش الطبرية، ويليه ابو البقاء العجيمي، ويليه الشمس بن أحمد بن أحمد النخلي، ويليه البصري.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: بغية الطالبين لبيان أشياخ المحققين المدققين(٣).

(١) خير الدين الزركلي، الأعلام، جـ٨، ص٢٦٩.

(٢) عبدالله بن محمد غازي، نثر الدرر، ص٣٨.

(٣) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص١٢٠. وعبدالحي الكتاني، فهرس الفهارس، جـ١، ص ٢٥١. والزركلي، الأعلام، جـ١ ص ٢٣٠. وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، جـ٢، ص ٧٢. ومحمد خليل المرادي، سلك الدرر، جـ ١، ص ١٧١. ومحمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٣٨٧. واخيراً عبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٧٦.

عناوين (بايخة)!

أضجرنا كتاب النظام بما اعتبروه إصلاحات قام بها الملك عبدالله يوم ١٤ فبراير الجاري.

هل تصدر اصلاحات من أمراء وملوك غير اصلاحيين، ولا يشمون رائحة الإصلاح؟

هل تكون هناك إصلاحات سياسية، ومجلس الشورى لازال معيّناً وضعيف الصلاحيات، ولا يستطيع حتى أن يناقش موضوعاً إلا بإذن الملك؟ فضلاً عن ان تقبل (توصياته) التي ترفض عادة، كما فعل نايف مؤخراً (انظر داخل العدد).

كيف يتجدد الدم داخل الدولة، ورؤوسها على حافة القبر، معظمهم فوق الثمانين عاماً؟!

هل رأيتم اصلاحاً لا دخل له بالمشاركة الشعبية؟

وهل سمعتم عن اصلاح متدرج، فيما أعلنت الدولة أن الإنتخابات البلدية النصفية (الحكومة تعين النصف الآخر) قد جرى تأجيلها لا لشهر أو إثنين أو ثلاثة ولا لسنة بل لسنتين؟! يعني: الانتخابات البلدية لمرة واحدة وستستمر بالتعيين!

هل رأيتم اصلاحات يصفق لها لأن وزيراً تم تغييره، أو شيخاً وهابياً متطرفاً استبدل بآخر مثله؟!

معنى الإصلاح عند ال سعود وكتابهم مختلف جداً عما يعتقده البشر الذين يمارسون العملية الديمقراطية.

يعيّن الملك أحد الأمراء المقربين منه وزيراً للتعليم، وهو لا يفقه في التعليم، ومع هذا يعتبرون ذلك عملاً ممتازاً وإصلاحاً.

امرأة تدير شؤون تعليم البنات، صارت وكيلة وزارة التعليم لشؤون البنات، انقلبت الدنيا ولم تقعد لهذا التغيير المهول الذي هزّ أركان الأرض السعودية. الله أكبر، أخذت الحكومة حقوقها وقد تقود السيارة غداً!

على الأقل ـ يا أيها الكتاب ـ انتظروا قليلاً، فمن تمتدحونهم اليوم لم تجربوهم، وستلعنونهم ويلعنهم الناس مرة اخرى.

تغيير الوجوه لا يفيد. بل تغيير المنهج. وآل سعود على ذات المنهج: لصوصية وحرامية وفساد وسيطرة على كل شيء، وعقول ناشفة لا يمكن أن تتغير.

هل ستكف التغييرات يد وزير الداخلية عن التعديات على المواطنين، وهل سيتوسع هامش (حقوق الإنسان المسعود)؟!

هل سيحصل المواطن على سرير اذا ما مرض؟ هل سيحل لنا التغيير ازمة البطالة (نسيت ان وزير العمل سيبقى في منصبه رغم أنه تقدم مرات ومرات بطلب إعفائه!)؟ هل سيتقلص عدد الفقراء الذين شملوا نصف الشعب على الأقل، مليونان منهم تحت خط الفقر (حسب الإحصاء الحكومي)؟! هل سيتحسن التعليم؟ هل سيحاسب الأمراء؟ وهل.. وهل..؟ الأسئلة كثيرة، ولكن ما نسمعه مجرد ردح من قبل كتاب وزارة الداخلية، فيما الدولة تتسافل منذ زمن، خاصة في عهد (بطل الإصلاحات، ورائد الحركة الإصلاحية، الذي فلق هامة الفقر والتعصب، خادم الحرمين الشريفين، الذي لا يجيد قراءة اسمه، الملك عبدالله بن عبدالعزيز)!

اقرأوا عناوين مقالات الطبالين:

الإصلاح والتطوير: الرؤية الملكية (وهل للملك والأمراء أعين يبصرون بها؟ ما سمعنا بهذا من قبل)/ في السعودية عرس إصلاحي كبير (مثلما هو ربيع الرياض الذي انتهى بالضربة القاضية على يد نايف في مارس ٢٠٠٣)/ قفزة فارس ولمسة فنان (فارس عمره ٨٥ سنة لا يستطيع أن يمشي وعقله ما يشتغل!)/ رجال الملك قادمون لإصلاح لا يعطله تردد أو يشوبه توجس (أين كان الملك ورجاله قبل هذا اليوم؟)/ بوركت يا خادم الحرمين/ شكراً أيها الملك العظيم! (هل هذا عنوان مقال شخص يحترم نفسه؟)/ ملامح التغيير في المرحلة المقبلة (عينوا خير)/ في انتظار القادم (صبي أم بنت؟)/ فكر الإصلاح (لخادم الحرمين طبعاً)/ ملك البناء وحكومة الإنماء (رغم أن ٧٠٪ من الشعب لا يمتلكون مساكن، ونحو ٨٠٪ من المدارس مجرد بيوت مستأجرة: احصائيات حكومية!)/ المملكة على أعتاب عهد جديد (فعلاً، انتظروا نايف ملكاً جديداً وسترون نجوم الليل في رابعة النهار!).

ومن العناوين: التغيير تطور وانجاز (لم نرَ تغييراً ولا تطوراً ولا منجزاً)/ رجل التطوير والإصلاحات التاريخية (ما شاء الله تبارك الله!)/ الملك عبدالله يجدد الدولة وطموحات المجتمع (خليها على الله)/ لأنه عبدالله (مثل لأنه فهد، لأنه سلطان، لأنه سعود، لأنه فيصل، لأنه أهبل وأطرم وغبي)/ الملك عبدالله رائداً حقيقياً للحركة الإصلاحية (نايف يعتقد بالتطوير لا الإصلاح)/ تعديل في حينه (ولو جاء بعد عشر سنين سيكون في حينه، ولو قبل خمس سنوات سيكون ـ غصباً عن الكاتب ـ في حينه أيضاً)/ تغيير للأمام (لأننا متعودون على التغييرات الى الخلف)/ قرارات جريئة في مرحلة تاريخية مهمة (كليشيهات سمعناها من قبل، حسّن خطّك)/ تغيير استثنائي من رجل استثنائي (سمعناها عن فهد ومن هم قبله وسيسمعها الناس عن من هم بعده)/ التعديل الوزاري والإصلاح الشامل (مسكين عشقي لم يعينوه وزيراً، المرة القادمة قد تنجح)/ رياح الإصلاح تهب من الرياض (المسكونة بمتطرفي الوهابية والنجدية)/ التغيير الـوزاري.. منحى للإصلاح والتطوير (الجمع بين الإصلاح والتطوير لا يغضب نايف)/ التغيير الكبير (إذن ما هو التغيير الصغير؟)/ جميل ان تسير خطى التغيير والتطوير بشكل جذري (وجميل أن تراجع القاموس لتعرف معنى كلمة جذري)/ ازدهار القيادة في أوج قوته (ازدهار؟ وللقيادة؟)/ حكومة جديدة.. أمل جديد (راجع بعد أربع سنوات واسأل عن الأمل)/ حيوية النظام السياسي (واضحة جداً)/ المليك يحسم معركة التحديث لجيل الإصلاح/ رؤية قائد وحلم وطن (خليك في الحلم)/ رجل التحديث والمبادرات (مهما نفخ فيه: قربة مقطوعة. علموه القراءة أولاً)/ فارس الوطن (ما في غيره!)/ الإصلاح.. الموجة الثانية (تنظير في الهواء: أثبتوا وجود الإصلاح ثم تحدثوا عن موجاته المتكسرة على الشاطئ).



هذا الحجاز تأملوا صفحاته   سِفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





Adobe PDF
أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين
صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة





من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسربت الى ابتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حباه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).

(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي
هل تقوّم السعودية سياستها الكارثيّة؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد.





من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن
السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة). وبحسب الصحيفة فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّة!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتى كان أشدها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى



أزياء حجازية